كتابُ الاقْتِراح في علم أصول النحو

للإمام الحافظ

جلال الدين عبد الرَّحْمٰن بن أبي بكر السّيوطي

قدّم له وشرحه ووضع فهارسه

الدكتور صلاح الدين الهوَّاري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نشط علماء العصر المملوكي وأُدباؤه في مجال الكتابة والتصنيف، فخلَّفوا لأجيال الأمة الآلاف من الكتب والموسوعات، في شتَّى فنون المعرفة الشائعة في عصرهم. ومن هؤلاء المصنفين:

ـ جمال الدين، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)؛ وأبرز مؤلفاته: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، و«شذور الذهب في معرفة كلام العرب».

ـ صلاح الدين، خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٧م)، وله: «الوافي بالوفيات»، و«الغيث المسجم في شرح لامية العجم»، و«جنان الجناس».

ـ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)؛ ومن آثاره: «طبقات الشافعية»، و«معيد النعم ومبيد النقم»، و«الأشباه والنظائر».

ـ أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٣٤هـ/ ١٤٣١م)؛ وأشهر كُتبه: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»، و«السلوك لمعرفة دول الملوك»، و«إغاثة الأمة بكشفِ الغمَّة».

أما أكثر علماء ذلك العصر كتابةً، وأغزرهم تصنيفاً، فهو جلال الدين، عبد الرحمن بن الكمال السيوطي (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، الذي رفد المكتبة العربية بمئات المؤلفات في اللغة، والأدب، والفقه، والتفسير، والحديث، والتاريخ، والبيان، والأصول، والتصوّف، وغيرها. وهو صاحب كتاب «الاقتراح في علم أصول النحو»، الذي نُعنى ههنا بدراسته وشرحه.

يقع هذا الكتاب في مجلد واحدٍ، لطيف الحجم، ضمَّنه السيوطي مسائل لغوية مهمة، تَتَّصل بأصول النحو، وفقه اللغة، والقراءات، والعلل، وغيرها.

وقد عرَّف المؤلف بكتابه الذي عدّه رائداً في مجاله، فقال: «هو كتاب غريب الوَضْع، عجيب الصُّنْع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تَسْمَحْ قريحةٌ بمثاله، ولم يُنْسَجْ على منواله، في علم لم أُسْبَقْ إلى ترتيبه، ولم أُتقَدَّمْ إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه. وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتَّت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صُنعٌ مُخْتَرَعٌ، وتأصيله وتبويبه وَضْعٌ مُبْتَدَعٌ، لِأُبرِزَ في كلّ حينٍ للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين»[١].

وذكر جلال الدين المصادر التي استقى منها موادّ كتابه، فقال إنه أخذ من كتاب «الخصائص» لابن جِنّي (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م)، ومن ثلاثة كتبٍ لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) هي: «لمع الأدلة في أصول النحو»، و«الإغراب في جدل الإعراب»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»[٢]. ولم يفته وهو ينقل عن هذه الكتب أن يشير إلى مواطن الجودة فيها، أو الخلل، وأن يناقش بعض مسائلها بجرأة وسداد.

وَيُلحظ أن المؤلِّف صدَّر كتابه هذا بمقدماتٍ اشتملت على عشر مسائل هي: التعريف بأصول النحو وحدوده، وحدّ اللغة، ومناسبة الألفاظ للمعاني، والدلالات النحوية، والحكم النحوي، والرخصة في الحكم، وما يتعلّق به، والواسطة بين العربي والعجمي، وأقسام الألفاظ. ثم قسَّم مَتْنَ الكتاب إلى سبعة أبواب، عالج فيها على التوالي مسائل السماع، والإجماع، والقياس، والعلة، والاستصحاب، والاستدلال، والتعارض والترجيح، وأوّل من وضع النحو.

ونظراً لنفاسة هذا الكتاب، وأهميته في مجال الدراسات النحوية واللغوية، نقوم اليوم بدراسته وشرحه، وإخراجه بحلَّة جديدة أنيقة، ترضي أذواق القرّاء، وتلبي حاجات الدارسين.

ويقوم عملنا فيه وفقاً للخطة الآتية:

ـ تصدير الكتاب بمقدمة تشتمل على تعريف بمنهجه، وسيرة صاحبه، وآثاره، ومنزلته.

(١) الاقتراح في أصول النحو: ١٧.
(٢) الاقتراح في أصول النحو: ١٨.

ـ ضبط وشرح ما غَمُضَ أو صَعُبَ من عبارات الكتاب وألفاظه.

ـ ضبط الشواهد الشعرية، وشرحها، وتعيين بحورها.

ـ ضبط الآيات القرآنية، وتوثيقها وفقاً لورودها في القرآن الكريم.

ـ التعريف بأعلام الكتاب، مع الإحالة إلى أهم الكتب التي ترجمت لهم.

ـ تزويد الكتاب بمجموعة من الفهارس الفنية التي تساعد القارئ، وتمكنه من الرجوع إلى موادِّ الكتاب بسهولةٍ ويُسرٍ.

وخير ما نختم به هذه السطور هو التَّضرع إلى اللَّه سبحانه وتعالى أن يتولَّانا برحمته، وأن يُوجِّه خُطانا إلى ما فيه الخير والسداد والفلاح، إنه نعم المولى ونعم النصير.

صلاح الدين الهواري
١٩ المحرم ١٤٣٠هـ
٤ كانون الثاني ٢٠١٠م

ترجمة المؤلف

حياته وأخباره:

هو جلال الدين، أبو الفَضْل، عبد الرَّحْمٰن بن الكَمَال أبي بَكْر بن مُحمَّد بن سَابِق الدين بن الفَخْر عُثْمَان بن نَاظِر الدين مُحمَّد بن سَيْف الدِّين خَضِر بن نَجْم الدين أبي الصَّلاح أيُّوب بن نَاصِر الدّين مُحمَّد ابن الشيخ هُمَام الدّين الهُمَام الخُضَيْريّ، الأُسْيُوطيّ (السُّيوطيّ)، الطولونيّ، المصريّ، الشافعيّ[١]: إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، مُشارك في عددٍ من العلوم، ولد في مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م في القاهرة، ثم مُنِي بفقد والده وهو ابن خمس سنين، فنشأ بعده يتيماً، يحفظ القرآن، وعدداً من كتب الفقه والنحو والأدب؛ وعن تلك النشأة يقول السّيوطي: «حُمِلْتُ في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فَبرَّك عليَّ، ونشأت يتيماً، فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين. ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه، والأصول، وألفية ابن مالك».

ثم شرع السّيوطي بالتحصيل والطلب، فتلقَّى العلم على نحو مائةٍ وخمسين شيخاً[٢] من كبار علماء عصره، نذكر منهم: جلال الدين المَحلِّي[٣] (ت ٨٦٤هـ/

(١) ترجمته في: البدر الطالع: ١/ ٣٢٨؛ هدية العارفين: ١/ ٥٣٤؛ شذرات الذهب: ٨/ ٥١؛ الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٦؛ الضوء اللامع: ٤/ ٦٥؛ إيضاح المكنون: ١/ ١٩١؛ تاريخ الأدب العربي؛ فروخ: ٣/ ١٩٨؛ الأعلام: ٣/ ٣٠٣؛ معجم المؤلفين: ٥/ ١٣١؛ كشف الظنون: ٥، ١٤، ٤٧، وصفحات كثيرة متفرقة.

(٢) كذا في تاريخ الأدب العربي: فروخ: ٣/ ٨٨٩؛ وفي شذرات الذهب (٨/ ٥٢): «بلغ عدّتهم واحداً وخمسين نفساً».

(٣) هو جلال الدين، محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المحلي، المصري، الشافعي: مفسِّر، فقيه، متكلم، أصولي، نحوي. ولد بالقاهرة، ونشأ فيها. من آثاره: «شرح جمع الجوامع» للسبكي، و«تكميل المقاصد» لابن مالك. (البدر الطالع: ٢/ ١١٥؛ شذرات الذهب: ٧/ ٣٠٣).

١٤٧٦م)، حضر عليه سنة كاملةً، يومين في كلّ أسبوع، ومحمد بن سعد الدين المَرْزُباني الحنفي (ت ٨٦٧هـ/ ١٤٦٣م) لازمه حتى مات، وصَالح بن عُمر البُلْقِيني[١] (ت ٨٦٨هـ/ ١٤٦٤م) لازمه إلى أن مات أيضاً. ومنهم شرف الدين المَنَاوي[٢] (ت ٨٧١هـ/ ١٤٦٧م)، وأحمد بن محمد الشّمني[٣] (ت ٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م)، وأحمد بن إبراهيم الكِنَاني العَسْقَلاني[٤] (ت ٨٧٦هـ/ ١٤٧١م)، ومُحيي الدين الكافِيجي[٥] (ت ٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م)؛ وقد لازمه السّيوطي أربع عشرة سنة، وشهاب الدين الشّارِمسَاحيّ[٦] (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، الذي أخذ عنه علمَ الفرائض، وغيرهم.

وقال جلال الدين مُعدِّداً ما حصَّله من علوم ومعارف، وَمُوضِّحاً طُرقَ تحصيله وتلقِّيه: «رُزِقْتُ التَّبحُّر في سبعة علوم: التَّفسير، والحديث، والفقه،

---

(١) هو أبو البقاء، علم الدين، صَالح بن عُمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكِنَاني، العَسْقَلاني، البُلْقِيني الأصل، القاهري، الشافعي: فقيه، متكلم، مفسِّر، محدِّث، ناثر، ناظم. من آثاره: «الجوهر الفرد في ما يخالف فيه الحرّ العبد»، و«القول المفيد في اشتراط الترتيب بين كلمتي التوحيد». (البدر الطالع: ١/ ٢٨٦؛ كشف الظنون: ٣٤٥).

(٢) هو أبو زكريا، شرف الدين، يحيى بن محمد بن محمد الحدادي، المَنَاوي، المصري، الشافعي: فقيه، أصولي، محدِّث، إخباري. نشأ بالقاهرة، وتوفي فيها. من آثاره: «شرح مختصر المزني»، و«حاشية على الروض الأنف»، و«تلخيص بذل الماعون في الطاعون»، وغيرها. (شذرات الذهب: ٧/ ٣١٢؛ هدية العارفين: ٢/ ٥٢٨).

(٣) هو أبو العباس، تقي الدين، أحمد بن محمد بن محمد بن حسن التميمي، الداري، القسنطيني الأصل، المعروف بالشُّمني: مفسِّر، محدِّث، فقيه، أصولي، نحوي، متكلم. ولد بالإسكندرية، وتوفي في القاهرة. من آثاره: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، و«أوفق المسالك لتأدية المناسك»، و«كمال الدراية في شرح النقاية»، وغيرها. (البدر الطالع: ١/ ١١٩؛ شذرات الذهب: ٧/ ٣١٣).

(٤) هو أبو البركات، عزّ الدين، أحمد بن إبراهيم بن نصر الكِنَاني، العَسْقَلاني، القاهري، الصالحي، الحنبلي، القادري: ولد بالقاهرة، وتوفي فيها. من آثاره: «نظم أصول ابن الحاجب»، و«مختصر المحرر». (شذرات الذهب: ٧/ ٣٢١؛ إيضاح المكنون: ١/ ٣٢٣).

(٥) هو مُحيي الدين، أبو عبدالله، محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الكافيجي: فقيه، أصولي، محدِّث، صوفي، صرفي، بياني، حكيم. توفي بمصر. من آثاره: «شرح قواعد الإعراب» لابن هشام، «حلّ الإشكال في مباحث الأشكال» في الهندسة. (البدر الطالع: ٢/ ١٧١؛ كشف الظنون: ١٢٤).

(٦) هو شهاب الدين، أحمد بن علي بن أبي بكر الشَّارِمسَاحيّ، القاهري، الشافعي: مقرئ، فرائضي. من آثاره: «شرح على مجموع الكلائي». (الضوء اللامع: ٢/ ١٦).

والمعاني، والبيان، والبديع، على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة. والذي أعتقده أنَّ الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة، سوى الفقه، والنقول التي اطَّلعْتُ عليها لم يصلْ إليه ولا وقف عليه أحدٌ من أشياخي... ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه، والجدل، والتصريف، ودونها: الإنشاء، والترسُّل، والفرائض، ودونها: القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها: الطبّ. وأما علم الحساب فهو أَعسر شيءٍ عليَّ، وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت في مسألةٍ تتعلَّق به فكأنَّما أُحاولُ جبلاً أحمله... وقد كنت في مبادئ الطلب قرأتُ شيئاً في علم المنطق، ثم ألقى اللَّه كراهته في قلبي»[١].

وقد تطوَّف أبو الفضل في البلاد، فزار الشام، والحجاز (حاجًّا)، واليمن، والهند، والمغرب، والتكرور؛ وتقلَّب في مناصب التدريس، فدرَّس الفقه في الجامع الشيخوني، وتولَّى الإفتاءَ وإملاءَ الحديث في جامع ابن طولون، ودرَّس الحديث في الخانقاه الشيخونية.

وفي سنة ٨٩١هـ/ ١٤٨٦م أُسنِدتْ إليه مشيخة الخانقاه البَيْبَرْسِيَّة (أكبر الخانقات وأغناها في مصر)، فحاول أن يسير في إدارتها بالحقِّ والعدل، لكنه جُوبِهَ بشغبِ طُلَّابها الذين حرَّضهم بعض خصومه، فَهَجَرَ التدريس كلَّه، واعتزل في بيته بروضة المقياس، منقطعاً إلى العبادة، ومُكِبًّا على التصنيف، حتى وافته المنية في ليلة التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٩١١هـ/ السابع عشر من تشرين الأول سنة ١٥٠٥م، ودُفِن في حوش قوصون، خارج باب القرافة[٢].

آثـــاره:

أغنى السّيوطي المكتبة العربية بمئاتٍ من الكتب والمصنفات والرسائل في شتّى أنواع العلوم والمعارف الشائعة في عصره، نذكر منها ههنا ما وُفِّقنا إلى رصده من كتب التراجم والأدب، على الشكل التالي[٣]:

---

(١) حسن المحاضرة: ١/ ١٥٧.

(٢) شذرات الذهب: ٨/ ٥٣ ـ ٥٤.

(٣) رجعنا في ثبت هذه المؤلفات إلى كتاب: تاريخ الأدب العربي (فروخ): ٣/ ٩٠٢ ـ ٩١٣؛ الأعلام: ٣/ ٣٠١؛ هدية العارفين: ٥/ ٥٣٤ ـ ٥٤٤؛ و«تاريخ آداب اللغة، زيدان: ٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣).

أولاً

في علوم القرآن الكريم:

ـ تفسير الجلالين[١].

ـ الدرُّ المنثور في التفسير بالمأثور[٢].

ـ ترجمان القرآن في التفسير المسند[٣]: مختصر من الدرّ المنثور.

ـ الإكليل في استنباط التنزيل.

ـ مُفحمات الأقران في مبهمات القرآن.

ـ معترك الأقران في معجزات القرآن.

ـ متشابه القرآن.

ـ أصول التفسير.

ـ لباب النقول في أسباب النزول.

ـ المتوكلي في كل ما ورد في القرآن باللغة الحبشية، والفارسية والتركية، والهندية.

ـ الإتقان في علوم القرآن.

ثانياً

في علوم الحديث النبوي الشريف

ـ جامع المسانيد (جامع الجوامع، الجامع الكبير).

ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير (مختصر من الجامع الكبير).

---

(١) تفسير الجلالين (تفسير القرآن العظيم): بدأ بتأليفه جلال الدين، محمد بن أحمد... الأنصاري المحلي (ت ٨٦٤هـ)، ثم أتمّه جلال الدين السّيوطي، فَعُرِف بـ «تفسير الجلالين».

(٢) المأثور: الحديث المروي عن رسول اللّه ﷺ.

(٣) المسند (من حديث رسول اللّه ﷺ): الذي ذُكر رُواتُه واحداً واحداً حتى تنتهي الرواية إلى النبيّ ﷺ.

ـ الفتح الكبير في ضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير.

ـ مسند عمر بن عبد العزيز.

ـ تنوير الحوالك (شرح على موطأ مالك).

ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج.

ـ مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه.

ـ الكنز المدفون في الفلك المشحون.

ـ زهر الربى على المجتبى (شرح على سنن النسائي: المجتبى).

ـ قوت المغتذي في جامع الترمذي.

ـ حصول الرفق بأصول الرزق.

ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (تلخيص لكتاب: «الموضوعات من الأحاديث المعروفات» لأبي الفرج بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ).

ـ التعقيبات على الموضوعات.

ـ ذيل اللآلئ المصنوعة.

ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.

ـ الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.

ـ إنباه الذكيّ.

ـ إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء.

ـ رسالة في خلق آدم (عليه السلام).

ـ إحياء الميت في فضل البيت.

ـ القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربَّه.

ـ الباهر في حكم النبي بالباطن والظاهر.

ـ كفاية المحتاج في علم الاحتجاج.

ـ الدرجات المنيفة في الآباء الشريفة.

ـ السبل الجلية في الآباء العلية.

ـ المعجزات والخصائص النبوية (الخصائص الكبرى).

ـ لباب الحديث.

ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (في أصول الحديث).

ـ الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير (تلخيص النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ).

ـ مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسنَّة.

ـ ألفية السّيوطي في مصطلح الحديث.

ثالثاً

في الفقه والتصوُّف

ـ الأشباه والنظائر في الفروع (فروع الفقه).

ـ الرَّدُّ على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كلّ عَصْرٍ فَرْض.

ـ تنزيه الأنبياء عن تشبيه الأغبياء.

ـ بشرى الكئيب بلقاء الحبيب (مختصر كتابه: شرح الصدور في شرح حال الموتى في القبور).

ـ وظائف اليوم والليلة.

ـ تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي للملك.

ـ الحرز المنيع في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع.

ـ الحجج المبينة في التفضيل بين مكة والمدينة.

ـ وصول الأماني بأصول التهاني.

ـ الأرج في الفرج.

ـ ثلج الفؤاد في أحاديث لبس السواد.

ـ رسالة في اللباس.

ـ رسالة في استعمال الحنَّاء.

ـ سهام الإصابة في الدعوات المجابة.

ـ المصابيح في صلاة التراويح.

ـ التنقيح في مشروعية التسبيح.
ـ أبواب السعادة في أسباب درجات الشهادة.
ـ إفادة الخبر بِنصِّه في زيادة العمر ونقصه.
ـ نزول الرحمة بالتحدُّث بالنعمة.
ـ تحفة المغربي.
ـ نور اللمعة في خصائص يوم الجمعة.
ـ ضوء الشمعة في خصائص يوم الجمعة.
ـ كتاب الصلصلة عن وصف الزلزلة.
ـ تأييد الحقيقة العليَّة وتشييد الطريقة الشاذلية.
ـ المعاني الدقيقة في إدراك الحقيقة.
ـ إتحاف الفرقة برفو الخرقة.
ـ شرح الصدور في شرح حال الموتى في القبور.
ـ البدور السافرة في أحوال أمور الآخرة.
ـ الدرر الحسان في البعث ونعيم الجنان.
ـ التثبيت عند التبييت.

رابعاً

في اللغة والنحو والبلاغة

ـ المزهر في علوم اللغة.
ـ الأخبار المروية في سبب وضع العربية.
ـ الأشباه والنظائر النحوية.
ـ جمع الجوامع.
ـ الفريدة في النحو والتصريف والخطّ.
ـ البهجة المرضية في شرح الألفية.
ـ الزبدة (ألفية في النحو).

ـ كتاب الاقتراح في علم أصول النحو.
ـ فتح القريب بشواهد مغني اللبيب.
ـ عقود الجمان في علم المعاني والبيان.
ـ فتح الجليل للعبد الذليل.
ـ الشهاب الثاقب في ذم الخليل والصاحب.
ـ مشتهى العقول في منتهى النقول.
ـ درُّ الكَلِم.
ـ المرج النضر والأرج العطر.
ـ نزهة العمر.
ـ نظم البديع في مدح الشفيع.
ـ المقامات.
ـ المقامة الوردية.
ـ رشف اللآل في وصف الهلال.
ـ المقامة السندسية في النسبة الشريفة المصطفوية.
ـ نزهة الجلساء بأشعار النساء.

خامساً

في التاريخ والتراجم والسِّير

ـ الشماريخ في علم التاريخ.
ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور.
ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.
ـ لباب الآداب في تحرير الأنساب.
ـ كناية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب.
ـ التعظيم والمنة في أنّ أبوي الرسول في الجنَّة.
ـ مسالك الحنفا في والدي المصطفى.

ـ مناهل الصفاء بتواريخ الأئمة والخلفاء (تاريخ الخلفاء).
ـ تحذير الخواص من أكاذيب القصّاص.
ـ طبقات المفسرين.
ـ ريح النسرين في من عاش من الصحابة مائة وعشرين.
ـ تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك.
ـ تبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة.
ـ النفحة المسكية.
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.
ـ الدراري في أنباء أبناء السراري.
ـ المستطرف في أخبار الجواري.
ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان.

منزلته وأقوال النقَّاد والمؤرِّخين فيه

احتلَّ السّيوطي مكانةً رفيعةً بين أعلام عصره المُقدَّمين، وبرَّز في تصنيف الكتب النافعة الجامعة، في شتى ميادين العلم والمعرفة، ما جعل النقاد والمؤرخين يتسابقون إلى امتداحه والثناء عليه منزلةً، وعلماً، وفضلاً، وسلوكاً؛ فهذا ابن العماد الحنبلي[١] (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٨٩م) قد نَعَتَهُ بـ «المُسند، المُحقِّق، المُدقِّق»، وبأنَّه «صاحب المؤلفات الفائقة النافعة». ولفت إلى اشتهار مصنفاته الكثيرة فقال: «اشتهر أكثر مؤلفاته في حياته في أقطار الأرض، شرقاً وغرباً، وكان آية في سرعة التأليف»[٢]. ولم تفته الإشارة إلى شعره حين قال: «وله شعر كثير، جَيِّده كثير، ومتوسطه أكثر، وغالبه في الفوائد العلمية، والأحكام الشرعية».

وكان ابن العماد في طليعة من تحدث عن كرامات السّيوطي، ومناقبه، وزهده بالدنيا حين قال: «ولما بلغ الأربعين سنة أخذ في التجرُّد للعبادة، والانقطاع إلى اللَّه تعالى... والإعراض عن الدنيا وأهلها، كأنه لم يعرف أحداً منهم».

وذكر أنَّ الأمراء والأغنياء كانوا «يأتون إلى زيارته، ويعرضون عليه الأموال

(١) هو أبو الفلاح، عبد الحيّ بن أحمد بن محمد بن العماد العكري، الحنبلي: فقيه، مؤرّخ، عالم بالأدب. وُلد في «صالحية» دمشق، وتوفي بمكة. (الأعلام: ٣/ ٢٩٠).
(٢) شذرات الذهب: ٨/ ٥١.

النفيسة فيردّها»، وأن السلطان قانصوه الغوري «أهدى إليه خصيًّا، وألف دينار، فرَدَّ الألف، وأخذ الخصيَّ فأعتقه، وجعله خادماً في الحجرة النبوية، وقال لقاصد السلطان: لا تَعُدْ تأتينا بهديةٍ قطّ، فإنّ اللّه أغنانا عن مثل ذلك»[١].

وامتدحه محمد بن علي الداودي[٢] (ت ٩٤٥هـ/ ١٥٣٩م) ـ وكان تلميذاً له ـ بغزارة التأليف، وسعة المعرفة بالحديث النبوي وعلومه، فقال: «عاينت الشيخ وقد كتب في يومٍ واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً. وكان مع ذلك يُملي الحديث، ويجيبُ عن المتعارض منه بأجوبةٍ حسنة. وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه: رجالاً، وغريباً، ومتناً، وسنداً، واستنباطاً للأحكام»[٣].

وقريبٌ مما سبق، قال الشوكاني[٤] (ت ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م) في ترجمته: «الإمام الكبير، صاحب التصانيف... أجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار، وبرز في جميع الفنون، وفاق الأقران، واشتهر ذكره، وبعد صيته»[٥].

ومن المحدثين؛ قال عمر فروخ: «وقيمة جلال الدين السّيوطي إنما هي في كتبه الكثيرة، في الموضوعات المختلفة. ومع أن هذه الكتب كتب جمع في الأكثر، فإنها تمتاز بالشمول والدقة»[٦].

وقال الزركلي وقد ترجم له، وذكر بعض مصنفاته: «إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، وله نحو ستمائة مصنف»[٧].

وجعله جرجي زيدان[٨] خاتمة الأعلام الكبار في عصره، حين قال: «هو

---

(١) الشذرات: ٨/ ٥٣.

(٢) هو شمس الدين، محمد بن علي بن أحمد الداودي: محدِّث، حافظٌ، مفسِّرٌ. أقام بالقاهرة، وأخذ عن الجلال السّيوطي، ومن آثاره: «ذيل على طبقات الشافعية» للتاج السبكي. (معجم المؤلفين: ١٠/ ٣٠٤).

(٣) الشذرات: ٨/ ٥٣.

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن عبداللّه الشوكاني: فقيه، مجتهد، من كبار علماء اليمن. ولد بهجرة شوكان، وتوفي بصنعاء. من آثاره: «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، و«إتحاف الأكابر»، و«فتح القدير»، وغيرها. (الأعلام: ٦/ ٢٩٨).

(٥) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/ ٣٢٨.

(٦) تاريخ الأدب العربي: ٣/ ٩٠٠.

(٧) الأعلام: ٣/ ٣٠١.

(٨) هو جرجي بن حبيب زيدان: مُنشئ مجلة «الهلال» بمصر، وصاحب التصانيف الكثيرة. ولد وتعلم في بيروت، وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م. (الأعلام: ٢/ ١١٧).

آخر من ظهر في هذا العصر (المغولي) بمصر من كبار العلماء، لكنه أعظمهم همَّةً، وأوسعهم علماً، وأكثرهم آثاراً»؛ وأثنى على ذكائه وحافظته. فقال: «كان ذكيّاً، قويّ الحافظة، فحفظ القرآن وهو في الثامنة من عمره»[١].

واكتفى البغدادي[٢] بذكر عددٍ كبير من مصنفاته، في إشارة إلى سعة علمه، وغزارة تأليفه[٣].

ولم يسلم السّيوطي من حاسدٍ منكرٍ لعلمه، أو لئيم جاحدٍ لفضله، أو سفيه يتحامل عليه، كالسخاوي[٤] (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م) الذي ترجم له ترجمةً مَحْشُوَّةً بالثلبِ والسَّبِّ والانتقاص والغمط، واتَّهمه بسرقةِ مؤلفات غيره وادِّعائها لنفسه، حين قال: «بلْ أخذ من كتب المحمودية، وغيرها كثيراً من التصانيف المتقدمة، التي لا عهد لكثيرٍ من العصريين بها في فنون، فغيَّر فيها يسيراً، وقدَّم وأخَّر، ونسبها إلى نفسه، وهوَّل في مقدماتها بما يتوهَّم منه الجاهل شيئاً مما لا يوفي ببعضه»[٥]. وقال فيه غير هذا الكثير، ما دفع بالشوكاني إلى الردِّ عليه، وتفنيد مزاعمه، في كتابه «البدر الطّالع».

---

(١) تاريخ آداب اللغة: ٢/ ٢٣٩.

(٢) هو إسماعيل بن محمد أمين بن سليم الباباني أصلاً، البغدادي مولداً ومسكناً: مؤرخ، أديب. توفي سنة ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م. من آثاره: «إيضاح المكنون»، و«هدية العارفين». (معجم المؤلفين: ٢/ ٢٨٩).

(٣) هدية العارفين: ٥/ ٥٣٤.

(٤) هو شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي: مُؤرِّخ، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. ولد بالقاهرة، وتوفي في المدينة المنورة. من آثاره: «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»، و«المقاصد الحسنة»، و«شرح ألفية العراقي»، وغيرها. (شذرات الذهب: ٨/ ١٥؛ إيضاح المكنون: ١/ ٢٧).

(٥) البدر الطالع: ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يقولُ الفقيرُ إلى اللَّه تعالى جلالُ الدينِ عبدُ الرَّحْمٰن بنُ أبي بَكْر السُّيوطي: الحمدُ للَّه الذي أرشدَ لابتكار هذا النَّمَط، وتفضَّلَ بالعفوِ عمّا صَدَرَ عَنِ العبدِ على وجه السَّهْوِ والغَلَط، وأشهدُ أنْ لَا إلٰهَ إلَّا اللَّه وَحْدَهُ لا شريكَ له شهادةً لا وَكْسَ فيها ولا شَطَط[١]، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا مُحمَّداً عَبْدَه وَرَسُولَه أفضلُ مَنْ عَليه جِبْرَئِيلُ[٢] بالوَحْي هَبَط، ﷺ، وعلى آله وصحبه الذين هم لأتباعه خيرُ فَرَط[٣].

تعريف بالكتاب:

هذا كتابٌ غريبُ الوَضْع، عجيبُ الصُّنعِ، لطيفُ المعنى، طريفُ المبنى، لم تَسْمَحْ قريحةٌ بمثاله، ولم يَنْسُجْ نَاسِجٌ على منواله، في علمٍ لم أُسْبَقْ إلى ترتيبه، ولم أُتَقَدَّمْ إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفِقْهِ بالنسبة إلى الفِقْه، وإن وقع في مُتَفرِّقاتِ كلام بعض المؤلفين، وتَشَتَّت في أثناء كتب المصنفين، فَجَمْعُه وَتَرْتيبُه صُنْعٌ مُخْتَرَعٌ، وتأصيلُه وتبويبُه وَضْعٌ مُبْتَدَعٌ، لِأُبْرِزَ في كلِّ حين للطالبين ما تبتهجُ به أنفسُ الراغبين. وقد سمّيتُه بـ (الاقتراحِ في علم أصول النحو) ورتّبتُه على مُقَدِّماتٍ وسبعَةِ كتب.

---

(١) الوَكْسُ: النَّقْصُ؛ يقال: وَكَسَ الشيءُ يَكِسُ وَكْساً: نَقَصَ؛ ويقال: بَيْعُ الوَكْسِ: البَيْعُ بالخسارة. الشَّطَطُ (في الأمر): الإمعانُ، وتجاوزُ الحَدِّ، والجور؛ يقال: شَطَّ في الأمر: أمعن وجاوز الحَدَّ، وشَطَّ عليه في الحكم شَطَطاً: جَارَ.

(٢) جَبْرَئِيلُ، وجِبْرِيلُ، وجِبْرِين (كلُّه): اسم روح القُدُس عليه الصلاة والسلام.

(٣) الفَرَطُ: الفارط (للواحد والجمع): السابق المُتقدِّم؛ والفَرَطُ أيضاً: ما يَتَقَدَّمُ الإنسانَ من أجرٍ وعَمَلٍ.

مصادره:

واعْلَمْ أَنِّي قد اسْتَمْدَدْتُ في هذا الكتابِ كثيراً من كتاب «الخصائِص» لابن جنِّي[١] فإنَّه وَضَعهُ في هذا المعنى، وسمّاه أُصول النحو، ولكنَّ أكثرَه خارِجٌ عن هذا المعنى، وليس مُرَتَّباً، وفيه الغَثُّ[٢] والسمينُ والاستطراداتُ؛ فَلخَّصْتُ منه جميع ما يتعلقُ بهذا المعنى بأوجزِ عبارة، وأرشقِها، وأوضحِها، مَعْزُوًّا[٣] إليه، وضممتُ إليه نفائِسَ أُخَرَ ظَفِرتُ بها في متفرقات كُتبِ اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه، وبدائعَ[٤] استخرجتُها بفكري، ورتَّبتُه على نحوِ ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحاً بيِّناً إنْ شاء اللَّه تعالى. ثم بعد تمامِه رأيتُ الكمالَ بن الأنباري[٥] قَالَ في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»:

«علومُ الأدبِ ثمانيةٌ: اللغةُ، والنَّحوُ والتصريفُ، والعَرُوضُ، والقوافي، وصَنْعةُ الشعر، وأخبارُ العرب وأنسابُهم. ثُمَّ قال: وألْحَقْنَا بالعلومِ الثمانية عِلمَيْنِ وضعناهما: عِلمَ الجدلِ في النَّحْو، وعِلْمَ أصولِ النَّحْوِ، فَيُعْرَفُ به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه من قياس العِلَّةَ وقياسِ الشَّبَهِ، وقياسِ الطَّرْدِ إلى غير ذلك على حدِّ أصولِ الفقهِ، فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا خفاءَ به، لأنَّ النَّحْوَ معقولٌ من منقول؛ كما أنَّ الفقهَ معقولٌ من منقول».

هذه عبارتُه، فَتَطَلَّبْتُ هذين الكتابين حتَّى وَقَفْتُ عليهما فإذا هما لطيفان

---

(١) هو أبو الفتح، عثمان بن جِنِّي الموصلي: إمامٌ في النحو والأدب؛ ولد بالموصل، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م. من آثاره: «شرح ديوان المتنبي»؛ و«المبهج» في اشتقاق رجال الحماسة؛ و«الخصائص» في اللغة؛ وغيرها. (شذرات الذهب: ٣/ ١٤٠؛ وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٦؛ يتيمة الدهر: ١/ ١٣٧).

(٢) الغَثُّ: النحيف، أو الرديء الفاسد من كلِّ شيء.

(٣) مَعْزُوًّا: مَنْسُوباً.

(٤) البدائع: جمع البديع: كلُّ شيءٍ بلغ الغاية في بابه.

(٥) هو أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيداللَّه بن أبي سعيد الأنباري، المعروف بـ «الكمال»: عالم بالأدب واللغة وتاريخ الرجال. سكن بغداد، وتوفي فيها سنة ٥٧٧هـ/ ١١٨١م. من آثاره: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»؛ و«الإنصاف في مسائل الخلاف»، و«أسرار العربية»، وغيرها. (وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩، هدية العارفين: ١/ ٥١٩).

جدًّا، وإذا في كتابي هذا من القواعِد المهمة، والفوائِدِ ما لم يَسْبِقْ إليه أحدٌ، ولم يُعَرَّجْ في واحد منهما عليه. فأما الذي في أصول النحو فإنَّهُ في كُرَّاستين صغيرتين سمّاه «لمع الأدلة»، ورتَّبه على ثلاثين فصلاً: **الأولُ**: في معنى أصولِ النحوِ وفائدَته، **الثاني**: في أقسام أدلة النحو، **الثالثُ**: في النَّقْل، **الرَّابعُ**: في انقسام النقل، **الخامسُ**: في شرط نَقل المتواتر، **السادسُ**: في شَرْطِ نَقْلِ الآحاد، **السابعُ**: في قبول نقل أهل الأهواء، **الثامنُ**: في قبول المُرسَل والمجهول، **التاسعُ**: في جواز الإجازة، **العاشرُ**: في القياس، **الحادي عشر**: في تركيب القياس، **الثاني عشر**: في الردِّ على من أنكر القياس، **الثالثَ عشرَ**: في حَلِّ شُبَهٍ تُوردُ على القياس، **الرابعَ عشرَ**: في أقسام القياس، **الخامسَ عشرَ**: في قياس الطرد، **السادسَ عشرَ**: في كون الطرد شرطاً في العلة، **السابعَ عشرَ**: في كون العكس شرطاً في العلة، **الثامنَ عشرَ**: في جواز تعليل الحكم بعلَّتين فصاعداً، **التاسعَ عشرَ**: في إثبات الحكم في محل النقل بماذا يثبتُ بالنقل أم بالقياس؟ **العشرون**: في العلة القاصرة، **الحادي والعشرون**: في إبراز الإحالة والمناسبة عند المطالبة، **الثاني والعشرون**: في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرعُ إذا كان مختلفاً فيه، **الثالثُ والعشرون**: في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإحالة، **الرابعُ والعشرون**: في ذكر ما يلحَقُ بالقياس ويتفرَّعُ عليه من وجوه الاستدلال، **الخامسُ والعشرون**: في الاستحسان، **السادسُ والعشرون**: في المعارضة، **السابعُ والعشرون**: في معارضة النقل بالنقل، **الثامنُ والعشرون**: في معارضة القياس بالقياس، **التاسعُ والعشرون**: في استصحاب الحال، **الثلاثون**: في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نَفْيِه.

وأما الذي في جَدَلِ النحو فإنَّهُ في كُرّاسةٍ لطيفة سمّاه: «الإغراب في جدل الإعراب»؛ ورتَّبَهُ على اثني عشر فصلاً: **الأولُ**: في السؤال، **الثاني**: في وصف السائل، **الثالثُ**: في وصف المسؤول به، **الرابعُ**: في وصف المسؤول منه، **الخامسُ**: في وصف المسؤول عنه، **السادس**: في الجواب، **السابع**: في الاستدلال، **الثامن**: في الاعتراض على الاستدلال بالنقل، **التاسعُ**: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس، **العاشرُ**: في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال، **الحادي عشر**: في ترتيب الأسئلة، **الثاني عشر**: في ترجيح الأدلّة. انتهى.

وقد أَخَذْتُ من الكتاب الأول اللُّبَابَ، وأَدْخَلْتُهُ مَعْزُوًّا إليه في خَلَلِ هذا الكتاب، وضممتُ خلاصَةَ الثاني في مباحث العلة، وضَمَمْتُ إليه من كتابه

«الإنصاف في مباحث الخلاف»[١] جملةً، ولم أَنْقُلْ من كتبه حرفاً إلّا مَقروناً بالعَزْوِ إليه لِيُعْرَفَ مقامُ كتابي من كتابه، ويتمَيَّزَ عند أولي التمييز جليلُ نصابه، وإلى اللَّه الضراعَةُ في حسن الختام والقبول، فلا يَنْفَعُ العبدَ إلَّا ما مَنَّ بقبوله، والسلام.

(١) هو كتاب «الإنصاف في مسائل الخِلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين». نُشِر غير مرّة، وأهم طبعاته تلك التي نُشرت بالقاهرة سنة ١٩٥٣ بعناية محمد محي الدين عبد الحميد، الذي أرفقه بكتاب من تأليفه سمَّاه «الانتصاف من الإنصاف».

الكلام في المقدمات

فيها مسائل: **الأولى**: أصولُ النَّحو علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلةِ النحوِ الإجمالية من حيثُ هي أدلَّتهُ وكيفِيَّةُ الاستدلال بها وحالُ المستَدِلّ، فَقولي: «علمٌ»، أي صناعة فلا يرد ما أُورد على التعبير به في حد أصول الفقه من كونه يلزمُ عليه فقدُه إذا فُقِدَ العالِمُ به لأنَّه صناعة مدوّنةٌ مقرّرةٌ وُجدَ العالِمُ به أم لا.

وقولي: «عن أدلة النحو» يُخْرِجُ كلَّ صناعة سواه وسوى النحو. وأدلّة النحوِ الغالبةُ أربعةٌ. قال ابن جنّي في «الخصائص»: أدلةُ النحو ثلاثةٌ: السَّماعُ والإجماعُ والقياسُ. وقال ابنُ الأنباري في أصوله: أدلةُ النحوِ ثلاثةٌ: نَقْلٌ وقياسٌ واستصحابُ حال، فزادَ الاستصحابَ ولم يَذْكُرِ الإجماع، فكأنَّه لم يرَ الاحتجاجَ به في العربية كما هو رأيُ قَوْم، وَقَدْ تَحَصَّلَ مما ذكراه أربعةٌ، وقد عَقَدْتُ لها أربعةَ كتب؛ وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بُدَّ له من مُسْتَنَدٍ من السماع كما هما في الفقه كذلك، ودونهما الاستقراءُ والاستحسانُ وعدمُ النظير، وعدمُ الدليلِ المعقود لها الكتابُ الخامسُ.

وقولي: «الإجمالية» احترازٌ من البحثِ عن التفصيليةِ، كالبحثِ عن دليلٍ خاصٍ بجوازِ العطفِ على الضَّميرِ المجرورِ من غير إعادةِ الجار، وبجوازِ الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول، وبجواز مجيء الحال من المبتدأ، وبجوازِ مجيء التمييز مؤكداً، ونحو ذلك، فهذه وظيفةُ علمِ النحو نفسِه لا أصوله.

وقولي: «من حيثُ هي أدلَّتُه» بيانٌ لجهةِ البحث عنها، أي البحثِ عن القرآنِ بأنَّه حُجَّةٌ في النحو لأنه أفصحُ الكلامِ سواءٌ كان متواتراً أم آحاداً، وعن السُّنَّةِ كذلك بشرطِها الآتي، وعن كلام من يُوثَقُ بعربيته كذلك، وعن اجتماعِ أهلِ البَلَدَيْنِ[1] كذلك، أي أنَّ كُلّاً مِمّا ذُكِرَ يجوز الاحتجاجُ به دون غيرِه، وعن القياسِ وما يجوزُ من العللِ فيه وما لا يجوز.

(١) المراد بالبلدين: البصرة والكوفة.

وقولي: «وكيفيةُ الاستدلالِ بها» أي عندَ تعارضِها ونحوِه، كتقديمِ السَّماعِ على القياس، واللغةِ الحجازيةِ على التميمية إلَّا لمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخفِّ الأقْبَحَيْنِ على أشَدِّهما قبحاً، إلى غير ذلك، وهذا هو المعقودُ له الكتابُ السادسُ.

وقولي: «وحالُ المستدِلِّ» أي المُستَنْبِطِ للمسائلِ من الأدلةِ المذكورة، أي صفاته وشروطه، وما يتبعُ ذلك من صفة المقَلِّدِ والسائِل، وهذا هو الموضوع له الكتابُ السابعُ.

وبعد أن حَرَّرْتُ هذا الحدَّ بفكري وشرحتُه، وجدتُ ٱبنَ الأنباري قال: «أصولُ النحوِ أدلةُ النحوِ التي تَفرَّعَتْ منها فروعُه وفصولُه، كما أنَّ أصولَ الفقه أدلةُ الفقه التي تنوعت عنها جملتُه وتفصيلُه، وفائدتُه التعويلُ في إثباتِ الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاعُ عن حضيضِ التقليدِ إلى يَفاعِ[١] الاطلاع على الدَليل، فإنَّ المُخْلِدَ[٢] إلى التقليدِ لا يعرفُ وجه الخطأ من الصواب؛ ولا ينفكُّ في أكثرِ الأمرِ عن عوارِضِ الشك والارتياب». وهذا جميعُ ما ذكره في الفصل الأول بحروفه.

حدود النحو:

المسألة الثانية: للنحوِ حدودٌ شتَّى، وأَلْيَقُها[٣] بهذا الكتاب قول ابن جنِّي في «الخصائص»: «انتحاءُ سَمْتِ[٤] كلامِ العرب، في تصرُّفهِ من إعرابٍ وغيره، كالتَّثنيةِ، والجمعِ، والتحقير، والتكسير، والإضافةِ، وغير ذلك، ليَلْحَقَ مَن ليسَ من أهل اللغةِ العربية بأَهلِها في الفصاحة. وأصلُه مصدرُ نَحَوْتُ بمعنى قَصَدْتُ، ثُمَّ خُصَّ به انتحاءُ هذا القبيلِ من العلم، كما أنَّ الفِقْهَ في الأصلِ مصدرُ فَقِهتُ بمعنى فَهِمْتُ، ثُمَّ خُصَّ به علم الشريعة»[٥]. انتهى.

---

(١) اليفاع: المُرتفع من كلِّ شيء، يكون في المُشرف من الأرض، والجبل، والرمل، وغيرها.

(٢) المُخلِدُ: من أخلد إلى الشيء: اطمأنَّ وسَكَنَ، أو من أخلد الشيءَ: أبقاه وأدامه.

(٣) أَلْيَقُها: أَنْسَبُها، أو أكثرها التصاقاً؛ يقال: لاق الشيءُ به لَيْقاً، ولَيَاقاً، ولَيَقاناً: لَصِقَ، ولاق به الثوبُ: ناسبه.

(٤) السَّمْتُ: الهيئة.

(٥) الخصائص: ١/ ٣٤ (باب القول على النحو).

وقال صاحبُ «المُسْتَوْفَى»[١]: «النحوُ صناعةٌ علميةٌ يَنْظُرُ لها أصحابُها في ألفاظِ العرب من جهةِ ما يتألَّفُ بحسبِ استعمالهم لِتُعْرَفَ النسبةُ بين صيغة النظم، وصورة المعنى فَيُتَوَصَّل بإحداهما إلى الأخرى.

وقال الخضراوي[٢]: النحوُ علمٌ بأقيسةِ تَغَيُّرِ ذَواتِ الكَلِمِ وأواخِرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب.

وقال ابن عصفور[٣]: النحوُ علمٌ مستخرَجٌ بالمقاييسِ المُستَنْبَطة من استقراء كلام العرب المُوصِلَة إلى معرفة أجزائه التي ائتلفَ منها. وانتقده ابن الحاج[٤] بأنه ذَكَرَ «ما يُسْتَخْرَجُ به النحوُ» وتبيينُ ما يُستخرجُ به الشيء ليس تبييناً لحقيقة النحو، وبأنَّ فيه: «إن المقاييسَ شيءٌ غيرُ النحو»، وعلمُ مقاييسِ كلامِ العربِ هو النحو.

وقال صاحب «البديع»[٥]: النحوُ صناعةٌ علميةٌ يُعْرَفُ بها أحوالُ كلام العرب من جهة ما يصحُّ ويفسدُ في التأليف لِيُعْرَفَ الصحيحُ من الفاسد، وبهذا يُعلم أن المراد بالعلم المصدرِ به حدودُ العلوم، الصناعةُ، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور.

---

(١) هو أبو سعد، كمال الدين، علي بن مسعود الفرغاني. (كشف الظنون: ٢/ ١٦٧٥). ولم يرد له ذكر في كتب التراجم الأخرى، ولم نهتدِ إلى تاريخ وفاته.

(٢) هو أبو عبدالله، محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن أحمد الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، المعروف بابن البرذعي: أديب، نحوي، ناثر، ناظم، من أهل الجزيرة الخضراء. توفي سنة ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م. (كشف الظنون: ١/ ٢١٢؛ إيضاح المكنون: ١/ ١١٠؛ هدية العارفين: ٢/ ١٢٤).

(٣) هو أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور: فقيه، نحوي، صرفي، لغوي، مؤرخ، شاعر. توفي بتونس سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م. (بغية الوعاة: ٣٥٧؛ شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠؛ معجم المؤلفين: ٧/ ٢٥١).

(٤) هو أبو العباس، أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، الإشبيلي، المعروف بابن الحاج: نحوي، مشارك في بعض العلوم. توفي سنة ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م. من آثاره: «شرح كتاب سيبويه»؛ و«حاشية على سرِّ الصناعة لابن جنِّي»؛ و«كتاب القوافي»؛ وغيرها. (بغية الوعاة: ١٥٦؛ كشف الظنون: ٧٠٦؛ معجم المؤلفين: ٢/ ٦٤).

(٥) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي، الشيرازي الأصل، البغدادي المنزل: نحوي، لغوي، أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وتوفي ببغداد سنة ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م. من آثاره: «البديع في النحو»؛ و«شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي»؛ و«شرح البلغة»، وغيرها. (إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٧؛ وفيات الأعيان: ٣/ ٣٣٦؛ معجم الأدباء: ٥/ ٢٢٢).

وقال ابن السراج[١] في الأصول: النحوُ علمٌ استخرَجَهُ المتقدمون من استقراء كلام العرب.

حد اللغة:

المسألة الثالثة: قال في «الخصائص»: حَدُّ اللغةِ أصواتٌ يُعَبِّرُ بها كُلُّ قوم عن أغراضِهم[٢]. واختُلِفَ هل هِيَ بوضع اللَّه أو البشرِ على مذاهب: أحدها، هو مذهب «الأشعري»[٣]، أنها بوضعِ اللَّه. واختُلِفَ على هذا، هل وَصَلَ إلينا علمُها بالوحي إلى نبيٍّ من أنبيائه، أو بخلقِ أصواتٍ في بعض الأجسام تَدُلُّ عليها وإسماعِها لمن عرفها ونَقَلَها، أو بخلقِ العلم الضروري في بعضِ العبادِ بها على ثلاثة آراء أرجحُها الأولُ، ويدل له، ولأصلَ المذهب قولُه تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] أي أسماء المسمّياتِ، قال ابن عباس[٤]: علَّمه ٱسمَ الصَّحْفَةِ[٥] والقِدْرِ حتى الفَسْوَة والفُسَيَّة. وفي رواية عنه: عَرَض عليه أسماءَ ولدِه إنساناً إنساناً والدوابّ فقيل: هذا الحمارُ، هذا الجملُ، هذا الفرس. أخرجهما ابن أبي حاتم[٦] في تفسيره. وتعليمُه تعالى دالٌّ على أنَّهُ الواضِعُ دونَ البشرِ، وأنَّ

---

(١) هو أبو بكر، محمد بن السري بن سهل البغدادي، المعروف بابن السراج: أديب، نحوي، لغوي؛ صحب المبرّد وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو. توفي سنة ٣١٦هـ/ ٩٢٩م.
من آثاره: «شرح كتاب سيبويه»، و«احتجاج القرّاء»، و«الاشتقاق»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ٥/ ٣١٩؛ وفيات الأعيان: ٤/ ٣٣٩؛ البداية والنهاية: ٢/ ٢٧٣).

(٢) الخصائص: ١/ ٣٣ (باب القول على اللغة).

(٣) هو أبو الحسن، علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم... بن أبي موسى الأشعري اليماني البصري: متكلم، مشارك في عددٍ من العلوم، ويُنسبُ إليه المذهب الأشعري. ولد بالبصرة، وسكن بغداد، وتوفي فيها سنة ٣٣٠هـ/ ٩٤٧م. من آثاره: «خلق الأعمال»، و«الرَّدُّ على المُجسِّمة»، و«التبيين عن أصول الدين»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ١١/ ٣٤٦؛ شذرات الذهب: ٢/ ٣٠٣؛ البداية والنهاية: ١١/ ٢١٧).

(٤) هو أبو العباس، عبداللَّه بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي: حبر الأُمَّة، الصحابي الجليل، ترجمان القرآن. ولد بمكة، ونشأ في بدء عصر النُّبوَّة، فلازم رسول اللَّه ﷺ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة. توفي بالطائف سنة ٦٨هـ/ ٦٨٧م. (الأعلام: ٤/ ٩٥).

(٥) الصَّحْفَةُ: إناء من آنية الطعام.

(٦) هو أبو محمد، عبد الرَّحْمٰن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي: مُحدِّثٌ، عارف بالرجال، فقيه، أصولي، مُفسِّر. توفي بالريّ سنة ٣٢٧هـ/ ٩٣٨م.
من آثاره: «تفسير القرآن الكريم»، و«الجرح والتعديل»، و«الردُّ على الجهمية»، وغيرها. (شذرات الذهب: ٢/ ٣٠٨؛ كشف الظنون: ٤٣٦؛ إيضاح المكنون: ٢/ ٢٠٦).

وصولها بالوَحي إلى آدمَ. ومالَ إلى هذا القول ابنُ جِنِّي، ونَقَلَهُ عن شيخه أبي علي الفارسي[١]، وهما من المعتزلة.

والمذهب الثاني: أنَّها اصطلاحيةٌ وضعَها البَشَرُ، ثم قيل: وضعَها آدمُ. وتأوَّلَ ٱبنُ جني الآية على أن معنى ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ﴾ أَقْدَرَهُ عَلَى وضعِها.

وقيلَ: لَعَلَّه كان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياءِ المعلومةِ فوضعوا لكلِّ واحدٍ منها لفظاً إذا ذُكِرَ عُرِفَ به.

وقيل: أصلُ اللغاتِ كُلِّها مِنَ الأصواتِ المسموعاتِ كَدَوِيِّ الريحِ، والرعدِ، وخريرِ الماءِ، ونعيقِ الغرابِ، وصهيلِ الفَرس، ونهيقِ الحمار، ونحوِ ذلك، ثُمَّ وُلِدَتِ اللغاتُ عن ذلك فيما بعد، واستحسنه ابن جنِّي.

والمذهب الثالث: الوقف، أي لا يُدْرَى أهِيَ مِنْ وضع اللَّه أوِ البشر لعدم دليلٍ قاطعٍ في ذلك، وهو الذي اختارَه ابنُ جنِّي أخيراً.

تنبيهان

الأول: زعم بعضُهم أنَّه لا فائدةَ لهذا الخلاف، وليس كذلك، بل ذُكِرَ له فائدتان: الأولى فِقهية، ولذا ذُكِرَتْ هذه المسألة في أصوله. والأخرى نحوية، ولهذا ذكرتُها في أصولِه تِبعاً لابنِ جنِّي في «الخصائص»، وهي جوازُ قلبِ اللغة، فإن قلنا: إنها اصطلاحية جازَ وإلَّا فلا، وإطباقُ أكثرِ النحاةِ على أنَّ المُصَحَّفاتِ ليست بكلام ينبغي أن يكونَ من هذا الأصل.

الثاني: قال ابن جنِّي[٢]: الصوابُ، وهو رأي أبي الحسن الأخفش[٣]، سواءٌ

---

(١) هو أبو علي، الحسن بن عبد الغفّار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي: نحوي، صرفي، عالم بالعربية والقراءات. ولد ببلدة «فسا»، وقدم بغداد، وسمع الحديث، وبرع في علم النحو، وعلت منزلته في العربية. توفي سنة ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م. من آثاره: «الإيضاح في النحو»، و«التكملة في التصريف»، و«المقصور والممدود»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ٧/ ٢٧٥؛ وفيات الأعيان: ٢/ ٨٠؛ شذرات الذهب: ٣/ ٨٨).

(٢) الخصائص: ١/ ٤٤؛ وفيه بعض التصرّف.

(٣) هو أبو الحسن، سعيد بن مسعدة المجاشعي، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط: نحوي، لغوي، عروضي، أخذ عن سيبويه، والخليل بن أحمد. توفي سنة ٢١٥هـ/ ٨٣٠م. من آثاره: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«المقاييس في النحو»، وغيرها. (شذرات الذهب: ٢/ ٣٦؛ وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٠؛ كشف الظنون: ٢٠١).

قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح، أنَّ اللغةَ لم تُوضَعْ كُلّها في وقت واحد بل وَقَعَتْ متلاحقةً متتابعةً. قال الأخفَشُ: اختلافُ لغات العرب إنما جاء من قِبَلِ أن أوَّلَ ما وُضِعَ منها وُضِعَ على خلافٍ، وإن كان كلُّه مسوقاً على صحةٍ وقياس. ثم أحدثوا من بعدُ أشياءَ كثيرةً للحاجةِ إليها، غير أنَّها على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مختلفاً. قال: ويجوزُ أن يكونَ الموضوعُ الأوَّلُ ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء بَعْدُ أَنْ خالفَ قياسَ الأول إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحَّة مجرى الأول، قال: وَأمَّا أَيُّ الأجناسِ الثلاثة: الاسمُ والفِعلُ والحرفُ وُضِعَ قبلُ فَلا يُدْرى ذلك. ويُحْتَمَلُ في كلٍّ من الثلاثة أنَّهُ وُضِعَ قَبلُ وبِهِ صَرَّحَ أبو علي، قال: وكان الأخفشُ يذهبُ إلى أنَّ ما غُيِّرَ لكثرة استعماله إنَّما تَصَوَّرتْهُ العربُ قبل وضعهِ، وعَلِمَتْ أنَّهُ لا بُدَّ من كثرة استعمالهم إيّاه فابتدأوا بتغييره عِلْماً بأنْ لا بُدَّ من كَثْرَتِهِ الداعية إلى تغييره، قال: ويجوزُ أن يكونَ كانت قديماً معربَةً فلما كَثُرَتْ غُيِّرَتْ فيما بعد، قال: والقولُ عندي هو الأول لأنَّه أدلُّ على حكمتها، وأشهدُ لها بعلمِها بمصائر أمرها، فتركوا بعضَ الكلام مَبْنِيًّا غَيْرَ معرب نحو: «أَمْسِ» و«أَينَ» و«كيفَ» و«كَم» و«إذا» و«حيثُ» و«قبلُ»، عِلماً بأنَّهم سيستكثرون منها في ما بعد، فيجب لذلك تغييرُها.

في مناسبة الألفاظ للمعاني:

المسألة الرابعة: قال في الخصائص[١]: هذا موضعٌ شريفٌ نَبَّه عليه الخليل[٢] وسيبويه[٣] وتلقَّتْه الجماعةُ بالقبول. قال الخليل: كأنَّهم توهَّموا في صوتِ الجُندُب[٤] استطالةً، فقالوا: «صَرَّ»، وفي صوتِ البازِي تقطيعاً فقالوا: «صَرْصَرَ». وقال سيبويه في المصادر التي جاءَتْ على الفَعَلَانِ: إنها تأتي

(١) الخصائص: ١/ ٦٦.

(٢) هو أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تيم الفراهيدي، الأزدي، اليحمدي، البصري: نحوي، لغوي، وأول من استخرج العروض، وحصَّن به شعر العرب. توفي بالبصرة سنة ١٧٠هـ/ ٧٨٦م. من آثاره: «العروض»، و«الشواهد»، و«النقط والشكل»، وغيرها. (وفيات الأعيان: ٢/ ٣٤٤؛ بغية الوعاة: ٢٤٣؛ معجم الأدباء: ٤/ ٢١٧).

(٣) هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه: أديب، نحوي، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش، وغيرهم. توفي سنة ١٨٠هـ/ ٧٩٦م. من آثاره: «الكتاب» في النحو. (وفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٣؛ معجم الأدباء: ٦/ ٨٢؛ كشف الظنون: ١٤٢٦).

(٤) الجُنْدُبُ، والجُنْدَبُ: ذكر الجراد.

للاضطراب والحَرَكَةِ نحو: «الغَلَيَانِ» و«الغَثَيانِ» فقابلوا بتوالي حَركاتِ المثال توالِي حَركاتِ الأفعال.

قال ابنُ جنّي: وقد وجدتُ أشياءَ كثيرةً من هذا النمط. من ذلك: المصادر الرباعيةُ المضعَّفة تأتي للتكرير والزعزعةِ، نحو: القَلْقَلَة[١]، والصَّلْصَلَة[٢]، والقَعْقَعَة[٣]، والقَرْقَرَة[٤]؛ والفَعَلَى تأتي للسرعةِ، نحو: الجمزَى[٥] والوَلقَى[٦]. ومن ذلك بابُ استفعلَ جعلوه للطلب لِما فيه من تَقَدُّم حروف زائدة على الأصول كما يَتَقَدَّمُ الطلبُ الفِعلَ، وجعلوا الأفعالَ الواقِعَةَ عن غير طلب إنما تفجأُ حروفها الأصول أو ما ضارعَ الأصول، نحو: «خَرَجَ» و«أَكْرَمَ»، وكذلك جعلوا تكريرَ العينِ دالّاً على تكريرِ الفعلِ، نحو: «فَرَّحَ»، و«كَسَّرَ»، فجعلوا قوةَ اللفظِ لقوةِ المعنى، وخصّوا بذلك العينَ لأنها أقوى من الفاءِ واللام، إذْ هِيَ واسطةٌ لهما ومكنوفةٌ بهما، فصارا كأنَّهما سياج لها، ومبذولان للعوارِضِ دونَها، ولذلك تَجدُ الإعلالَ بالحذفِ فيهما دونها، ومن ذلك قولُهم: «الخَضْمُ» لِأَكْلِ الرَّطْبِ، و«القَضْمُ» لأكلِ اليابسِ، فاختاروا الخاءَ لرخاوتِها للرَّطْبِ، والقافَ لصلابتِها لليابِس، و«النَّضْحُ» للماء ونحوه، و«النَّضْخُ» أقوى منه، فجعلوا الحاءَ لرقتها للماء الخفيف، والخاءَ لغلظِها لما هو أقوى. ومن ذلك قولُهم: «القَدُّ» طولاً و«القَطُّ» عَرْضاً، لأن الطاءَ أَخْصَرُ للصَّوْتِ وأسرعُ قَطْعاً له من الدَّالِ المستطيلة، فجعلوها لِقَطْعِ العَرْضِ لقربه وسُرعته، والدالَ المستطيلةَ لما طالَ من الأثر، وهو قطعُه طولاً. وهذا البابُ واسعٌ جدًّا لا يمكن استقصاؤه.

الدلالات النحوية:

المسألة الخامسة: الدَّلالاتُ النَّحْوِيَّةُ ثلاثٌ: لفظيةٌ، وصناعِيَّةٌ، ومعنويةٌ؛ قال في «الخصائص»: وهي في القوةِ على هذا الترتيبِ؛ قال: وإنّما كانتِ الصناعِيَّةُ أقوى من المعنويةِ مِنْ قِبَل أنها وإنْ لم تكنْ لفظاً فإنهاصورةٌ يحملها اللفظُ، ويخرجُ

(١) القلقلة: التحرُّك والاضطراب.
(٢) الصلصلة: صوت الجَرَس، أو الحلي، أو الرعد.
(٣) القعقعة: حكاية صوت السلاح، أو تتابع صوت الرعد ونحوه في شدَّة.
(٤) القرقرة: هدير البعير، أو صوت البطن، أو الضحك العالي، أو صوت الحمام.
(٥) الجَمَزَى: سير قريب من العدو.
(٦) الوَلَقَى: عَدْوٌ فيه شِدَّة.

عليها، ويستقِرُّ على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحِقَتْ بِحُكْمِه وجرت مجرى اللفظِ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فدلالَتُه لاحِقَةٌ بعلوم الاستدلال وليست في حَيِّزِ الضروريات؛ مثال ذلك الأفعالُ، ففي كلِّ واحد منها الدلالاتُ الثلاثُ، فإنه يدل بلفظه على مصدره، وببنائه وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، فالأوَّلان مسموعان والثالث إنَّما يُدْرَك بالنظر من جهة أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لا بُدَّ له من فاعلٍ لأن وجودَ فِعْلٍ من غير فاعل محالٌ.

قال الخضراوي في «الإفصاح»: ودلالةُ الصيغةِ هي المُسمَّاةُ دلالة التَّضَمُّنِ، والدلالةُ المعنويةُ هي المسمَّاةُ دلالةَ اللزوم. وقال أبو حيَّان[1] في «تذكرته»: في دلالة الفعل ثلاثةُ مذاهب: **أحدها** أَنَّهُ يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته، أي كونه على شكل مخصوص، ولذلك تختلفُ الدلالَةُ على الزمان باختلاف الصيغ، ولا تختلف الدلالةُ على الحدث باختلافها، **والثاني** أنَّه يدل على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعاً أو غيرَ واقع وينجرّ مع ذلك الزمانُ فيدل عليه الفعلُ باللزوم دلالةَ السَّقْفِ على الحائط، **والثالث** عكسه أنه يدل على الزمان بذاته لأنَّ صيغته تدلُّ على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالتُه على الحدث بالانجرار.

أقسام الحكم النحوي:

المسألة السادسة: الحكمُ النَّحْويُّ ينقسمُ إلى: واجبٍ، وممنوعٍ، وحَسَنٍ، وقبيحٍ، وخلافِ الأَوْلى، وجائزٍ على السواء. فالواجبُ كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعلِ، ونصب المفعول، وجَرِّ المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك؛ والممنوعُ كأضدادِ ذلك، والحَسَنُ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شَرْطٍ ماضٍ؛ والقبيحُ كرفعِه بَعْدَ شرط المضارع؛ وخلافُ الأولى كتقديم الفاعل في نحو: «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً»؛ والجائزُ على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيثُ لا مانع من الحذف ولا مُقْتَضًى له. وقد اجتمعت الأقسامُ الستةُ في عمل الصفةِ

(١) هو أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الغرناطي، الجياني، الأندلسي، أثير الدين: أديب، نحوي، لغوي، مُفسِّر، مُحدِّث، مقرئ، مُؤرِّخ. توفي في القاهرة سنة ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م. من آثاره: «البحر المحيط» في تفسير القرآن؛ و«عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي»، و«تكميل المقاصد» في النحو، وغيرها. (الدرر الكامنة: ٤/ ٣٠٢؛ فوات الوفيات: ٢/ ٢٨٢؛ شذرات الذهب: ٦/ ١٤٥).

المشبهة، فإنَّها إمَّا أن تكونَ «بِأَلْ» أوْ لَا، ومعمولُهَا إمَّا مُجَرَّدٌ، أو مقرونٌ «بأَلْ»، أو مضافٌ إلى ما فيه «ألْ»، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير أو إلى مُجَرَّد، فهذه اثْنا عَشَرَ قسماً، وعملها إمَّا رَفْعٌ أو نَصْبٌ أو جَرٌّ، فتلك ستةٌ وثلاثون، والجرُّ ممنوعٌ في أربع صور: أنْ تكونَ «بِأَلْ»، والمعمولُ خالٍ منها ومِنْ إضافةٍ لما هِي فيه بأنْ يكونَ مجرداً أو مضافاً إلى مجرد أو إلى ضمير أو إلى مضاف إلى ضميرٍ؛ وخلافُ الأَوْلى في صورتين: أن تكونَ الصفةُ مجردةً، والمعمولُ مضاف إلى ضمير أو إلى مضافٍ إلى ضمير؛ والرفعُ قبيحٌ في أربعِ صورٍ: أنْ يكونَ المعمولُ مجرداً أو مضافاً إلى مجرَّدٍ، سواءٌ كانتِ الصِّفَةُ «بِأَلْ» أَمْ دونها، والحَسَنُ فيها النصبُ أو الجرُّ، والنصبُ خلاف الأَوْلى في أربع صور: أن تكونَ الصِّفَةُ مجردةً، والمعمول «بأَلْ» أو مضافٌ إليه ما فيه «أَلْ» أو إلى ضميرٍ أو مضافٍ إلى ضمير، وواجبٌ في صورتَين: أن تكون الصفةُ «بِأَلْ»، والمعمول مجردٌ أو مضافٌ إلى مجرد، وتجوزُ الثلاثة على السواءِ في صورتين: أن تكون الصفةُ «بِأَلْ»، والمعمولُ مقرونٌ بِها أو مضافٌ إلى مُعَرَّفٍ بها.

الرخصة وغيرها من أقسام الحكم النحوي:

المسألة السابعة: ينقسم أيضاً إلى رُخْصَة وغيرها. والرُّخْصَةُ ما جازَ استعمالُه لضرورة الشِّعر، ويتفاوَتُ حُسْناً وقبحاً، وقد يلحقُ بالضرورة ما في معناها وهو الحاجةُ إلى تحسين النَّثر بالازدواج. فالضرورة الحسنةُ ما لا يُسْتَهْجَنُ، وَلا تَسْتَوْحِشُ منه النَّفْسُ كصرف ما لا ينصرفُ، وقصر الجمع الممدود، ومَدِّ الجمع المقصور. وأسهلُ الضرورات تسكينُ عينِ فَعْلَة في الجمع بالألف والتاء، حيثُ يَجب الاتباعُ كقوله:

(فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا)[1]

[الرجز]

والضرورةُ المستقبَحَةُ ما تَسْتَوْحِشُ منه النفسُ كالأسماء المعدولة، وما أدَّى إلى التباسِ جَمْعٍ بجمعٍ، كَرَدِّ مَطَاعِمَ إلى مَطاعِيمَ، أو عكسِه فإنَّه يُؤَدي إلى

(١) شرح شواهد المغني: ١/ ٤٥٤ (الشاهد رقم ٢٤٦)، وهو فيه من غير نسبة، وقبله:

عَلَى صُرُوفِ الدَّهْرِ أو دولاتِها
يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

التباسِ مَطْعَم بِمطْعَام. قال حازم[١] في «منهاج البلغاء»: وأشَدُّ ما تستوحِشُه النفسُ تنوينٌ أَفْعَل مِن قَالَ، وأقبحُ ضَرَراً الزيادةُ المؤديةُ لما ليس أصلاً في كلامِهم، كقوله:

(مِنْ حَيْثُ ما سَلَكُوا أدْنُو فَأَنْظُورُ)[٢]

[البسيط]

أي أنْظُرُ، أو الزيادةُ المؤدِّية لما يَقلُّ في الكلام، كقوله:

(طَأْطَأْتُ شِيمالي)[٣]

أراد شِمالي، وكذلك يُسْتَقْبَحُ النَّقْصُ المُجْحِفُ، كقول لبيد[٤]:

(دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانَا)[٥]

[الكامل]

أراد المنازل، وكذلك العدولُ عن صيغةٍ لأخرى، كقولِ الحطيئة[٦]:

---

(١) هو أبو الحسن، حازم بن محمد بن محمد بن خلف بن حازم الأنصاري، القرطاجني: أديب، لغوي، عروضي، ناثر، ناظم. توفي سنة ٦٨٤هـ/ ١٨٢٥م. من آثاره: «منهاج البلغاء في علمي البلاغة والبيان». (شذرات الذهب: ٥/ ٣٨٧؛ كشف الظنون: ١٣٤٧؛ معجم المؤلفين: ٣/ ١٧٧).

(٢) شرح شواهد المغني: ٢/ ٧٨٥ (الشاهد رقم ٥٨٤)، وهو فيه من غير نسبة. وقوله: «فأَنْظُورُ»: يريد: فأنظرُ، فأشبع ضمَّةَ الظاء فنشأت عنها واوٌ.

(٣) هذا من قول امرئ القيس:

كأنِّي بِفَتْخاءِ الجَناحَيْنِ لَقْوَةٍ صَيُودٍ من العِقْبانِ طَأطأتُ شِيمالي

(لسان العرب: شمل). وفي ديوان امرئ القيس: ١١٠: «شِمْلَالي».

(٤) هو أبو عقيل، لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري: شاعر من الفرسان الأشراف في الجاهلية. أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ؛ وقيل: إنه ترك الشعر في الإسلام. توفي سنة ٤١هـ/ ٦٦١م. (طبقات الشعراء، ابن سلام: ١/ ١٣٥؛ الشعر والشعراء، ابن قتيبة: ١/ ١٩٤؛ الأغاني: ١٥/ ٢٩١).

(٥) معجم البلدان: ١/ ٦٢؛ لسان العرب (أَبَنَ)؛ ديوان لبيد: ٢٠٦.

وتمام البيت:

دَرَسَ المَنَا بِمُتالِعٍ فَأَبانِ فَتَقادَمَتْ بالحُبْسِ فَالسُّوبانِ

(٦) هو أبو مليكة، جرول بن أوسٍ بن مالك العبسي، المعروف بالحطيئة: شاعر مُقدَّم فصيح مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وتوفي نحو ٤٥هـ/ نحو ٦٦٥م. (الأغاني: ٢/ ١٣٠؛ خزانة الأدب (صادر): ١/ ٤٠٩؛ الشعر والشعراء: ١/ ٢٣٨).

(جَـدْلَاءَ مُـحْـكَـمَـةٍ مِـنْ نَـسْـجِ سَـلَّام)[١]

[البسيط]

أراد سليمان. وقدِ ٱختلفَ الناسُ في حدِّ الضرورة، فقال ابن مالك[٢]: هو ما ليسَ للشاعر عنه مَنْدوحَةٌ. وقال ابن عصفور: الشعرُ نفسُه ضرورةٌ وإن كان يمكنُه الخلاصُ بعبارةٍ أُخرى. قال بعضهم: وهذا الخلافُ هو الخلافُ الذي يُعَبِّرُ عنه الأُصوليون بأنَّ التعليلَ بالمَظَنَّةِ هل يجوزُ أم لَا بُدَّ مِنْ حصول المعنى المناسب حقيقةً؟ وأيَّد بعضُهم الأَوَّل بأنَّه ليس في كلام العرب ضرورةٌ إلَّا ويُمْكِن تبديلُ تلكَ اللفظة ونَظْمُ شيءٍ مكانَها.

قد يتعلَّق الحكم بشيئين:

المسألة الثامنة: قد يتعلقُ الحكمُ بشيئين فأكثر، فتارةً يجوزُ الجمعُ بينهما وتارةً يَمْتَنِعُ؛ فالأولُ كَمُسَوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ، فإنَّ كُلًّا منها مُسَوّغٌ على انفراده، ولا يمتَنعُ اجتماعُ اثنين منها فأكثر، و«أَلْ» و«التصغيرُ» من خواصِّ الأسماءِ يجوز اجتماعُهما، و«قَدْ» و«الفاءُ» مِنْ خواصِّ الأفعال ويجوزُ اجتماعُهما؛ والثاني «كاللَّام» من خواصِّ الأسماء وكذا «الإضافَةُ» ولا يجوز الجمعُ بينهما، وكذا «التَّنْوينُ» مع «الإضافة» خاصتان ولا يجتمعان، و«السِّينُ» و«سَوْفَ» من أداة الاستقبال ولا يجتمعان، و«التَّاءُ» و«السِّينُ» خاصتان ولا يجتمعان.

ومن القواعد المشتهرَة قولُهم: البدلُ والمبدَّلُ منه والعِوَضُ والمُعَوَّضُ منه لا يجتمعان، ومن المهم الفرقُ بينَ البدل والعِوَض ـ قال أبو حيان في «تذكرته»: «البَدَلُ لُغَةً العِوَض ـ يفترقان في الاصطلاح، فالبدلُ أحدُ التوابع يجتمعُ مع المبدَّلِ منه، وبدَلُ الحرفِ من غيرِه لا يجتمعان أصلاً ولا يكون إلّا في مَوْضِع المبدَّلِ منه، والعِوَضُ لا يكون في موضِعِه ورُبَّما اجتمعا ضرورةً، وربما استعملوا العِوَض مرادِفاً للبدل في الاصطلاح»، انتهى. وقال ابن جنِّي في «الخصائص»: «الفرقُ بَيْنَ

---

(١) ديوان الحطيئة: ٢٢٥؛ وتمام البيت:

فـيـه الـرِّمـاحُ وفـيـه كـلُّ سَـابـغَـةٍ جَـدْلَاءَ مُـبْـهَـمَـةٍ مـن نَـسْـجِ سَـلَّام

(٢) هو أبو عبداللَّه، جمال الدين، محمد بن عبداللَّه بن مالك الطائي، الجيَّاني، الأندلسي: إمام في العربية. ولد في جيّان بالأندلس، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م. من آثاره: «الألفية» في النحو؛ و«تسهيل الفوائد»، و«الكافية الشافية»، وغيرها. (الأعلام: ٦/ ٢٣٣؛ بغية الوعاة: ٥٣؛ تاريخ آداب اللغة العربية، زيدان: ٢/ ١٤٧).

العِوَض والبدل أنَّ البَدَلَ أشبهُ بالمبدَّل منه من العِوَض بالمعوَّض منه، وإنما يقعُ البدلُ في موضع المُبْدَّل منه، والعِوَضُ لا يلزَمُ فيه ذلك، ألا تراكَ تقولُ في «الألف» في قام إنَّها بدلٌ من «الواو» والَّتي هي عَيْنُ الفعل، ولا تقولُ إنها عِوَضٌ منها، وكذلك الحرفُ المبدَّلُ من الهمزة، وتقول في «التَّاء» في عِدَةٍ وَزِنَةٍ إنَّها عِوَضٌ من فاءِ الفعل ولا تقولُ إنها بَدَلٌ منها، وكذلك ميمُ «اللَّهُمَّ» عِوَضٌ من «يا» في أوَّلِه، و«تاء» زنادقة عِوَضٌ من «ياءِ» زناديق ولا يقال بدل، و«ياء» أينُقٌ عِوَضٌ من عين أنْوُق فيمن جعلها أيْفُل، ومن جَعلَها عيناً مقدمةً مُغَيَّرةً إلى الياء جعلها بدلاً من الواو؛ فالبدل أعَمُّ تصرفاً من العِوَض، فكُلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ، وليس كُلُّ بدلٍ عِوَضاً»، انتهى.

هل بين العربي والعجمي واسطة؟

المسألة التاسعة: اختُلِفَ هل بَيْنَ العَربيِّ والعجميِّ واسطةٌ؟ فقال ابن عصفور: نعم! قال في «الممتع»: إذا نَحْنُ تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تَكَلُّماً بما لا يرجعُ إلى لغة من اللغات. ورَدَّهُ الخضراوي بأنَّ كُلَّ كلام ليس عربياً فهو عَجَمِيٌّ، ونحن كغيرنا من الأمم. وقال أبو حيَّان في «شرح التسهيل»: العَجَمِيُّ عندنا هو كُلُّ ما نُقِلَ إلى اللسان العربيِّ من لسانِ غيرِهِ سواءٌ كان مِن لغة الفرس أو الروم أو الحبش أو الهند أو البربر أو الإفرنج أو غيرِ ذلك. فوافق رأيَ ابنِ عصفور حيثُ عبر بالنقل ولا نقل في المصنوعة.

قال النحاة: وتُعْرَفُ عجمةُ الاسم بوجوه: **أحدُها:** أنْ يَنْقُلَ ذلكَ أحدُ أئمة العربية؛ **الثاني:** خروجه عن أوزانِ الأسماءِ العربيةِ، نحو: «إبْرِيسَم»، فإنَّ مثلَ هذا الوزن مفقودٌ في أبنيةِ الأسماءِ في اللِّسان العربي؛ **الثالث:** أن يكونَ أوَّلَه نونٌ ثم راءٌ، نحو: «نَرْجِسٌ»، فإنَّ ذلك لا يكونُ في كلمةٍ عربيةٍ؛ **الرابع:** أن يكونَ آخِرَهُ زايٌ بَعْدَ دالٍ، نحو: «مُهَنْدِزٌ»، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية؛ **الخامس:** أنْ يَجْتمعَ فيه الصادُ والجيم، نحو: «الصَّوْلَجَانُ» و«الجِصُّ»؛ **السادس:** أن يجتمعَ فيه الجيمُ والقافُ، نحو: «المَنْجَنيقُ»؛ **السابع:** أن يكونَ خُماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذَّلاقة وهي: الباءُ والراءُ والفاءُ واللامُ والميمُ والنونُ، فإنَّهُ متى كان عربياً فلا بُدَّ أن يكونَ فيه شيءٌ منها نحو «سَفَرْجَلٌ» و«قَذَعْملٌ» و«قُرْطَعْبٌ» و«جَحْمَرِشٌ».

أقسام الألفاظ:

المسألة العاشرة: قَسَمَ ٱبْنُ الطَّراوةِ[١] الألفاظَ إلى واجبٍ وممتنعٍ وجائز، قال: فالواجبُ «رجلٌ» و«قائِمٌ» ونحوُهما مما يجب أن يكونَ في الوُجودِ ولا ينفكُّ الوجودُ عنه؛ والممتنعُ «لا قائِمَ ولا رجلَ» إذ يَمْتنع أن يخْلُوَ الوجودُ من أن يكونَ لا رجلٌ فيه ولا قائِمٌ؛ والجائزُ «زَيْدٌ وعَمْروٌ» لأنَّه جائزٌ أن يكونَ وأن لا يكون. قال: فكلامٌ مركبٌ من واجبين لا يجوز، نحو: «رَجُلٌ قَائِمٌ»، لأنه لا فائدة فيه؛ وكلامٌ مركبٌ من مُمْتَنِعَيْنِ أيضاً لا يجوز، نحو: «لَا رجُلٌ لَا قائِمٌ»، لأنَّهُ كَذِبٌ ولا فائدةَ فيه؛ وكلامٌ مركبٌ من واجبٍ وجائزٍ صحيح، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ وكلامٌ مركبٌ من ممتنعٍ وجائزٍ لا يجوز، ولا من واجبٍ وممتنعٍ، نحو: «زَيْدٌ قائِمٌ» و«رَجُلٌ لَا قَائِمٌ»، لأنه كَذِبٌ إذْ معناه لا قائمَ في الوجود؛ وكلامٌ مركبٌ من جائزين لا يجوز نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ» لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فَصَحَّ الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطَبِ، فالجائز يصير بتأخيره واجباً، ولو قلت: «زَيْدٌ قَائِمٌ» صَحَّ لأنه مركبٌ من جائز وواجب، فلو قدَّمْتَ وقلتَ: «قَائِمٌ زَيْدٌ» لم يَجُزْ لأنَّ «زَيْدٌ» صار بتأخيره واجباً فصار الكلامُ مركباً من واجبينِ فصار بمنزلة: «قَائِمٌ رَجُلٌ». قال أبو حيان: وهذا مذهبٌ غريبٌ، قال: وما قاله من أنَّ الجائِزَ يصير بتأخيره واجباً ممنوعٌ، لأن معناه، مقدَّماً ومؤَخَّراً، واحدٌ.

---

(١) هو أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي، المالقي، الأندلسي، المعروف بابن الطراوة: نحوي، أديب، ناثر، ناظم. توفي سنة ٥٢٨هـ/ ١١٣٤م. من آثاره: «الترشيح» في النحو، و«المقدمات على كتاب سيبويه»، و«مقالة في الاسم والمسمى»، وغيرها. (بغية الوعاة: ٢٦٣؛ كشف الظنون: ٣٩٩؛ معجم المؤلفين: ٤/ ٢٧٤).

الكتاب الأول

في السَّمَاع

وأعني به ما ثبتَ في كلامِ من يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلامَ اللَّه تعالى، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعْده، إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً عن مُسْلِمٍ أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كلٍّ منها من الثُّبوت.

الاستدلال بالقرآن:

أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذًّا. وقد أطبقَ الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذَّةِ في العربية إذا لم تُخالِفْ قياساً معروفاً، بل ولو خالَفَتْهُ يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يَجُزِ القياس عليه؛ كما يُحْتَجُّ بالمُجْمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاسُ عليه، نحو: «اسْتَحْوَذَ»(١) و«يَأْبَى»(٢). وما ذكرتُه من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلمُ فيه خلافاً بين النحاة وإن اخْتُلِفَ في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثَمَّ ٱحْتُجَّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع

---

(١) ورد في قول اللَّه تعالى: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِم الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّه أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الخَاسِرُون**﴾ [المجادلة: ١٩]. وفي لسان العرب (حوذ): «قال النحويون: استحوذ خرج على أصله، فمن قال: حاذَ يحوذُ لم يَقُلْ إلَّا استحاذَ، ومن قال أحْوَذَ فأخرجه على الأصل قال: اسْتَحْوَذَ».

(٢) ورد في قول اللَّه تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّه بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّه إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُون**﴾. وفي لسان العرب (أبى): «قال الفرّاء: لم يَجِىءْ عن العرب حرفٌ على فَعَلَ يَفْعَلُ، مفتوح العين، في الماضي والغابر؛ إلَّا وثانيه أو ثالثه أحد حروف الحَلْق، غير أَبَى يَأْبَى، فإنه جاء نادراً» وفيه: قال أحمد بن يحيى: «لم يُسمع من العرب فَعَلَ يَفْعَلُ مما ليس عينه ولامه من حروف الحلق إلّا أبى يأبى، وقَلَاهُ يَقْلَاهُ، وغَشَى يَغْشَى، وشَجَى يَشْجَى». وزاد المبرّد: «جَبَى يَجْبَى».

المبدوءِ بتاء الخطاب بقراءة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[١] [يونس: ٥٨]، كما احْتُجَّ على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة: ﴿وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: ١٢]، واحتُجَّ على صحة قول من قال: إن اللَّه أصله لاه بما قرئ شاذًّا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾[٢] [الزخرف: ٨٤].

تنبيه: في ما عيب من قراءة حمزة وغيره

كان قومٌ من النحاةِ المتقدمين يَعيبون على عاصم[٣] وحمزة[٤] وابن عامرٍ[٥] قراءاتٍ بعيدةً في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإنَّ قراءاتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطْعَنَ فيها، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية، وقد رَدَّ المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مُسْتَدِلًّا به؛ من ذلك احتجاجُه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِۚ﴾[٦] [النساء: ١]؛ وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٧]؛ وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثُمَّ بقراءة حمزة: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾ [الحج: ١٥].

فإنْ قُلْتَ فقد رُوِيَ عن عثمان[٧] أنه قال لَمَّا عُرِضَتْ عليه المصاحِفُ: إنَّ فيه

---

(١) وقد ذُكرت قراءة: «فَلْتَفْرَحُوا» بتاء الخطاب عن زيد بن ثابت، وقراءة الجمهور «فَلْيَفْرَحُوا» بالياء.

(٢) وقراءة الجمهور: «وهو الذي في السَّماءِ إلٰه وفي الأرض إلٰه».

(٣) هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر: أحد القرَّاء السبعة، وتابعيٌّ من أهل الكوفة. توفي سنة ١٢٧هـ/ ٧٤٥م. (الأعلام: ٣/ ٢٤٨).

(٤) هو أبو عمارة، حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيّات: أحد القرَّاء السبعة. توفي سنة ١٥٦هـ/ ٧٧٣م. (الأعلام: ٢/ ٢٧٧).

(٥) هو أبو عمران، عبداللَّه بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي: أحد القرَّاء السبعة. ولد في قرية رحاب، وانتقل إلى دمشق، وتوفي فيها سنة ١١٨هـ/ ٧٣٦م. (الأعلام: ٤/ ٩٥).

(٦) وقد جوَّز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض، وخالفهم البصريون. (الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٦٣ ـ المسألة ٦٥).

(٧) هو الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان، أحد العشرة المبشرين بالجنة، والملقب بذي النورين لأنه تزوَّج بنتي رسول اللَّه ﷺ رقية وأم كلثوم. ومن أعظم أعماله في الإسلام: =

لحناً ستقيمه العربُ بأَلسنتها. وعن عروة[١] قال: سألتُ عائشة[٢] عن لحن القرآن عن قوله: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ٦٤]، وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فَقالت: يا ٱبن أختي هذا عملُ الكُتَّاب أخطأوا في الكتابِ. أخرَجَهُما أبو عبيد[٣] في فضائله، فكيف يستقيم الاستدلالُ بكلِّ ما فيه بعد هذا؟ قلت: معاذَ اللَّه! كيف يُظَنُّ أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللّدّ؟[٤] ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً في القرآنِ الذي تَلَقَّوْهُ من النبي ﷺ كما أُنزلَ وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثاً اجتماعُهم كلّهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعاً عدمُ تَنَبُّههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يُظَنُّ بعثمانَ أنْ يقرأه ولا يغيره؟ ثم كيف يُظَنُّ أنَّ القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مَرْوِيٌّ بالتواتر خَلَفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيلُ عقلاً وشرعاً وعادة.

وقد أجابَ العلماءُ عن ذلك بِأَجْوِبَةٍ عديدة بسطتها في كتابي «الإتقان في علوم القرآن». وأحسن ما يقالُ في أثر عثمان رضي اللَّه تعالى عنه بعد تضعيفه الاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع، أنه وقع في روايته تحريف، فإن ابن أشته[٥] أخرجه في «كتاب المصاحف» من طريق عبد الأعلى بن عبداللَّه بن عامر، قال: لما فَرِغَ من

= تجهيزه نصف جيش العسرة بماله، وإتمامه جمع القرآن، وزيادته في بناء الحرمين الشريفين. توفي سنة ٣٥هـ/ ٦٥٦م. (الأعلام: ٤/ ٢١٠).

(١) هو عروة بن مسعود بن معتب الثقفي: صحابي مشهور، كان كبير قومه بالطائف، ولما أسلم استأذن النبي ﷺ أن يرجع إلى قومه يدعوهم إلى الإسلام، فرجع، ودعاهم، فخالفوه، ورماه أحدهم بسهم فقتله سنة ٩هـ/ ٦٣٠م. (الأعلام: ٤/ ٢٢٧).

(٢) هي أمُّ المؤمنين، عائشة بنت أبي بكر الصِّدِّيق، زوج النبيِّ ﷺ: أفقه نساء المسلمين، وأعلمهن بالدين والأدب، وأكثرهن رواية للحديث. توفيت سنة ٥٨هـ/ ٦٧٨م. (الأعلام: ٣/ ٢٤٠).

(٣) هو أبو عبيد، القاسم بن سلّام الهروي، الأزدي، الخزاعي، الخراساني، البغدادي: من العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة. رحل إلى بغداد، وولي قضاء طرسوس مدةً، وسكن مصر، ثم انتقل إلى بغداد، فمكة، وتوفي فيها سنة ٢٢٤هـ/ ٨٣٨م. (تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٠٣؛ الأعلام: ٥/ ١٧٦).

(٤) اللُّدُّ: جمع الألَدّ: الجَدِلُ، الشديد الخصومة.

(٥) هو أبو بكر، محمد بن عبداللَّه بن أشته: عالم بالعربية والقراءات، حسن التصنيف، من أهل أصبهان. سكن مصر، وتوفي فيها سنة ٣٦٠هـ/ ٩٧١م. من آثاره: «المحبر»، و«المفيد في شواذ القراءات». (الأعلام: ٦/ ٢٢٤).

المصحف أُتِيَ به عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا؛ فهذا الأثر لا إشكالَ فيه، فكأنَّه لما عُرِض عليه عندَ الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش كما وقع لهم في «التابوت»[١] و«التابوه» فوَعَدَ بأنَّه سيقيمه على لسان قريش؛ ثم وفى بذلك كما ورد من طريق آخر أَوْرَدْتُها في كتاب «الإتقان». ولعلَّ من روى ذلك الأثر حَرَّفه ولم يُتْقِنِ اللفظَ الذي صدرَ من عثمان، فلزم ما لزِمَ من الإشكال، وأما أثرُ عائشة فقد أوضحنا الجواب عنه في «الإتقان» أيضاً.

فصل

الاحتجاج بالحديث النبوي

وأَمَّا كلامُه ﷺ، فَيُسْتَدَلُّ منه بما ثَبَتَ أنه قاله على اللفظِ المَرْوِيِّ وذلك نادرٌ جدًّا، إنما يُوجد في الأحاديث القصار على قلّةٍ أيضاً، فإنَّ غالبَ الأحاديث مَرْويٌّ بالمعنى، وقد تداوَلَتْها الأعاجمُ والمولّدون قبل تدوينها، فَرَوَوْها بما أدّت إليه عبارتُهم، فزادوا، ونَقَّصوا، وقدَّموا وَأَخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظٍ، ولهذا ترى الحديثَ الواحدَ في القصة الواحدة مَرْوِيًّا على أَوْجُهٍ شتَّى بعباراتٍ مختلفةٍ، وَمِنْ ثَمَّ أُنكرَ على ٱبنِ مالك إثباته القواعدَ النحويةَ بالألفاظِ الواردةِ في الحديث.

قال أبو حيّان في «شرح التسهيل»: قد أكثرَ هذا المصنِّفُ مِنَ الاستدلالِ بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعدِ الكُلِّيةِ في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلكَ هذه الطريقةَ غيرَه، على أنَّ الواضعين الأولين لعلمِ النحو، المستقرئينَ لِلأَحكامِ من لسانِ العربِ، كأبي عمرو بن العلاء[٢]، وعيسى بن عمر[٣]، والخليلِ، وسيبويهِ مِنْ أئمة البَصْريينَ،

---

(١) وردت كلمة «التابوت» في قول اللَّه تعالى: ﴿**وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [البقرة: ٢٤٨]. وفي قوله سبحانه: ﴿**أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ**﴾ [طه: ٣٩].

(٢) هو أبو عمرو، زبَّان بن عمّار التميمي المازني البصري، ابن العلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القُرَّاء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة ١٥٤هـ/ ٧٧١م. (الأعلام: ٣/ ٤١).

(٣) هو أبو سليمان، عيسى بن عمر الثقفي بالولاء: إمام في اللغة، وهو شيخ الخليل، وسيبويه، وابن العلاء، وأوّل من هذَّب النحو ورتَّبه. توفي سنة ١٤٩هـ/ ٧٦٦م. (وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٦).

والكسائي[١]، والفَرّاءِ[٢]، وعلي بنِ مبارك الأحمر[٣]، وهشام الضرير[٤] من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتَبِعَهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاةِ بغداد وأهلِ الأندلس. وقد جرى الكلامُ في ذلك مع بعضِ المتأخرين الأذكياء فقال: إنَّما تركَ العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظُ الرسولِ ﷺ إذْ لَوْ وَثِقُوا بذلك لجرى مجرى القرآنِ في إثبات القواعد الكلية، وإنَّما كان ذلك لِأَمْرَيْن:

أحدهما: أنَّ الرواةَ جَوَّزُوا النقلَ بالمعنى، فتجدُ قِصَّةً واحدة قد جرت في زمانه ﷺ، لم تُنْقَلْ بِتِلكَ الألفاظ جميعها نحو ما رُوِيَ من قوله «زَوَّجْتُكَها بما معك من القرآن، مَلَّكْتُهَا بما معك، خُذها بما مَعك»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصةِ، فنعلمُ يقيناً أنَّهُ ﷺ لم يلفظْ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنَّه قال بعضَها، إذْ يُحْتَمَلُ أنَّهُ قال لفظاً مرادِفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتَتِ الرواةُ بالمرادِفِ ولَمْ تَأتِ بلفظه، إذِ المعنى هُوَ المطلوبُ، ولا سِيَّما مع تقادم السَّماع، وعَدَم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ؛ والضابطُ منهم من ضبط المعنى؛ وأمَّا ضبطُ اللفظِ فبعيدٌ جداً لا سِيَّما في الأحاديث الطوال. وقد قالَ سُفيان الثوري[٥]: إنْ قُلتُ لكم إنّي أُحَدِّثُكُمْ كما سمعتُ فلا تُصَدِّقُونِي؛ إنَّما هو المعنى، ومَنْ نَظَرَ في الحديثِ أدنى نظر عَلِمَ العلمَ اليقينَ أنَّهم إنَّما يروون بالمعنى.

---

(١) هو أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبداللَّه الأسدي، الكوفي، الكِسَائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة. سكن بغداد، وتوفي بالريّ سنة ١٨٩هـ/ ٨٠٥م. وهو مؤدب الرشيد وابنه الأمين. (تاريخ بغداد: ١١/ ٤٠٣).

(٢) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبداللَّه بن منظور الديلمي، المعروف بالفرَّاء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. توفي سنة ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م. من آثاره: «معاني القرآن»، و«المذكر والمؤنث». (وفيات الأعيان: ٦/ ١٧٦).

(٣) هو علي بن الحسن الأحمر: أديب، نحوي، صرفي. صحب الكسائي، وتوفي نحو سنة ١٩٤هـ/ نحو ٨١٠م. (معجم الأدباء: ٥/ ٥، بغية الوعاة: ٣٣٤؛ معجم المؤلفين: ٧/ ٦٠).

(٤) هو أبو عبداللَّه، هشام بن معاوية الكوفي: نحوي ضرير، من أهل الكوفة. توفي سنة ٢٠٩هـ/ ٨٢٤م. من آثاره: «الحدود»، و«المختصر»، و«القياس» كلّها في النحو. (وفيات الأعيان: ٦/ ٨٥).

(٥) هو أبو عبداللَّه، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: أمير المؤمنين في الحديث، وسيّد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى. ولد ونشأ بالكوفة، وتوفي في البصرة سنة ١٦١هـ/ ٧٧٨م. من آثاره: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير» في الحديث. (تاريخ بغداد: ٩/ ١٥١).

الأمر الثاني: أنه وقع اللحنُ كثيراً في ما رُوِيَ من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطَّبْع، ولا يعلمون لسانَ العرب بصناعة النحو، فوقعَ اللّحْنُ في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب، ونعلَمُ قَطْعاً غير شَكٍّ، أن رسول اللَّه ﷺ كان أفصحَ الناسِ، فلم يكنْ لِيَتَكَلَّمَ إلَّا بأَفْصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهلِ تلكَ اللغة على طريق الإعجازِ وتعليمِ اللَّه ذلك له من غير مُعَلِّم. والمُصَنِّفُ قد أكثرَ مِنَ الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعنَ النظر، في ذلك، ولا صَحِبَ مَنْ له التمييزُ. وقد قال لنا قاضي القضاة بدرُ الدين بنُ جماعة[١]، وكان ممن أخذَ من ابن مالك[٢]... قلت له: يا سيدي هذا الحديثُ روايةُ الأعاجم، ووقعَ فيه من روايتهم ما يُعْلَمُ أنَّه ليسَ من لفظ الرسول، فلم يُجِبْ بشيءٍ. قال أبو حيّان: «وإنَّما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة لِئَلَّا يقول المبتدئ: ما بالُ النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلمُ والكافرُ، ولا يَسْتَدِلُّون بما رُوِيَ في الحديث بنقل العُدول كالبخاري[٣]، ومسلم[٤]، وأضرابهما؟ فمن طالعَ ما ذكرناه أدركَ السببَ الذي لأجله لم يستدلَّ النحاةُ بالحديث». انتهى كلام أبي حيّان بلفظه[٥].

---

(١) هو أبو عبداللَّه، محمد بن إبراهيم بن سعد اللَّه بن جماعة الكِنَاني، الحموي الشافعي، بدر الدين: قاضٍ، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين. ولد في حماة، وولي الحكم بالقدس، ثمّ القضاء بمصر والشام، وتوفي بمصر سنة ٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م. من آثاره: «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم». (الدرر الكامنة: ٣/ ٢٨٠؛ النجوم الزاهرة: ٩/ ٢٩٨).

(٢) فراغ في الأصل.

(٣) هو أبو عبداللَّه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري: حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول اللَّه ﷺ، صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري. توفي سنة ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م. ومن آثاره أيضاً: «التاريخ»، و«الضعفاء» في رجال الحديث، و«خلق أفعال العباد»، وغيرها. (الأعلام: ٦/ ٣٤).

(٤) هو الإمام أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الحافظ لحديث رسول اللَّه ﷺ، وصاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح مسلم. توفي سنة ٢٦١هـ/ ٨٧٥م. ومن آثاره أيضاً: «المسند الكبير»، و«الأفراد والوحدان»، و«كتاب المخضرمين»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٠).

(٥) خزانة الأدب، البغدادي: ١/ ١٠ ـ ١٢.

وقال أبو الحسن بن الضائع[١] في شرح الجمل: تجويزُ الروايةِ بالمعنى هو السببُ عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأوْلى في إثباتِ فصيحِ اللغة كلامُ النبي ﷺ لأنه أفصحُ العرب.

قال ابن خروف[٢]: يُسْتَشْهَدُ بالحديثِ كثيراً فإن كان على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمَرْويِّ فحَسَنٌ، وإنْ كان يرى أنَّ مَنْ قَبْلَهُ أَغْفَلَ شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى». انتهى. ومثلُ ذلك قولُ صاحبِ «ثمار الصناعة»[٣]: النحوُ علم يُسْتَنْبطُ بالقياسِ والاستقرَاءِ من كتاب اللَّه تعالى وكلام فصحاء العرب. فَقَصَرهُ عليهما ولم يذكر الحديث؛ نعم اعتمدَ عليه صاحبُ «البديع» فقال في أفعل التفضيل: لا يُلْتَفَتُ إلى قولِ من قال إنه لا يَعْمَلُ لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آياتٍ، ومن الأخبارِ حديث: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إلى اللَّهِ فيها الصَّوْمُ...». وممّا يدل على صِحَّةِ ما ذهب إليه ابن الضائعِ وأبو حيّان أن ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار»، وأكثرَ من ذلك حتى صار يُسمِّيها لغة «يتعاقبون»؛ وقد استدَلَّ به السهيلي[٤]، ثم قال: لكنّي أقولُ: إنَّ الواو فيه علامةُ إضمار، لأنه حديثٌ مختصرٌ، رواه البزّار[٥] مطولاً مجرداً، قال فيه: «إنَّ للَّه ملائكةً يتعاقبون

---

(١) هو أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، المعروف بابن الضائع: عالم بالعربية، من أهل إشبيلية. توفي سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م. من آثاره: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل للزجاجي»، و«الردّ على ابن عصفور»، وغيرها. (الأعلام: ٤/ ٣٣٤).

(٢) هو أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي: عالم بالعربية، من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها. توفي سنة ٦٠٩هـ/ ١٢١٢م. من آثاره: «شرح الجمل للزجاجي»، و«تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب». (الأعلام: ٤/ ٣٣٠).

(٣) هو أبو عبداللَّه، الحسين بن موسى بن هبة اللَّه الدينوري، المعروف بالجليس: نحوي، لغوي، توفي بعد سنة ٣٤٠هـ/ بعد ٩٥١م. (معجم المؤلفين: ٤/ ٦٥).

(٤) هو أبو زيد، عبد الرحمن بن عبداللَّه أبي الحسن الخثعمي السهيلي: محدِّث، أديب، نحوي، لغوي، علّامة، حدَّث بمالقة (في الأندلس)، واشتهر فيها. توفي بمرَّاكش ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م. (وفيات الأعيان: ٣/ ١٤٣؛ بغية الملتمس: ٣٤٠).

(٥) هو أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار: مُحدِّث، فقيه. توفي بالرملة=

فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». وقال ابن الأنباري في «الإنصاف» في منع «أَنْ» في خبرِ كاد: وأَما حديث «كادَ الفَقْرُ أَنْ يكونَ كفراً» فإنَّه من تغييرات الرواة لأنه ﷺ أفصحُ من نطق بالضاد.

فصل

ما يُحْتَجُّ به من كلام العرب

وأما كلامُ العربِ فَيُحْتَجُّ منه بما ثبتَ عن الفصحاء الموثوقِ بعربيتهم. قال أبو نصر الفارابي[١] في أول كتابه المسمى بـ «الألفاظ والحروف»: «كانت قريش أجودَ العربِ انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنِها مسموعاً، وإبانةً عمَّا في النفس. والذين عنهم نُقِلَتِ اللغةُ العربيةُ، وبهم اقْتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم: قيسٌ وتميمٌ وأسدٌ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعضُ كنانةَ وبعضُ الطائيين، ولم يُؤْخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنَّه لم يُؤْخَذْ عن حَضَرِيٍّ قطُّ، ولا عن سكانِ البراري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنَّه لم يُؤْخَذْ لا من لَخْم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِبْط؛ ولا من قُضاعة ولا من غسَّان ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية؛ ولا من تَغْلب ولا النَّمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية؛ ولا من بَكْر، لأنهم كانوا مجاورين للنّبْط والفرس؛ ولا من عبد القَيْس، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس؛ ولا من أَزْد عُمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم؛ ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة؛ ولا من ثقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة

= (فلسطين) سنة ٢٩٢هـ/ ٩٠٥م. من آثاره: «شرح موطأ مالك»، و«مسند البزار». (شذرات الذهب: ٢/ ٢٠٩؛ كشف الظنون: ١٦٨٢؛ إيضاح المكنون: ٢/ ٤٨١).

(١) هو أبو نصر، محمد بن طَرْخان بن أوزلغ الفارابي، المعروف بالمعلم الثاني: حكيم، رياضي، طبيب، موسيقي، عارف باللغات. ولد في فاراب، وأحكم العربية، وسكن دمشق وتوفي فيها سنة ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م. من آثاره: «آراء المدينة الفاضلة». (شذرات الذهب: ٢/ ٣٥٠؛ كشف الظنون: ٥٢؛ هدية العارفين: ٢/ ٣٩).

الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغةَ العربِ قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم. والذي نقل اللغة واللسانَ العربي عن هؤلاء وأثبتَها في كتابٍ وصَيَّرَها علماً وصناعةً هم أهلُ الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب. وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعايَة والصيدَ واللصوصيةَ، وكانوا أقواهم نفوساً، وأقساهم قلوباً، وأشدّهم توحّشاً، وأمنعهم جانباً، وأشدّهم حَمِيَّة، وأحبّهم لأن يَغْلِبوا ولا يُغْلَبُوا، وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً، وأقلَّهم احتمالاً للضيم والذلة». انتهى. ونقل ذلك أبو حيّان في «شرح التسهيل» معترضاً به على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لغةِ لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم، وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن.

ثم الاعتماد على ما رواه الثقاتُ عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دُوِّنَتْ دواوينُ عن العرب العَرْباء كثيرةٌ مشهورة كديوان امرئ القيس[(١)]، والطِّرِمَّاح[(٢)]، وزُهَيْر[(٣)]، وجَرِير[(٤)]، والفَرَزْدَق[(٥)]، وغيرهم.

---

(١) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي: أشهر شعراء العرب في الجاهلية. ولد بنجد، واشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عديّ. سبق الشعراء إلى أشياء ابتدعها فاستحسنها العرب، واتبعه الشعراء. توفي نحو سنة ٨٠ق.هـ/ نحو ٥٤٥م. (طبقات الشعراء، ابن سلام: ٥٢؛ الشعر والشعراء: ١/ ٥٠؛ الأغاني: ٩/ ٧٦؛ المؤتلف والمختلف: ١٥).

(٢) هو أبو نفر، وأبو ضبينة، الطِّرِمَّاح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحدر الطائي: شاعر إسلامي فَحل. ولد ونشأ بالشام، وكان معاصراً للكميت، واعتنق مذهب الشراة الأزارقة، وتوفي سنة ١٢٥هـ/ ٧٤٣م. (الشعر والشعراء: ٢/ ٤٨٩؛ الأغاني: ١٢/ ٣١؛ المؤتلف والمختلف: ٢٠٢).

(٣) هو زهير بن أبي سُلمى بن رياح المزني، من مضر: أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء في الجاهلية. توفي نحو سنة ١٣ق.هـ/ نحو ٦٠٩م. وعُرِفت قصائده بالحوليات، لِشدَّة عنايته بها. (طبقات ابن سلام: ٥١؛ الشعر والشعراء: ١/ ٧٦؛ الأغاني: ١٠/ ٢٩٨؛ تاريخ الأدب العربي، بروكلمان: ١/ ٩٥).

(٤) هو أبو حزرة، جرير بن عطية بن حذيفة بن الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، من تميم: شاعر أموي فحل. ولد باليمامة، وتوفي فيها سنة ١١٠هـ/ ٧٢٨م. وقد عدّه ابن سلّام في الطبقة الأولى من فحول الإسلام. (طبقات الشعراء: ٣٧٤؛ الأغاني: ٨/ ٣؛ تاريخ الأدب العربي، فروخ: ١/ ٦٦٤).

(٥) هو أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم التميمي، الشهير بالفرزدق: شاعر من الطبقة الأولى، من أهل البصرة. توفي سنة ١١٠ هـ/ ٧٢٨م. وقد قيل فيه: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة. (الشعر=

ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الإمام الشافعي[١] رضي اللَّه عنه، فقد قال ابن شاكر[٢] في مناقبه: حدَّثنا أحمدُ بنُ غالب، حدَّثنا عُمَرُ بْنُ الحسن الحرَّاني، حَدَّثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي[٣]، حدَّثنا جعفَرُ بن محمد قال: قال أحمدُ بنُ حنبل[٤]: كلام الشافعي في اللغة حُجَّة.

فروع

السماع مطرد وشاذّ

أحدها: ينقسمُ المسموعُ إلى مطّردٍ وشاذّ. قال في «الخصائص»: «وأصلُ مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابعُ والاستمرارُ، ومنه مطاردَةُ الفرسانِ بعضهم بعضاً، واطَّردَ الجدول إذا تتابع ماؤه. ومواضع (ش ذ ذ) التفرُّقُ والتفرُّدُ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْته في غيرهما، فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطَّرداً، وما فارق ما عليه بقيةُ بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا؛ قال: ثم الاطّراد والشذوذ على أربعة أَضْرُب:

= والشعراء: ١/ ٣٨١؛ الأغاني: ٢١/ ٢٩٩؛ وفيات الأعيان: ٦/ ٨٦).

(١) هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبداللَّه: أحد الأئمة الأربعة، وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزّة (بفلسطين)، وحُمِل إلى مكة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر، وتوفي فيها سنة ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م. من آثاره: «كتاب الأم»، و«المسند» في الحديث، و«أحكام القرآن»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ٢/ ٥٦؛ كشف الظنون: ١٣٩٧).

(٢) هو صلاح الدين، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي، الداراني، الدمشقي: مؤرِّخ، باحث، عالم بالأدب. ولد في داريا (من قرى دمشق)، ونشأ بدمشق، وتوفي فيها سنة ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م. من آثاره: «فوات الوفيات». (الدرر الكامنة: ٣/ ٤٥١؛ شذرات الذهب: ٦/ ٢٠٣؛ كشف الظنون: ١١٨٥).

(٣) هو أبو يحيى، زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن عديّ الضبيّ، البصري، الساجي: محدِّث البصرة في عصره، حافظ ثقة. توفي بالبصرة سنة ٣٠٧هـ/ ٩٢٠م. (الأعلام: ٣/ ٤٧).

(٤) هو أبو عبداللَّه، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني «الوائلي: أحد الأئمة الأربعة، وإليه نسبة الحنابلة كافة. ولد ببغداد، وتنقل في البلاد، وتوفي سنة ٢٤١هـ/ ٨٥٥م». (تاريخ بغداد: ٤/ ٤١٢).

١ ـ مُطَّردٌ في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغايةُ المطلوبة، نحو: «قامَ زَيْدٌ»، و«ضَرَبْتُ عَمْراً» و«مَرَرْتُ بِسَعِيدٍ».

٢ ـ ومُطَّردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال، نحو الماضي من «يَذَرُ» و«يَدَعُ»، وقولهم: «مَكَانٌ مُبْقِلٌ». هذا هو القياس، والأكثرُ في السماع «باقِلٌ»، والأول مسموع أيضاً. ومنه أيضاً مجيءُ مفعولِ عسى اسماً صريحاً، نحو: «عَسَى زَيْدُ قَائِماً»؛ فهو القياس، غير أنّ الأكثر في السماع كونُه فعلاً، والأول مسموع أيضاً.

٣ ـ ومُطَّردٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس نحو قولهم: «اسْتَحْوَذَ»، و«اسْتَنْوَقَ الجَمَل»، و«اسْتَصْوَبْتُ الأَمْرَ» و«أَبَى يَأْبَى»، والقياس الإعلال في الثلاثة، وكسر عَيْن الأخير.

٤ ـ وشاذٌّ في القياس والاستعمال معاً كقولهم: «ثَوْبٌ مَصْوُونٌ»، و«فَرَسٌ مَقْوُودٌ»، و«رَجُلٌ مَعْوُودٌ مِنْ مَرَضِهِ». انتهى مُلَخَّصاً[١].

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام[٢]: «اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطّرداً، فالمطّردُ لا يتخلّف، والغالبُ أكثرُ الأشياء ولكنه يتخلَّفُ، والكثيرُ دونَه، والقليلُ دونه، والنادرُ أقلُّ من القليل، ؛ فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبٌ، والخمسةَ عَشَرَ بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالبٌ، والثلاثةُ قليلٌ، والواحد نادرٌ، فاعلم بهذا مراتبَ ما يُقال فيه ذلك». انتهى.

الاحتجاج بأقوال الكفّار

الثاني: قال الشيخُ عزُّ الدين بنُ عبد السلام[٣] من كبار أصحابنا الشافعية:

---

(١) الخصائص: ١/ ٩٦ ـ ١٠٠.

(٢) هو الإمام أبو محمد، جمال الدين، عبداللَّه بن يوسف بن أحمد بن عبداللَّه بن يوسف، بن هشام الأنصاري: إمام في العربية. ولد بمصر، وتوفي فيها سنة ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م. من آثاره: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، و«شذور الذهب»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، وغيرها. (الدرر الكامنة: ٢/ ٣٠٨؛ النجوم الزاهرة: ١٠/ ٣٣٦).

(٣) هو عزّ الدين، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي، الدمشقي، الشافعي المُلقَّب بسلطان العلماء: فقيه بلغ رتبة الاجتهاد. ولد ونشأ في دمشق، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م. من آثاره: «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام»، و«بداية السول في تفضيل الرسول»، و«مسائل الطريقة»، وغيرها. (النجوم الزاهرة: ٧/ ٢٠٨).

اعتمد في العربية على أشعار العربِ وهم كفارٌ لِبُعْدِ التدليسِ فيها، كما اعتُمِدَ في الطب وهو في الأصل مأخوذٌ عن قوم كفار كذلك، فعُلِمَ أنَّ العربي الذي يُحْتَجُّ بقوله لا يُشْترط فيه العدالةُ؛ نعم تُشْتَرَطُ في راوي ذلك، وكثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره: حدّثني من لا أتَّهِم، ومن أَثِقُ به؛ وينبغي الاكتفاءُ بذلك وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المنع. وقد ذكر المَرْزُباني[١] عن أبي زيد النحوي[٢] قال: كلُّ ما قال سيبويهِ في كتابه: «أخبرني الثقة» فأنا أخبرتُه.

وقد وضعَ المولدون أشعاراً ودسّوها على الأئمة فاحتجّوا بها ظنًّا أنها للعرب. وَذُكِرَ أن في كتابِ سيبويهِ منها خمسين بيتاً وأنَّ منها قول القائل:

[مشطور الرجز]

أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[٣]

ومن الأسباب الحامِلَة على ذلك نصرةُ رأيٍ ذهب إليه، وتوجيهُ كلمةٍ صدرت منه. وقال ابن النحاس[٤] في «التعليقة»[٥]: حكى الحريري[٦] في «دُرَّةِ الغواص»، وروى خلفُ الأحمر[٧] أنهم صاغوا «فُعَالَ» مُتَّسِقاً من أُحادَ إلى عُشَارَ، وأنشدَ ما

---

(١) هو أبو عبيداللَّه، محمد بن عمران بن موسى المَرْزُباني: أديب، مؤرّخ، إخباري. أصله من خراسان، وولد ببغداد، وتوفي فيها سنة ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م. من آثاره: «معجم الشعراء»، و«الموشح»، و«أخبار السيد الحميري»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ٣/ ١٣٥).

(٢) هو أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: إمام في اللغة والنحو والأدب، من أهل البصرة. توفي سنة ٢١٥هـ/ ٨٣٠م. من آثاره: «النوادر في اللغة»، و«الهمز»، و«اللبأ واللبن»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ٩/ ٧٧؛ وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٨).

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٧١ (الشاهد رقم ١١) وفيه: «أعرفُ منها الجيد». والرجز في أوضح المسالك: ١/ ٩٤ (الشاهد رقم ١٦).

(٤) هو أبو عبداللَّه، محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين، المعروف بابن النحاس الحلبي: شيخ العربية بالديار المصرية في عصره. ولد في حلب، وسكن القاهرة، وتوفي فيها سنة ٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م. (الأعلام: ٥/ ٢٩٧).

(٥) التعليقة: هو كتاب للنحاس في شرح ديوان امرئ القيس.

(٦) هو أبو محمد، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، البصري: أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر. توفي بالبصرة سنة ٥١٦هـ/ ١١٢٢م. من آثاره: «المقامات»، و«دُرَّة الغوّاص». (شذرات الذهب: ٤/ ٥٠، كشف الظنون: ٥٠٧؛ معجم الأدباء: ٦/ ١٩٥).

(٧) هو أبو محرز، خلف بن حيّان، المعروف بالأحمر: راوية، عالم بالأدب، شاعر، من أهل البصرة. توفي نحو سنة ١٨٠هـ/ نحو ٧٩٦م. من آثاره: «مقدمة في النحو». (الشعر والشعراء: ٢/ ٦٧٣).

عُزِيَ فيه إلى أنَّه موضوعٌ منه أبياتاً من جملتها:

[مجزوء الرمل]

وَثُـــلاثـــاً وَرُبَـــاعـــاً ... وخُـمَـاسـاً فَـاْطَّـعـنَّـا[1]
وَسُـــدَاسـاً وسُـــبَـــاعـــاً ... وثُـمَـانـاً فَـاْجْـتَـلَـدْنَـا[2]
وَتُـــسَـــاعـــاً وَعُـــشَـــاراً ... فـأُصِـبْـنَـا وَأَصَـبْـنَـا

المسموع الفرد

الثالث: المسموعُ الفردُ هل يُقْبَلُ وَيُحْتَجُّ به؟ له أحوالٌ لخّصتها من متفرقات كلام ابن جنّي في «الخصائص»:

أحدها: أن يكونَ فرداً بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يُقْبَلُ وَيُحْتَجُّ به ويقاسُ عليه إجماعاً كما قيسَ على قولهم في شنوءة: «شَنَئِيّ» مع أنه لم يسمع غيره، لأنَّه لم يُسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني: أن يكون فرداً بمعنى أن المتكلم به من العرب واحدٌ، ويخالفُ ما عليه الجمهور. قال ابن جنّي: فَيُنظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القَدْر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبلُه القياسُ، إلا أنَّه لم يُرْوَ به استعمالٌ إلَّا من جهة ذلك الإنسان، فإنّ الأَوْلَى في ذلك أن يُحْسَنَ الظنُّ به ولا يُحْمَل على فساده. قال: فإنّ قيل: فمن أين ذلك، وليس يجوزُ أن يَرْتَجلَ لغةً لنفسه؟ قيل: قد يمكن أنَّ ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدُها، وعفا رسمُها، فقد أخبرنا أبو بكر جَعْفَرُ بنُ مُحمّد بنِ الحجّاج عن أبي خَليفة الفَضْلِ بن الحُباب[3] قال: قال ابنُ عَوْن[4]، عن ابنِ سيرين[5] قال: قال عمر بن

(١) اطَّعَنَّا: طاعن بعضنا بعضاً.
(٢) اجتلدنا: تضاربنا بالسيوف.
(٣) قاضٍ، عالم بالحديث، مُعمّر، من رواة الأشعار والأخبار والأنساب، وكان مسند البصرة. توفي سنة ٣٠٥هـ/ ٩١٧م. من آثاره: «طبقات الشعراء الجاهليين». (الأعلام: ٥/ ١٤٨).
(٤) هو عبدالله بن عون بن أرطبان المزني بالولاء: شيخ أهل البصرة، من حفاظ الحديث، ومن أعلم الناس بالسُّنَّة. أخذ عنه الثوري وغيره. توفي سنة ١٥١هـ/ ٧٦٨م. (الأعلام: ٤/ ١١١).
(٥) هو أبو بكر، محمد بن سيرين البصري، الأنصاري: تابعيٌّ، كان إمام وقته في علوم الدين=

الخطاب[١]: كان الشعرُ علمَ قوم، ولم يكن لهم علمٌ أصحَّ منه، فجاءَ الإسلامُ فتشاغَلَتْ عنه العربُ بالجهادِ وَغزْوِ فارسَ والروم، ولهت عن الشِّعر وروايته، فلما كثر الإسلامُ، وجاءَتِ الفتوحُ، واطمأنَّتِ العربَ في الأمصار راجعوا روايةَ الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدوَّن ولا كتاب مكتوب، وأَلْفَوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلَّ ذلك، وذهب عنهم أكثرُه.

ثم روى بسنده عن أبي عمرو بن العلاء قال: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلَّا أَقَلُّه، ولو جاءكم وافراً لجاءَكم علمٌ وشعرٌ كثير. وعن حمَّادٍ الراوية[٢] قال: أمر النعمان[٣] فنُسِخَت له أشعارُ العرب في الطنُّوج وهي الكراريسُ، ثمَّ دفنها في قصره الأبيض؛ فلما كانَ المختارُ بن أبي عبيد[٤] قيلَ له: إنَّ تحت القصرِ كنزاً، فاحتفرَه فلما فتحه أخرج تلك الأشعار، فمن ثمَّ أهلُ الكوفة أعلمُ بالشعر من أهل البصرة. قال ابن جِنّي: فإذا كان كذلك لم يُقْطَعْ على الفصيح ليسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما دام القياس يَعْضُدُه، فإن لم يَعْضُدْه كرفع المفعول ورفع المضاف إليه، وجرِّ الفاعل أو نصبه، فينبغي أن يُرَدَّ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً. وكذا إذا كان الرجل الذي سمعتَ منه تلك اللغةَ المخالفةَ مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه اللحنُ وفسادُ الكلام، فإنه يُرَدُّ عليه، ولا يُقْبَلُ منه، وإنِ ٱحْتُمِلَ أن يكون مصيباً في ذلك لغةً قديمةً فالصَّوابُ ردُّه وعدمُ الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أنْ يَنْفَرِدَ به المتكلِّمُ ولا يُسْمَعُ من غيره لا ما يوافقُه ولا ما يخالفُه. قال ابن جنِّي: والقولُ فيه: إنه يجبُ قبوله إذا ثبتت فصاحَتُهُ لأنَّهُ إمَّا أن

= بالبصرة، واشتهر بالورع، وتعبير الرؤيا. ولد بالبصرة، وتوفي فيها سنة ١١٠هـ/ ٧٢٩م (الأعلام: ٦/ ١٥٤).

(١) هو أبو حفص، الخليفة الراشدي، عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي، العدوي: أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وكان يُضرب بعدله المثل. توفي سنة ٢٣هـ/ ٦٤٤م. (الأعلام: ٥/ ٤٥).

(٢) هو أبو القاسم، حمّاد بن سابور بن المبارك، المعروف بالراوية: كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها. أصله من الديلم، ومولده بالكوفة، وتوفي ببغداد سنة ١٥٥هـ/ ٧٧٢م. (وفيات الأعيان: ٢/ ٢٠٦).

(٣) هو النعمان بن الحارث بن جبلة الغسَّاني: من ملوك الغساسنة في بلاد الشام قبل الإسلام. توفي نحو سنة ٤٣ق.هـ/ نحو ٥٨١م. (الأعلام: ٨/ ٣٧).

(٤) هو أبو إسحاق، المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي: من زعماء الثائرين على بني أمية، وأحد الشجعان الأفذاذ، من أهل الطائف. توفي سنة ٦٧هـ/ ٦٨٧م. (الأعلام: ٧/ ١٩٢).

يكون شيئاً أخذه عمَّنْ نَطَقَ به بلغةٍ قديمةٍ لم يشارك في سماع ذلك منه على ما قلناه في من خالف الجماعة وهو فصيح، أو شيئاً ارتجله؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحَتُه وسَمَتْ طَبيعَتُه تَصَرَّف وارتجلَ ما لم يُسْبَقْ إليه؛ فقد حُكي عن رؤبة[١] وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يَسمعاها ولا سُبِقا إليها. أما لو جاء عن مُتَّهم أو مَنْ لم تَرْقَ به فصاحَتُه ولا سبقت إلى الأنفس ثِقَتُه فإنه يُرَدُّ وَلا يُقْبَل، فإنْ ورد عن بعضهم شيءٌ يدفعه كلامُ العرب ويأباه القياسُ على كلامها، فإنه لا يقنع في قبوله أن يُسْمَعَ من الواحد ولا من العدة القليلة إلَّا أن يكثُرَ من ينطق به منهم، فإن كَثُرَ قائلوه إلّا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فمجازه وجهان:

أحدُها: أن يكون من نطقَ به لم يُحْكِمْ قياسَه.

والآخَرُ: أَنْ تكون أنت قَصَّرت عن استدراك وجه صحته، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ سَمِعه مِنْ غيره مِمَّن ليس فصيحاً، وكثرَ استماعه له فسرى في كلامه إلّا أنَّ ذلك قلَّما يقع، فإن الأعرابيَّ الفصيحَ إذا عدلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها فالأَوْلى أن يقبلَ ممن شُهِرَتْ فصاحَتُه ما يورده ويحمل أمره على ما عرف من حاله لا على ما عسى أن يحتمل، كما أن على القاضي قبولَ شهادة من ظهرت عدالته وإن كان يجوز كذبه في الباطن، إذْ لو لم يُؤْخَذْ بذلك لأدَّى إلى ترك الفصيحِ بالشَّكِّ وسقوطِ كلّ اللغات[٢].

اللُّغاتُ كلّها حُجّة

الرابع: قال ابن جِنّي: اللغاتُ على اختلافها كُلُّها حُجَّة، ألا ترى أنَّ لغةَ الحجازيين في إعمال «ما» ولغةَ التميميين في تركه كلٌّ منهما يقبله القياسُ، فليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها. وسيأتي في ذلك مزيدُ كلامٍ في الكتاب السادس.

عِلَّة امتناع الأخذ عن أهل المَدَر

الخامس: قال ابن جِنّي: عِلَّة امتناع الأخذ عن أهل المَدَر كما يُؤخذ عن أهل

(١) هو أبو الجحَّاف، رؤبة بن عبداللَّه بن العجَّاج بن رؤبة التميمي، السعدي: راجز من الفصحاء المشهورين. أقام بالبصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وتوفي سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م. (وفيات الأعيان: ٢/ ٣٠٣؛ الشعر والشعراء: ٢/ ٤٩٥).

(٢) الخصائص: ١/ ٣٨٥ ـ ٣٩٠.

الوَبَر ما عرض للغات الحاضرة وأهل المَدَر من الاختلال والفساد. ولو عُلِمَ أَنَّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيءٌ من الفساد لوجبَ الأخذُ عنهم كما يُؤْخَذُ عن أهل الوَبَر. وكذلك لو فشا في أهلِ الوَبَر ما شاع في لغةِ أهلِ المَدَر من الخلل والفساد لوجب رفضُ لغتها، قال: وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإذا كان قد رُوِيَ أنه ﷺ سمع رجلاً يلحن فقال: «أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ»، وسمع عمر رجلاً يلحن، وكذلك عليّ حتى حمله ذلك على وضع النحو إلى أن شاع واستمر فساد الألسنة مشهوراً ظاهراً، فينبغي أن يُسْتَوْحَشَ من الأخذ عن كلِّ أحد إلَّا أن تَقْوَى لغته وتشيعَ فصاحته، وقد قال الفرَّاء في بعض كلامه: إلَّا أن تسمعَ شيئاً من بدويٍّ فصيحٍ فتقوله[١].

العربي الفصيح ينتقل لسانه

السادس: قال ابن جنِّي: العمل في ذلك أن يُنْظَرَ حالُ ما انتقل إليه لسانه؛ فإن كان فصيحاً مثلَ لغته أُخِذَ بها كما يُؤخذ بما انتقل عنها، أو فاسداً فلا، ويؤخذ بالأولى، قال: فإن قيل: فما يؤمنُك أن تكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها، أن يكون فيها فساد آخر لم تعلمه؟ قيل: لو أُخذ بهذا لأدَّى إلى أن لا تطيب نفسٌ بلغةٍ، وأن يُتَوَقَّف عن الأخذِ عن كلِّ أحدٍ مخافة أن يكون في لغته زَيْغٌ لا نعلمه الآن، ويجوز أن يُعْلَمَ بعد زمان، وفي هذا من الخطل ما لا يخفى، فالصوابُ الأخذُ بما عُرف صحته، ولم يظهر فساده، ولا يُلْتَفَتُ إلى احتمالِ الخلل فيه ما لم يَبِنْ[٢].

تداخل اللغات

السابع: قال في «الخصائص»: «إذا اجتمع في كلامِ الفصيح لغتان فصاعداً كقوله:

[البسيط]

وأَشْرَبُ الماءَ ما بي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلَّا لِأَنَّ عُيونَهْ سَيْلُ وَادِيها[٣]

(١) الخصائص: ٢/ ٥ ـ ٩.
(٢) الخصائص: ٢/ ١٢ ـ ١٣.
(٣) الخصائص: ١/ ٣٧١.

فقال «نَحْوَهُو» بالإشباع و«عيونَهْ» بالإسكان، فينبغي أن يُتَأَمَّل حالُ كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمالِ، كثرتهما واحدة، فأَخْلَقُ الأَمْرِ بِهِ أَنْ تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على تينك اللفظتين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسَعَةِ تصرُّف أقوالها، ويجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما؛ ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهدُه وكثرَ استعمالُه لها فلحقت بطول المدة واتصال الاستعمال بلغته الأولى، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثرَ في كلامه من الأخرى فأخلق الأمر به أن تكونَ القليلةُ الاستعمال هي الطارئةُ عليه، والكثيرةُ هي الأولى الأصلية، ويجوز أن تكونا معاً لغتين له ولقبيلته؛ وإنما قلّت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه، وإذا كَثُرَ على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفةٌ فَسُمِعَتْ في لغة إنسان فعلى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك. وكما تتحرَّف الصيغةُ واللفظُ واحدٌ، كقولهم: «رَغْوَةُ اللبن»، و«رُغْوَتُهُ» و«رِغْوَتُهُ» و«رُغَاوَتُهُ» كذلك مثلثاً، وكذلك قولهم: «جِئْتُهُ مِنْ عَلُ»، و«مِنْ عَلِ»، و«مِنْ عَلَا» و«مِنْ عَلُوْ»، و«مِنْ عَلْوُ»، و«مِنْ عَلْوَ»، و«مِنْ عَلْوِ»، و«مِنْ عَالٍ»، و«مِنْ مُعَالٍ» فَكُلُّ ذلك لغاتٌ لجماعات قد تجتمع لإنسان واحد. قال الأصمعي[1]: اختلف رجلان في الصَّقْرِ فقال أحدُهما بالصاد، وقال الآخر بالسين، فتراضيا بأولِ واردٍ عليهما فحكيا ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو الزَّقْرُ، وعلى هذا يتخرج جميع ما ورد من التداخل نحو: قَلَا يَقْلَى وسَلَا يَسْلَى وطهُر فهو طاهر، وشعُر فهو شاعر، فكل ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركّبت بأن أخذ الماضي من لغةٍ والمضارع أو الوصفُ من أُخرى لا تنطق بالماضي كذلك، فحصل التداخل والجمعُ بين اللغتين. فإن من يقول «قَلَى» يقول في المضارع «يَقْلِي» والذي يقول «يَقْلَى» يقول في الماضي «قَلِيَ»، وكذا من يقول «سَلَا» يقول في المضارع «يَسْلُو»، ومن يقول فيه «يَسْلَى» يقول في الماضي «سَلِيَ»، فتلاقى أصحابُ اللغتين فسمع هذا لغةَ هذا، وهذا لغةَ هذا، فأخذ كلُّ واحدٍ من صاحبِهِ ما ضمّه إلى لغته، فتركّبت هناك لغة ثالثة، وكذا شاعر وطاهر إنما هما من شَعَر وطهَر بالفتح، وأما

(١) هو أبو سعيد، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. ولد بالبصرة، وتوفي فيها سنة ٢١٦هـ/ ٨٣١م. من آثاره: «الأصمعيات»، و«خلق الإنسان»، و«الأضداد»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ١٠/ ٤١٠).

بالضمّ فوصفه على فعيل، فالجمع بينهما من التداخل». انتهى كلام ابن جنِّي.

وقد حكى غيرُه في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين:

أحدُهما: أن يجوزَ مطلقاً.

والثاني: إنما يجوز بشرط أن لا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كالحِبَكِّ[(١)].

لا يُحْتَجُّ بكلام المولدين

الثامن: أجمعوا على أنه لا يُحْتَجُّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية؛ وفي «الكشّاف» ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس[(٢)] ثم قال وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يُسْتَشْهَدُ بشعرِه في اللغة، فهو من علماء العربية، فجعل ما يقولُه بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليلُ عليه بيتُ الحماسةِ، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه.

فائدة

أول الشعراء المحدثين بشار بن برد[(٣)]، وقد احتجَّ سيبويهِ في كتابه ببعض شعره تقرُّباً إليه لأنه كان هجاهُ لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المَرْزُباني وغيرُه. ونقل ثعلب[(٤)] عن الأصمعي قال: خُتِمَ الشعرُ بإبراهيمَ بنِ هَرْمَةَ[(٥)]، وهو آخر الحجج.

---

(١) الحِبَكُّ: اللئيم، والحُبُكُّ: الشديد.

(٢) هو أبو تمام، حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطائي: شاعر، أديب، من أمراء البيان في عصره. ولد في «جاسم» إحدى قرى سوريا، وأقام ببغداد، وتوفي في الموصل سنة ٢٣١هـ/ ٨٤٦م. (طبقات الشعراء، ابن المعتز: ٢٥٨؛ الأغاني: ١٦/ ٣٠٣؛ خزانة الأدب: ١/ ٣٦).

(٣) هو أبو معاذ، بشّار بن بُرْد العقيلي بالولاء: أشهر الشعراء المولدين. أصله من طخارستان، ونشأ بالبصرة، وسكن بغداد، وحضر مجالس الخلفاء. اتهمه المهدي بالزندقة، فقتله ضرباً بالسياط، ودُفن بالبصرة سنة ١٦٧هـ/ ٧٨٤م. (طبقات ابن المعتز: ١٧؛ تاريخ بغداد: ٧/ ١١٢؛ الأغاني: ٣/ ١٢٩).

(٤) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة، راوية، محدِّث، ثقةٌ، حُجَّة. ولد ببغداد، وتوفي فيها سنة ٢٩١هـ/ ٩١٤م. (تاريخ بغداد: ٥/ ٢٠٤).

(٥) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكِنَاني، القرشي: شاعر مجيد، من سكان المدينة. اتصل بالأمويين، والعباسيين، وانقطع إلى الطالبيين ومدحهم. =

الاحتجاج بشعرٍ أو بنثرٍ لم يُعرف قائله

التاسع: لا يجوزُ الاحتجاجُ بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعْرَفُ قائلُه، يصرِّح بذلك ابن الأنباري في «الإنصاف»؛ وكأنَّ عِلَّةَ ذلك خوفُ أن يكونَ لِمُولَّد أو مَنْ لا يُوثق بفصاحَتِه، ومن هذا يُعْلَم أنه يُحتاجُ إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم. قال ابن النحاس في «التعليقة»: أجَازَ الكوفيون إظهار «أَنْ» بعدَ «كَيْ»، واستشهدوا بقول الشاعر:

[الطويل]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[(١)]

قال: والجواب أنَّ هذا البيت غيرُ معروفٍ قائله، ولو عُرِفَ لجاز أن يكونَ من ضرورة الشعر. وقال أيضاً: ذهبَ الكوفيون إلى جوازِ دخول اللام في خبرِ لكن، واحتجوا بقول الشاعر:

[الطويل]

(ولَكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ)[(٢)]

والجواب أن هذا البيت لا يُعْرَفُ قائله ولا أوَّلُه، ولم يُذْكَر منه إلّا هذا، ولم يُنْشِدْهُ أحدٌ ممن وُثِّقَ في اللغة، ولا عُزِيَ إلى مشهورٍ بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه.

وفي تعاليق ابن هشام على الألفيّة استدلَّ الكوفيون على جوازِ مدِّ المقصور للضرورة بقوله[(٣)]:

[مشطور الرجز]

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السِّعْلَاءِ[(٤)]

= توفي سنة ١٥٠هـ/ ٧٦٧م. (طبقات ابن المعتز: ١٦؛ الأغاني: ٥/ ٢٣٤؛ خزانة الأدب: ١/ ٤٢٤).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٨٠ (الشاهد رقم ٣٧٥)؛ أوضح المسالك: ٤/ ١١٠ (الشاهد رقم ٤٩٠). الشنُّ: القِرْبَة البالية. البلقع: الأرض القفر لا شيءَ فيها.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٩ (الشاهد رقم ١٢٩)؛ وفيه: «لَكَميدُ». شرح ابن عقيل: ١/ ٣٦٣ (الشاهد رقم ٩٩). وقد انفرد ابن عقيل برواية البيت كاملاً، وهو:

يَلُومُونني في حُبِّ لَيْلَى عَواذِلي وَلَكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعَمِيدُ

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٤٦ (الشاهد رقم ٤٥٤)؛ والشطران الأخيران هما الشاهد رقم ٣٥٣ في شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٤١. وورد الشاهد باستثناء الشطر الأخير في لسان العرب (لها).

(٤) السِّعْلاءُ: الغول، وأصله: السعلاة؛ شُبِّهت المرأة العجوز بها.

وَعَـلِـمَـتْ ذَاكَ مَـع الـجِـرَاءِ أَنْ نِـعْـمَ مَـأْكـولاً عـلـى الـخـواءِ[١]
يـا لـكَ مِـنْ تَـمْـرٍ وَمِـنْ شـيـشـاءِ يَـنْـشَـبُ فـي الـمَـسْـعَـلِ واللَّـهـاءِ[٢]

فَمَدَّ السِّعْلَى والخوا واللها وهي مقصورات؛ قال: والجوابُ عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه، لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك، فإنه قال: طعن عبد الواحد الطواح[٣] في كتابه «بغية الآمل»: في الاستشهاد بقوله:

[مشطور الرجز]

(لَا تُـكْـثِـرَنْ إنـي عَـسَـيْـتُ صـائِـمـا)[٤]

وقال هو بيتٌ مجهولٌ لم ينسبه الشرّاحُ إلى أحدٍ، فسقط الاحتجاجُ به، ولو صحَّ ما قاله لسقط الاحتجاجُ بخمسينَ بيتاً من كتابِ سيبويهِ، فإن فيه ألفَ بيتٍ قد عُرِفَ قائلوها، وخمسينَ مجهولة القائلين.

إذا قال: حدّثني الثقة

العاشر: إذا قالَ حَدَّثني الثقةُ فهل يقبلُ؟ قولان في علمِ الحديثِ وأصولِ الفقه رجَّحَ كُلّاً مُرَجِّحونَ. وقد وقع ذلك لسيبويه كثيراً، يعني به الخليلَ وغيرَه. وكان يونس[٥] يقول: حدثني الثقةُ عن العرب، فقيل له: من الثقة؟ قال: أبو زيد؛ قيل له: فلم لا تُسَمِّيه؟ قال: هو حَيٌّ بعدُ فأَنا لا أُسمِّيه.

الشاذُّ لا يُهْتَمُّ بتأويله

الحادي عشر: قال ابنُ السراج في «الأصول» بعد أن قرَّر أن أفعل

---

(١) الجراء: الفتاء والصِّبا. الخواء: الخلاء.
(٢) الشيشاء: أردأ التمر. ينشبُ: يعلقُ. المسعل: موضع السعال من الحلق. اللهاء (أصله اللها): جمع لهاة: هنة مطبقة في أقصى سقف الفم.
(٣) في كشف الظنون (١/ ٢٤٧): «الطواخ» بالخاء المعجمة.
(٤) الشاهد في الخصائص: ١/ ٩٨.
(٥) هو أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضبِّي بالولاء، المعروف بالنحوي: علَّامة في الأدب، وإمام نحاة البصرة في عصره. أخذ عن سيبويه، والكسائي، والفرَّاء، وغيرهم، وتوفي سنة ١٨٢هـ/ ٧٩٨م. من آثاره: «معاني القرآن»، و«اللغات»، و«النوادر»، وغيرها. (الأعلام: ٨/ ٢٦١).

التفضيلِ لا يأتي من الألوان: «فإن قيل: قد أنشد بعضُ النَّاس:

[مشطور الرجز]

يـا لَـيْـتَـنـي مِـثْـلَـكَ فـي الـبَـيَـاضِ أَبْـيَـضُ مِـنْ أخْـتِ بَـنـي أَبـاضِ[1]

فالجواب: إن هذا معمولٌ على فسادٍ، وليس البيت الشاذُّ، والكلامُ المحفوظُ بأدنى إسناد حجّةً على الأصل المُجْتَمِع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهلِ النحو ومَنْ لا حُجَّةَ معه. وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث واتباع القصص في الفقه». انتهى. فأشارَ بهذا الكلام إلى أنَّ الشاذَّ ونحوَه يطرحُ طرحاً، ولا يُهتَمُّ بتأويله.

لا يُتَأَوَّلُ ما كان لغة طائفة

الثاني عشر: قال أبو حيَّان في «شرح التسهيل»: التأويل إنَّما يُسوَّغُ إذا كانت الجادَّةُ على شيء ثم جاء شيء يخالفُ الجادَّة فَيُتأَوَّلُ؛ أما إذا كان لغةَ طائفةٍ من العرب لم تتكلمْ إلَّا بها فلا تأويل، ومن ثَمَّ كان مردوداً تأويلُ أبي علي «لَيْسَ الطَّيِّبُ إلَّا الْمِسْكُ» على أنَّ فيها ضميرَ الشأنِ، لأنَّ أبا عَمْرو نقل أنَّ ذلك لغةُ تميم.

إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال

الثالث عشر: قال أبو حيَّان أيضاً: إذا دَخَلَ الدليل الاحتمالُ سقط به الاستدلالُ، وردَّ به على ابنِ مالك كثيراً في مسائِلَ استدلَّ عليها بأدلةٍ بعيدة التأويل، منها استدلاله على قصرِ الأخ بقوله:

[الطويل]

أَخَـاكَ الـذي إنْ تَـدْعُـهُ لِـمُـلِـمَّـةٍ يُجِبْكَ بِمَا تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي[2]

فإنه يحتملُ أن يكونَ منصوباً بإضمارِ فِعْلٍ أي الزَمْ، وإذا دخله الاحتمالُ سقطَ به الاستدلال.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٥٠ (ضمن الشاهد رقم ٩٠)؛ لسان العرب: (بيض)؛ مجمع الأمثال: ١/ ٨١. بنو أَباض: قوم اشتهروا ببياض ألوانهم.

(٢) شذور الذهب: ٢٢٣ (الشاهد رقم ١٠٧).

تُروى الأبيات على وجوه

الرابع عشر: كثيراً ما تُروى الأبياتُ على أوجهٍ مختلفة؛ وربما يكون الشاهدُ في بعضٍ دون بعضٍ، وقد سئلتُ عن ذلك قديماً فأجبت باحتمالِ أن يكون الشاعر أنشدَ مَرَّةً هكذا ومَرَّة هكذا، ثم رأيتُ ٱبنَ هشامٍ قال في شرح الشواهد: «رُوي قوله:

[المتقارب]

(وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)[1]

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة. فإن صَحَّ أَنَّ القائلَ بالتأنيث هو القائلُ بالتذكير صَحَّ الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة، وإلَّا فقد كانتِ العربُ يُنْشد بعضُهُمْ شعرَ بعضٍ وكُلٌّ يتكَلَّمُ على مقتضى سجيَّتِه التي فُطِرَ عليها، ومن هنا تكثَّرت الرواياتُ في بعض الأبيات». انتهى.

فصل

إشكالات للإمام الرازي وجوابها

مُلَخَّصٌ مِنَ «المحصول» للإمام فخر الدين الرازي[2] مع زيادات من شروحه. «قال: اعلم أنَّ معرفةَ اللغة والنحو والتصريف فَرْضُ كفايةٍ لأنَّ معرفة الأحكام الشرعية واجبةٌ بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلَّتها مستحيلٌ؛ فلا بُدَّ من معرفة أدلَّتها، والأدلة راجعةٌ إلى الكتاب والسُّنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم؛ فإذاً توقَّف العلمُ بالأحكام على الأدلة، ومعرفةُ الأدلة تتوقفُ على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقَّفُ على الواجب المطلق وهو مقدورٌ للمكلَّف فهو واجِبٌ، فإذاً معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة. قال: ثُمَّ الطريقُ

---

(١) نُسب في «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٦) لعامر بن جوين الطائي، وتمامه:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها

(٢) هو أبو عبدالله، فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، البكري: إمام مُفسِّر، كان أوحد زمانه في المنقول والمعقول وعلوم الأوائل. أصله من طخارستان، وولد في الريّ، فَنُسِب إليها. توفي سنة ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م. من آثاره: «مفاتيح الغيب»، و«معالم أصول الدين»، و«مناقب الإمام الشافعي»، وغيرها. (الأعلام: ٦/ ٣١٣).

إلى معرفتها إما النقلُ المحضُ كأكثر اللغة، أو العقل مع النقل، كقولنا الجمعُ الْمُحَلَّى باللام للعموم لأنه يصح استثناء أي فردٍ منه، فإنَّ صحَّةَ الاستثناء بالنقل وكونه معيارَ العموم بالعقل فمعرفةُ كونِ الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقل. وأما العقلُ المَحْضُ فلا مجالَ له في ذلك. قال: فالنقلُ المحضُ إمّا تواتر أو آحاد، وعلى كلٍّ منهما إشكالات:

١ ـ أما التواتر فالإشكال عليه من وجوه:

أحدها: أنّا نَجِدُ الناسَ مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثرُ الألفاظ تداولاً ودَوراناً على ألسنة المسلمين اختلافاً شديداً لا يمكن فيها القطع بما هو الحقُّ، كلفظة (اللَّه) فإن بعضَهم زعم أنها عبرية، وقال قومٌ: سريانية، والذين جعلوها عربية اختلفوا هَل هي مشتقَّةٌ أوْ لَا، والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً، ومن تأمَّل أدلتهم في تعيين مدلول هذا اللفظ عَلِمَ أنها متعارضة، وأنَّ شيئاً منها لا يفيدُ الظنَّ الغالبَ فضلاً عن اليقين. وكذلك اختلفوا في لفظ الإيمان والكفر والصلاة والزكاة، فإذا كان هذا الحال في هذه الألفاظ التي هي أشهرُ الألفاظ، والحاجةُ إليها ماسَّةٌ جدًّا فما ظنُّك بسائر الألفاظ؟ وإذا كان كذلك ظهرَ أنَّ دعوى التواتُر في اللغة والنحو متعذر.

وأجيبُ عنه بأنَّه وإن لم يكن دعوى التواتر في معانيها على سبيل التفصيل فَإنّا نعلمُ معانيها في الجملة، فنعلمُ أنَّهم يطلقون لفظة (اللَّه) على الإله المعبود بحقٍّ، وإن كُنَّا لا نعلم مُسَمَّى هذا اللفظ ذاته أم كونه معبوداً، أم كونه قادراً على الاختراع، أم كونه ملجأً للخلق، أم كونه بحيث تتحيرُ العقولُ في إدراكه، إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ، وكذا القول في سائر الألفاظ.

الإشكال الثاني: إن من شرط التواترِ استواء الطرفين والواسطة؛ فهَبْ أنّا علمنا حصولَ شرط التواتر في حُفّاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا، فكيف نعلمُ حصولَها في سائر الأزمنة؟ وإذا جَهِلْنا شرط التَّواتر جَهِلْنا التواتُرَ ضرورةً، لأنَّ الجهلَ بالشرط يوجبُ الجهلَ بالمشروط؛ فإن قيل الطريق إليه أمران:

أ ـ أحدهما أنَّ الذين شاهدناهم أخبرونا أنّ الذين أخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في التواتر، وأن الذين أخبروا من أخبرَهُم كانوا كذلك إلى أنْ يَتَّصِلَ النقلُ بزمان الرسول ﷺ.

ب ـ والآخرُ أنَّ هذه الألفاظَ لو لم تكن موضوعةً لهذه اللغات ثمَّ وضعها واضعٌ لهذه المعاني لاشتُهِرَ ذلك وعُرف بأن ذلك ممَّا تتوفر الدواعي على نقله؛ قلنا: أما الأول فغيرُ صحيح لأن كلَّ واحد مِنّا حينَ سمِعَ لُغَةً مخصوصةً من إنسانٍ فإنه لم يسمع منه أنّه سمعَه مَن أهل التواتر وهكذا؛ بل تحرير هذه الدعوى على هذا الوجه مما لا يفهمُه كثيرٌ من الأدباء، فكيف يُدَّعى عليهم أنهم علموه بالضرورة؛ بل الغايةُ القصوى في راوي اللغة أن يسندَه إلى كتابٍ صحيح، أو إلى إسنادٍ مُتْقَن، ومعلومٌ أن ذلك لا يفيد اليقين، وأما الثاني فضعيفٌ أيضاً لأنَّ ذلك الاشتهار إنما يجب في الأمور العظيمة وليس هذا منه، سلّمنا أنّه منه لكن لا نُسَلِّمُ أنه لم يشتهر، فإنه قد اشتهر، بل بلغ مبلَغ التواتُرِ أن هذه اللغات إنما أُخِذت عن جمعٍ مخصوصٍ كالخليل وأبي عمرو والأصمعي وأقْرانهم. ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حدَّ التواتر. وإذا كانَ كذلِكَ لم يحصلِ القطعُ واليقينُ بقولهم. وأقصى ما في الباب أن يقال: نعلم قطعاً أنّ هذه اللغات بأسرها غيرُ منقولة على سبيل الكذب، ونقطعُ بأن فيها ما هو صدقٌ قطعاً. ولكن كلَّ لفظةٍ عَيَّناها فإنَّا لا يمكننا القطعُ بأنها من قبيل ما نُقِلَ صدقاً، وحينئذٍ لا يبقى القطعُ في لفظ معيَّنٍ أصلاً. هذا هو الإشكال على من ادَّعى التواتُرَ في نقلِ اللغات». هذا كلام الإمام.

وتعقَّبه الأصبهاني[1] «بأنَّ كونَ اللغة مأخوذةً عمَّن لم يبلغ عدد التواتر لا يصلح أن يكون سنداً، لمنع عدم شهرة نقل اللغات عن موضوعاتها الأصلية إلى غيرها، لأن عدم عصمتهم لا يستلزمُ وقوعَ النقل والتغيير بل يثبتُ به احتمالُه، وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم». انتهى، والأمرُ كما قال.

٢ ـ ثم قال الإمامُ: «وأما الآحادُ فالإشكال عليه من وجوهٍ منها: أنَّ الرواة له مجروحون ليسوا سالمين عن القدح، بيانُه أنَّ أصلَ الكتب المصنفة في النحو

---

(١) هو أبو الثناء، شمس الدين، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي الأصبهاني، الشافعي: مفسِّر، متكلم، أُصولي، منطقي، عروضي، نحوي، صوفي. ولد بأصبهان، وأقام بدمشق مدّةً، وتوفي في القاهرة سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م.
من آثاره: «تشييد القواعد في التوحيد»، و«شرح الكافية لابن الحاجب»، و«شرح الساوية في العروض»، وغيرها. (الدرر الكامنة: ٤/ ٣٢٧؛ شذرات الذهب: ٦/ ١٦٥؛ البدر الطالع: ٢/ ٢٩٨).

واللغة «كتابُ» سيبويه وكِتابُ «العين». أما كتاب سيبويه فَقَدْحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أَظهرُ من الشمس، وأيضاً فالمُبرّد[١] كان من أجَلِّ البصريين، وهو أفرد كتاباً في القدح فيه. وأما كتاب «العين» فقد أطبقَ الجمهورُ من أهلِ اللغةِ على القدح فيه، وأيضاً فإن ابنَ جنِّي أورد باباً في كتاب «الخصائص» في قدح أكابر الأدباءِ بعضِهم في بعضٍ وتكذيب بعضِهم بعضاً، وأوردَ باباً آخر في أنَّ لغةَ أَهلِ الوبر أصَحُّ من لغة أهلِ المدر، وغرضُه من ذلكَ القدح في الكوفيين، وأوردَ باباً آخر في كلمات من الغريب لا يُعلَمُ أحدٌ أتى بها إلَّا ٱبْنُ أحمرٍ الباهلي[٢]. وروي عن رؤبَة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها؛ وعلى ذلك قال المازني[٣]: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم. وأيضاً فالأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة ومشهوراً بأنه كان يزيدُ في اللغة ما لم يكن منها. والعجبُ من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة، وكان هذا أوْلى. وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو، وأن يتفحَّصوا عن أحوال جَرْحِهم وتعديلهم كما فعلوا ذلك في رواية الأخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكُلِّية مع شدة الحاجة إليه، فإنَّ اللغةَ والنحوَ يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص». انتهى.

قال الأصبهاني: وأما قولُه: وأورد ابن جنِّي باباً في كلماتٍ من الغريب لم يأتِ بها إلَّا الباهلي فاعْلَمْ أنَّ هذا القدر وهو انفرادُ شخصٍ بنقلِ شيء من اللغة العربية لا يقدح في عدالته، ولا يلزَمُ مَنْ نَقَلَ الغريبَ أن يكونَ كاذباً في نقلِهِ، ولا

---

(١) هو أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي، المعروف بالمُبرَّد: أديب، نحوي، لغوي، إخباري، نسَّابة. ولد بالبصرة، وتصدّر للاشتغال ببغداد، وتوفي فيها سنة ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م. من آثاره: «المقتضب في النحو»، و«الاشتقاق»، و«المقصور والممدود»، وغيرها. (تاريخ بغداد: ٣/ ٣٨٠؛ وفيات الأعيان: ٤/ ٣١٣؛ معجم الأدباء: ٧/ ٨٠).

(٢) هو أبو الخطاب، عمرو بن أحمر بن العَمرَّد بن عامر الباهلي: شاعر مخضرم، عاش نحو تسعين عاماً، وعدّه ابن سلّام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين. توفي نحو سنة ٦٥هـ/ نحو ٦٨٥م. (طبقات ابن سلّام: ٥٨٠؛ الشعر والشعراء: ١/ ٢٧٣؛ المؤتلف والمختلف: ٥١).

(٣) هو أبو عثمان، بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني الشيباني: إمام في النحو، من أهل البصرة. توفي سنة ٢٤٩هـ/ ٨٦٣م. من آثاره: كتاب «الألف واللام»، و«التصريف»، و«العروض»، وغيرها. (وفيات الأعيان: ١/ ٢٨٣؛ معجم الأدباء: ٣/ ٥١).

قصدَ ابن جنِّي ذلك. وأمّا قول المازني: ما قيس... إلى آخره فإنه ليس بكذب ولا تجويز للكذب لجواز أن يرى القياس في اللغات، أو يُحملَ كلامه على هذه القاعدة وأمثالها، وهي أن الفاعلَ في كلام العرب مرفوعٌ، فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع. وأما قولُه: «إن الأصوليين لم يقيموا... إلى آخره»، فضعيف جدًّا وذلك أن الدليلَ الدالَّ على أن خبرَ الواحد حُجَّةٌ في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة آحاداً، وإذا وُجدت الشرائطُ المعتبرة في خبرِ الواحد، فلَعَلَّهم أهملوا ذلك اكتفاءً منهم بالأدلةِ الدالَّة على أنه حجة في الشرع. وأما قوله: «كان الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرواة...» إلى آخره فهذا حقٌّ، فقد كان الواجب أن يُفْعَلَ ذلك ولا وَجْهَ لإهماله مع احتمال كذب من لم تُعْلَمْ عدالته. وقال القرافي[١] في هذا لأخير: إنَّما أهملوا ذلك لأنَّ الدواعي متوفرة على الكذبِ في الحديث لأسبابه المعروفة الحاملةِ للواضعين على الوضع، وأما اللغة فالدواعي إلى الكذب عليها في غاية الضعف. وكذلك كتبُ الفقه لا تكاد تجد فروعها موضوعة على الشافعي، أو مالك[٢]، أو غيرهما. ولذلك جمع الناسُ من السُّنة موضوعاتٍ كثيرةً وجدوها، ولم يجدوا من اللغةِ وفروع الفقهِ مثل ذلك ولا قريباً منه. ولما كان الكذبُ والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماءُ فيها بالاعتمادِ على الكتبِ المشهورةِ المتداولةِ، فإنّ شهرتَهَا وتداوُلها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له فهذا هو الفرق».

ثم قال الإمام: والجواب عن الإشكالات كلِّها أنَّ اللغةَ والنحوَ والتصريفَ تنقسم إلى قسمين: قسم منه متواترٍ والعلمُ الضروريُّ حاصلٌ بأنه كان في الأزمنة الماضيةِ موضوعاً لهذه المعاني، فإنَّا نجد أنفسنا جازمةً بأن السماءَ والأرض كانتا مستعملتين في زمنِه ﷺ في معناهما المعروف، وكذلك الماء والهواء والنار وأمثالها، وكذلك لم يزل الفاعلُ مرفوعاً، والمفعولُ منصوباً، والمضافُ إليه

---

(١) هو أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبداللَّه الصنهاجي الأصل، البهنسي، المشهور بالقرافي: فقيه، أُصولي، مُفسِّر، ومشارك في عددٍ من العلوم. توفي سنة ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م. من آثاره: «الذخيرة في الفقه»، و«شرح التهذيب»، و«التنقيح في أصول الفقه»، وغيرها. (كشف الظنون: ١١، ١٨٦؛ إيضاح المكنون: ١/ ٧٢؛ معجم المؤلفين: ١/ ١٥٨).

(٢) هو أبو عبداللَّه، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري: إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، وإليه تُنسب المالكية كافةً. ولد بالمدينة، وتوفي فيها سنة ١٧٩هـ/ ٧٩٥م. من آثاره: «الموطأ». (الأعلام: ٥/ ٢٥٧).

مجروراً؛ وقسم منه مظنون، وهو الألفاظ الغريبة، والطريقُ إلى معرفتها الآحاد، وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول، والثاني فيه قليل جدًّا، فلا يتمسك به في القطعياتِ، ويتمسك به في الظنِّيات. انتهى.

خاتمة

قال الشيخُ بهاءُ الدين بنُ النحاسِ في «التعليقة»: النقلُ عَنِ النفي فيه شيءٌ، لأن حاصله أنني لم أسمعْ هذا، وهذا لا يدلُّ على أنه لم يكن.

تنبيه

بعد أن حررتُ هذا البابَ بفروعه وجَدْتُ ٱبنَ الأنباري قال في أصوله: أدلة النحو ثلاثةٌ: نقلٌ وقياسٌ واستصحابُ حالٍ، فالنقلُ هو الكلام العربي الفصيح المنقولُ بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة، وعلى هذا ليخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذًّا في كلامهم، نحو: الجزم بـ «لَنْ» والنصب بـ «لَمْ» والجر بـ «لَعَلَّ» ونصب الجزأَيْنِ بها، وبـ «لَيْتَ»، وهو ينقسم إلى تواترٍ وآحاد، فأما التواترُ فلغةُ القرآن، وما تواتر من السُّنَّة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، وأما الآحاد فما تفرَّد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرطُ التواتر، وهو دليل مأخوذ به، والأكثرون على أنه يفيد الظن. وشرط التواتر أن يبلغَ عددُ ناقليه عدداً لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب، وأمّا الآحاد فأن يكونَ ناقلُه عَدْلاً رجلاً كان أو امرأةً، حرًّا كان أو عبداً. كما يُشْتَرَطُ في نقل الحديثِ، لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله، فٱشْتُرِط في نقلها ما ٱشْتُرِطَ في نقله، فإن كان ناقلُ اللغة فاسقاً لم يُقْبَلْ نقلُه ويقبل نقلُ العدل الواحد وأهل الأهواء إلَّا أن يكونوا ممَّن يتدين بالكذب. وأما المرسل وهو الذي انقطع سندُه نحو أن يروي ٱبنُ دُرَيْد[1] عن أبي زيد، والمجهول وهو الذي لم يعرف ناقلُه نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي، فلا يُقبلان، لأن العدالة شرطٌ في قبول النقل، وانقطاع السند والجهل

(١) هو أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي: من أئمة اللغة والأدب. ولد في البصرة، وتوفي في بغداد سنة ٣٢١هـ/ ٩٣٣م. من آثاره: «الاشتقاق»، و«المقصور والممدود»، و«الجمهرة» في اللغة، وغيرها. (وفيات الأعيان: ٤/ ٣٢٣؛ تاريخ بغداد: ٢/ ١٩٥).

بالناقل يوجبان الجهلَ بالعدالة، فإنَّ من لم يُذْكَرِ ٱسمه أو ذُكِرَ ولم يُعْرَفْ أوْ لَم تُعْرَفْ عدالته فلا يُقْبَل نقله، وقيل: يُقبلان لأن الإرسال صدر ممَّن لو أسند لَقُبِل ولم يُتَّهم في إسناده، فكذلك في إرساله. فإن التهمة لو تطرّقت إلى إرساله لتطرّقت إلى إسناده؛ وإذا لم يُتَّهَمْ في إسناده فكذلك في إرساله. وكذلك النقل عن المجهول صدر مِمَّنْ لا يُتَّهَم في نقله، لأن التهمة لو تطرّقت إلى نقله عن المجهول لتطرّقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح، واختلف العلماء في جواز الإجازة، والصحيحُ جوازُها. هذا حاصل ما ذكره ابن الأنباري في ثمانية فصول من كتابه.

الكتاب الثاني

في الإجماع

والمراد به إجماعُ نحاة البلدين: البصرة والكوفة، قال في «الخصائص»: وإنما يكون حُجَّة إذا لم يخالفِ المنصوصَ، ولا المقيسَ على المنصوصِ، وإلّا فلا، لأنَّه لم يَرِدْ في قرآنٍ ولا سُنَّةٍ أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص بذلك في كُلِّ الأمة؛ وإنما هُوَ عِلْم مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه اللغة. فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن عِلَّة صحيحة وطريقٍ نَهْجَةٍ كان «خَلِيل» نفسه و«أبا عَمْرو» فكرِه، إلَّا أننا مع ذلك لا نسمحُ له بالإقدامِ على مخالفة الجماعة التي طال بحثُها، وتقدَّمَ نظرُها إلّا بعد إمعان وإتقان[١]. انتهى.

وقال في موضع آخر: يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس[٢] جوازَ تقديم خبر ليس عليها، فأحد ما يُحْتَجُّ به عليه أن يُقَالَ: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً؛ فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه. قال: ولعمري إن هذا ليس بموضع قطعٍ على الخصم لأن لِلإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالفْ نصًّا، قال: «فَمِمَّا جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، قولهم في: «هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» إنه من الشاذِّ الذي لا يُحْمَلُ عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأما أنا فعندي أنَّ في القرآن مثلَ ذلك نيِّفاً على ألفِ موضع! وذلك أنه على حذفِ المضاف، والأصل: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ» فجرى «خَرِبٍ» وصفاً على «ضَبٍّ» وإن كان في الحقيقة للجحر؛ كما تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ»، وإن كان القيام للأب لا للرجل، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء فأقيمت الهاء في مقامه فارتفعت، لأن المضافَ المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر الضمير

---

(١) الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٢) هو ثعلب، وقد سبق التعريف به.

المرفوع في نفس خرب[١]. انتهى. وقال غيره: إجماعُ النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تَرَدَّد فيه، وخرقه ممنوع ومن ثم رُدَّ. وقال ابن الخشاب[٢] في «المرتجل»: لو قيل: إن «مَنْ» في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً إجراءً لها مجرى «إن» الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكنَّ مخالفة المتقدمين لا تجوز. انتهى.

مسألة

إجماع العرب حُجَّة

وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك في «التسهيل»: اسْتُدِلَّ على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه، يقول الفرزدق:

[من البسيط]

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٣]

وردَّهُ المانعون بأنَّ الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يُصِبْ، ويُجابُ بأنَّ الفرزدق كان له أضدادٌ من الحجازيين والتميميين، ومِن مُنَاهُمْ أن يظفروا له بِزلَّة يُشَنِّعونَ بها عليه مبادرين لتخطئته ولو جرى شيء من ذلك لَنُقِل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله. انتهى.

فصل

في تركيب المذاهب

ممَّا يشبه تداخلَ اللغات السابق: تركيبُ المذاهب، وقد عقد له ابن جنِّي باباً

---

(١) الخصائص: ١/ ١٩١.

(٢) هو أبو محمد، عبداللَّه بن أحمد، المعروف بابن الخشَّاب: من علماء العربية، من أهل بغداد. توفي سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧٢م. من آثاره: «شرح اللمع لابن جنِّي»، و«حاشية على درَّة الغواص للحريري»، و«المرتجل في شرح الجمل للزجاجي»، وغيرها. (وفيات الأعيان: ٣/ ١٠٢؛ شذرات الذهب: ٣/ ٢٢١؛ هدية العارفين: ١/ ٤٥٦).

(٣) أوضح المسالك: ١/ ٣٩٥ (الشاهد ١٠٤)؛ الكتاب، سيبويه: ١/ ٦٠؛ ديوان الفرزدق: ١/ ٣١٣.

في «الخصائص»، ويشبهه في أصول الفقه إحداثُ قول ثالثٍ والتلفيقُ بين المذاهب.

قال ابن جِنِّي: وذلك أن تضمَّ بعضَ المذاهب إلى بعض، وتنتحلَ بين ذلك مذهباً ثالثاً، مثاله: أَنَّ المازني كان يعتقدُ مذهب يونس في ردِّ المحذوف في التحقير وإن غني المثال عنه، فيقول في تحقير «يَضَع» اسم رجل: «يُوَيْضِعُ»، وسيبويه إذا استوفى التحقير مثاله لا يردُّ فيقول: «يُضَيْعٌ». وكان المازني يرى رأيَ سيبويه في صرف نحو «جوارٍ» عَلَماً ويونس لا يصرفه، فقد تحصَّلَ إذاً للمازني مذهبٌ مُركّبٌ من مذهب الرجلَيْن: وهو الصرف على مذهب سيبويه والردّ على مذهب يونس، فيقول على مذهبه في تحقير اسم رجل سميته يَرَى: «رَأَيْتُ يُرَيْئِياً» فردَّ الهمزة من يرى إذْ أصله «يَرْأَى» على قول يونس، والصرف على قول سيبويه، ويونس يردّ ولا يصرف فيقول: «رَأَيْتُ يُرَيْئَى»، وسيبويه يصرف ولا يردُّ فيقول: «رَأَيْتُ يُرَيَّا» بإدغام ياء التحقير في الياء المنقلبة عن الألف، فقد عرف تركّب مذهب المازني عن مذهب الرجلين[١].

مسألة

الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث

قال أبو البقاء[٢] في «التبيين»: جاء في الشعر «لولاي» و«لولاك» فقال معظم البصريين: الياء والكاف في موضع جرٍّ، وقال الأخفش والكوفيون: في موضع رفعٍ، قال أبو البقاء: وعندي أنه يمكن أمران آخران: ١ ـ أحدهما: أن لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل، وإذا لم يكنْ عاملٌ لم يكُنْ عملٌ، وغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل؛ ٢ ـ وممكنٌ أن يُقَالَ موضعه نصبٌ لأنه من ضمائر المنصوب؛ ولا يلزم من ذلك أن يكون له عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: «عشرين درهماً» لا ناصب له على التحقيق وإنما هو مُشبَّه

(١) الخصائص: ٣/ ٧١.

(٢) هو أبو البقاء، عبداللَّه بن الحسين بن عبداللَّه العكبري الأصل، البغدادي، الأزجي الضرير، الحنبلي، مُحِبُّ الدين: نحوي، فقيه، لغوي، مُفسِّر، مُحدِّث، مُقرئ. ولد ببغداد، وتوفي فيها سنة ٦١٦هـ/ ١٢١٩م. من آثاره: «التلخيص في الفرائض»، و«الاستيعاب في الحساب»، و«اللباب في علل البناء والإعراب»، وغيرها. (إنباه الرواة: ٢/ ١١٦؛ شذرات الذهب: ٥/ ٦٧؛ هدية العارفين: ١/ ٤٥٩).

بالمفعول حيث كان فضلة، وكذلك قولهم: «لي ملؤُهُ عسلاً» فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق وإنما هو مُشبّه بما لَهُ عاملٌ؛ ومثلُ ذلك يمكن في «لولاي»، وهو أن يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر المنصوب، فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له وأن موضعه نصب، خلافُ الإجماع إذِ الإجماعُ منحصرٌ في قولَيْن: إما الرفع وإما الجرّ، والقولُ بحكم آخَرَ خلافُ الإجماع، وخلافُ الإجماع مردودٌ؛ فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن هذا من إجماعٍ مستفادٍ من السكوت، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه. والإجماع هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً. والثاني أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداثُ قول ثالث. هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة. وقد صنع مثلَ ذلك من النحويين على الخصوص أبو علي فإن له مسائل كثيرة قد سُبِق إليه بحكم، وأثْبَتَ هو فيها حكماً آخر؛ منها أن لفظة «كُلٍّ» لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأُوَل، وجَوَّزَ هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة في الحلبيات، واستدلَّ على ذلك بالقياس، فغير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث لوجود الدليل عليه. انتهى.

الكتاب الثالث

في القياس

قال ابن الأنباري في جدله: هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. انتهى. قال: وهو معظم أدلة النحو والمعوّلُ في غالب مسائله عليه كما قيل:

[الرمل]

«إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ»(١)

ولهذا قيل في حَدِّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وقال صاحب «المُسْتَوْفَى»: كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاعِ من علم آخر، قال: فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسُنَّة، وبعضه بالاستنباط والقياس؛ والطبُّ بعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم أُخَر؛ والهيئة بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة شهد بها الرَّصد؛ والموسيقى جُلُّها منتزعٌ من علم الحساب؛ والنَّحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرَّوِيَّة وهو التعليلات، وبعضه يُؤْخذ من صناعة أخرى كقولهم: الحرف الذي تُخْتَلَسُ حركته في حكم المتحرِّك لا الساكن فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركاتُ أنواعٌ: صاعدٌ عالٍ ومنحدرٌ سافلٌ ومتوسطٌ بينهما فإنَّه مأخوذ من صناعةِ الموسيقى. انتهى.

وقال ابن الأنباري في أصوله: اعْلَم أن إنكار القياس في النَّحو لا يتحقق لأن النحو كلَّه قياسٌ، ولهذا قيل في حده: النحو بالمقاييس المستنبطةِ من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعْلَم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته

---

(١) هذا صدر بيت الكسائي، وعجزه: «وبهِ في كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفعْ». (بغية الوعاة: ٢/ ١٦٤؛ إنباه الرواة: ٢/ ٢٦٧).

بالدلالة القاطعة، وذلك أنَّا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: «كَتَبَ زيدٌ» فإنه يجوز أن يُسْنَدَ هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة نحو: «عمروٍ» و«بشرٍ» و«أزْدَشيرَ»، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ. وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة، والناصبة والجارة، والجازمة، فإنه يجوز إدخال كلٍّ منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذرٌ. فلَوْ لَمْ يَجُزِ القياسُ، واقْتُصِرَ على ما ورد في النقل من الاستعمال لَبَقِيَ كثيرٌ من المعاني لا يمكن التعبيرُ عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجبَ أن يوضعَ وضعاً قياسِيًّا عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغةِ فإنها وُضِعَتْ وضعاً نقلياً لا عقلياً، فلا يجوز القياسُ فيها بل يُقْتَصَرُ على ما ورد به النَّقْلُ؛ ألا ترى أن القارورةَ سمِّيت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسَمَّى كلُّ مستقرٍّ فيه قارورة، وكذلك سمِّيَت الدارُ داراً لاستدارتها ولا يُسمَّى كلُّ مستدير داراً. انتهى.

أركان القياس

للقياس أربعة أركان: **أصلٌ** وهو المقيس عليه، **وفرعٌ** وهو المقيس، **وحكمٌ** **وعِلَّةٌ جامعة**. قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. انتهى. وقد عَقَدْتُ لهذه الأركان أربعة فصول.

الفصل الأول

في المقيس عليه وفيه مسائل

من شرط المقيس عليه أن لا يكون شاذًّا

المسألة الأولى: من شرطه أن لا يكون شاذًّا خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياسُ عليه كتصحيح «اسْتَحْوَذَ» و«اسْتَصْوَبَ» و«اسْتَنْوَقَ»، وكحذف نون التأكيد في قوله:

[المنسرح]

(إِضْـرِبَ عـنـك الـهـمـومَ طـارِقَـهـا)[١]

أي «إِضْرِبَنْ». ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف، وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله:

[الوافر]

(لَـهُ زَجَـلٌ كَـأَنَّـهُ صـوتُ حَـادٍ)[٢]

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على الوصل، ولا حد الوقف، لأن الوصل يجب أن يتمكَّن فيه واوه، كما تمكنت في قوله: «لَهُ زَجَلٌ»، والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً، فحذفُ الصلة وإبقاء الضمة منزلةً بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد قياساً؛ نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة؛ قال أبو علي: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، كذلك يجوز أن نقيسَ شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما لا فلا. قال ابن

(١) عجزه: «ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ». (الخصائص: ١/ ١٢٦).

(٢) صدر بيت للشماخ، وعجزه: «إذا طلب الوسيقة أو زمير». (الخصائص: ١/ ١٢٧؛ الكتاب، سيبويه: ١/ ٣٠).

جنِّي: فإن قيل: هلَّا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين، وإنما كان ارتجالاً فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرُهم فيه أوسع؟ قلنا: ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحوُ ما للمولدين من الترسل؛ رُوِي عن زُهَيْر أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين فكانت تسمَّى حَوْلِيَّاتِ زُهَيْر، وعن ابن أبي حفصة[١] قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر، وأُحَكِّكُها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس. وحكاياتهم في ذلك كثيرة، وأيضاً فإنَّ من المولدين من يرتجل[٢].

لا يقاس على الشاذِّ تَرْكاً

المسألة الثانية: كما لا يقاس على الشاذّ نُطقاً، لا يقاس عليه تَرْكاً، قال في «الخصائص»: إذا كان الشيء شاذًّا في السماع، مُطَّرداً في القياس تحاميت ما تحامتِ العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من «وَذَرَ» و«وَدَعَ» لأنهم لم يقولوهما، ولا مَنْعَ أن تستعمل نظيرهما نحو: «وَزَنَ» و«وَعَدَ» وإن لم تسمعهما أنت[٣]. انتهى.

ليس من شرطه الكثرة

المسألة الثالثة: ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له؛ مثال الأول قولهم في النسب إلى شَنوءَة: «شَنَئِيٌّ»، فلك أن تقول في رَكوبة: «رَكَبِيّ»، وفي حَلُوبة: «حَلَبِيّ»، وفي قتوبة: «قَتَبِيٌّ»، قياساً على شَنَئِيّ، وذلك أنهم أجروا فَعولَة مجرى فَعيلَة لمشابهتها إياها من أوجه: إنَّ كلًّا منهما ثلاثي، وإنَّ ثالثه حرف لين، وإن آخره تاء التأنيث، وإن فعولاً وفعيلاً يتواردان نحو: «أَثِيم» و«أَثُوم» و«رَحِيم» و«رَحُوم»، و«مَشِيٌّ» و«مَشُوٌّ»[٤]، ونَهِيٌّ عن الشيء وَنَهُوٌّ. فلمَّا استمرت حالُ فعيلة وفعولة هذا

(١) هو أبو الهندام، مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة: شاعر مُجوِّد، من أهل اليمامة. مدح المهدي والرشيد ومعن بن زائدة. توفي سنة ١٨٢هـ/ ٧٩٨م. (طبقات ابن المعتز: ٣٦؛ الأغاني: ١٠/ ٧٤؛ شذرات الذهب: ١/ ٣٠١).

(٢) الخصائص: ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٤) المَشِيُّ، والمَشُوُّ: الدواء المُسَهِّل.

الاستمرار جرت واو شَنُوءَة مجرى ياء حنيفة؛ فكما قالوا: «حَنَفِيّ» قياساً قالوا: «شَنَئِيّ» قياساً[١]. قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني شَنوءَة ـ فالجواب: إنه جميع ما جاء. قال في «الخصائص»: ما ألطف هذا الجواب! ومعناه أنَّ الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابِلُه، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم، وما ذكرناه من المناسبة بين فَعولة وفعيلة لم يَجُزْ في نحو ضرورة: «ضَرَرِي» ولا في حرورة: «حَرَرِيّ»، لأن باب فعيلة المضاعف نحو جليلة لا يقال فيه: «جَلَلِيّ» استثقالاً بل هو جليلي. ومثال الثاني قولهم في ثَقيف وقُرَيْش وسُلَيْم: «ثَقَفِيّ» و«قُرَشيّ» و«سُلَمِيّ»؛ فهو وإن كان أكثر من شَنَئِيّ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، ولا يقال في سَعيد: «سَعَدِيّ» ولا في كريم: «كَرَمِيّ»[٢].

أقسام القياس

المسألة الرابعة: القياس في العربية على أربعة أقسام: **حملُ فَرْع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدٍّ على ضِدٍّ.** وينبغي أن يُسَمَّى الأولُ والثالث قياس المساوي، والثاني قياسَ الأَوْلى، والرابع قياسَ الأَدْوَن.

فمن أمثلة الأول: إعلالُ الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد؛ فمن ذلك قولهم: «قِيَمٌ» و«دِيَمٌ» في قيمة وديمة، وزَوَجَةٌ وثَوَرَةٌ في زَوْج وثَوْر. ومن أمثلة الثاني: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته «كقُمْتُ قِيَاماً» و«قَاوَمْتُ قِوَاماً». وفي «الخصائص» من حَمْلِ الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، تجويزُ سيبويه في قولك: «هَذَا الْحَسَنُ الوَجْهِ» أن يكون الجرُّ في الوجه تشبيهاً بالضاربِ الرجلِ الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً بالحسنِ الوجه، قال: فإن قيل: وما الذي سوَّغ لسيبويه هذا، وليس مما رواه عن العرب، وإنما هو شيء رآه وعلّل به؟ قيل: يدُلّ على صحته ما عُرِفَ من أنَّ العربَ إذا شبَّهت شيئاً بشيء مَكَّنَتْ ذلك الشَّبَه الذي لهما وَعَمَرَتْ به الحالَ بينهما؛ ألا تراهم لمَّا شبَّهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شَبَّهوا

(١) الخصائص: ١/ ١١٥.
(٢) الخصائص: ١/ ١١٦.

ٱسم الفاعل بالفعل فأعملوه. ولما شَبَّهوا الوقفَ بالوصل في نحو قولهم: (عليه السلامُ والرَّحْمَتْ)، وقوله:

[مشطور الرجز]

(الـلَّـه نَـجَّـاكَ بِـكَـفَّـي مَـسْـلَـمَـتْ)[١]

كذلك أيضاً شبهوا الوصلَ بالوقف في قولهم (سَبْ سَبًّا وَكَلْ كَلّا)، وكما أجروا غيرَ اللازم مجرى اللازم في قوله:

[البسيط]

(فَـقُـلْـتُ أَهْـيَ سَـرَتْ أَمْ عَـادَنـي حُـلُـمُ)[٢]

وقوله:

[الوافر]

(وَمَـنْ يَـتَّـقْ فَـإِنَّ الـلَّـه مَـعْـهُ)[٣]

كذلك أجروا اللازم مجرى غيره في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡيِۦَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠]، فأجرى النصبَ مجرى الرَّفع الذي لا تلزم فيه الحركة، ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً، وكما حُمِلَ النَّصْبُ على الجرِّ في المثنى والجمع حُمِلَ الجر على النَّصب في ما لا ينصرف، وكما شُبِّهتِ الياءُ بالألف في قوله:

[الرجز]

(كَـأَنَّ أَيْـدِيـهِـنَّ بِـالـقَـاعِ الـقَـرِقْ)[٤]

حملت الألف على الياء في قوله:

[الرجز]

(وَلَا تَـرَضَّـاهَـا وَلَا تَـمَـلَّـقِ)[٥]

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٠٤؛ لسان العرب: (ما)، وينسب فيهما لأبي النجم.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٠٥، وصدره: «فَقُمْتُ للطيفِ مرتاعاً وأَرَّقني». ويُنسب البيت لزيادة بن حمل، وقيل: لزيادة بن منقذ، وقيل: للمرار بن منقذ، واللَّه أعلم.

(٣) البيت في لسان العرب: (أوب) و«وقى» من دون نسبة؛ وعجزه: «وَرِزْقُ اللَّه مُؤتابٌ وغادي».

(٤) الرجز في الخصائص: ١/ ٣٠٦، ولسان العرب (قرق) من غير نسبة؛ وبعده: «أيدي نِسَاءٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ». القَرِقُ: المكان المستوي لا حجارة فيه. الوَرِقُ: الدراهم.

(٥) عجز بيت في الخصائص: (١/ ٣٠٧)، وصدره:

«إذا الـعـجـوزُ غَـضِـبَـتْ فَـطَـلِّـقِ»

كما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله:

[البسيط]

(قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ)[١]

وضع المتصل موضع المنفصل في قوله:

[البسيط]

(إِلَّاكِ دَيَّارُ)[٢]

فلما رأى سيبويه العربَ إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لهما، وتتميماً لمعنى الشبه بينهما ـ حكم أيضاً بأن «الحَسَنَ الوَجْهِ» محمول على «الضَّارِبِ الرجلِ»؛ ولمَّا كان النحاةُ بالعرب لاحقين وعلى سَمْتِهِم آخذين، جاز لهم أن يَرَوْا فيه نحو ما رَأَوْا، ويحذوا على أمثلتهم التي حَذَوْا؛ قال: ومن حَمَلَ الأصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهي أصول، حملاً على حذفِ الحركات له وهي زوائد، وحَمْلُ الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو أصل عليهما، وحَمْلُ «لَيْسَ» و«عَسَى» في عدم التصرف على «مَا» و«لَعَلَّ» كما حُمِلَتْ «مَا» على «ليس» في العمل[٣]. انتهى.

وفي «التذكرة» لأبي حيَّان: ذكر بعضهم أنه إنما اشْتُرِطَ اتحادُ الزمان في عطفِ الفعل على الفعل لأن العطفَ نظير التثنية؛ فكما لا يجوز تثنية المُختلفَيْن لا يجوز عطف المختلِفَيْنِ في الزمان؛ قال أبو حيَّان: وهذا مِنْ حَمْلِ الأصل على الفرع لأن العطف أصلُ التثنية إلَّا أن يُدَّعى أنه في الفعل نظير التثنية في الاسم.

وأما الثالث فالنظير إمَّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما، فمن أمثلة الأول: زيادة «إِنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ «ما» النافية، ودخول

---

(١) هذا جزء بيتٍ لأمية بن أبي الصلت، وتمامه:

بالوارثِ الباعثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إياهُمُ الأرضُ في دَهْرٍ دَهَارِير

(الخصائص: ١/ ٣٠٧).

(٢) هذا جزء بيت ورد في الخصائص: ١/ ٣٠٧، من غير نسبة، وتمامه:

فما نُبالي إذا ما كُنْتِ جَارَتَنا ألَّا يُجاوِرُنا إلَّاكِ دَيَّارُ

والبيت في أوضح المسالك: ١/ ١١٧ (الشاهد ٢١).

(٣) الخصائص: ١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٧.

«لام الابتداء» على «ما» النافية حَمْلاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة، وتوكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها في اللفظ على الناهية، وحذف فاعل «أَفْعِلْ به» في التعجب لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب «حذامِ» على الكسر تشبيهاً له بـ «دَرَاكِ» و«تَرَاكِ»، وبناء «حاشا» الاسمية لشبهها في اللفظ «بحاشا» الحرفية. ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج.

ومن أمثلة الثاني: جواز «غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ» حملاً على «مَا قَامَ الزَّيْدَانِ» لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يَجُزْ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر، ومنها إهمال «أن» المصدرية مع المضارع حملاً على «ما» المصدرية.

ومن أمثلة الثالث: اسم التفضيل، وأفعل في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك، قال الجوهري[(١)]: ولم يسمع تصغيره إلا في «أَمْلَح» و«أَحْسَن» ولكنِ النحويون قاسوه في ما عداهما.

وأما الرابع: فمن أمثلته النصب بـ «لم» حملاً على الجزم بـ «أَنْ» فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.

وفي الجزولية[(٢)]: قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله، مثال الأول: «لَمْ يَضْرِبِ الرَّجُلَ» حمل الجزم على الجر، مثال الثاني: «اضْرِبِ الرَّجُلَ» حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب، ومثال الثالث: «اضْرِبِ الرَّجُلَ» حمل

---

(١) هو أبو نصر، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الفارابي: لغوي، أديب، خطّاط. أصله من فاراب، ورحل إلى العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، ثم انتقل بعد طوافٍ في البلاد إلى خراسان، فنيسابور، حيث ظلَّ مقيماً حتى وفاته سنة ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م. من آثاره: «تاج اللغة وصحاح العربية»، و«المقدمة في النحو»، و«العروض»، وغيرها. (يتيمة الدهر: ٤/ ٤٦٨؛ النجوم الزاهرة: ٤/ ٢٠٧؛ شذرات الذهب: ٣/ ١٤٣).

(٢) الجزولية: مقدمة في النحو، منسوبة إلى عيسى بن عبد العزيز بن بللبخت الجزولي، المراكشي، البربري، النحوي، اللغوي، المتوفى سنة ٦١٠هـ/ ١٢١٣م. (معجم المؤلفين: ٨/ ٢٧).

السكون فيه على الكسر الَّذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للسكون.

هل يجوز تعدّد الأصول؟

المسألة الخامسة: اختُلِفَ هل يجوزُ تعدد الأصول المقيس عليها لفرعٍ واحد؟ والأصح نعم، ومن أمثلة ذلك «أيّ» في الاستفهام والشرط فإنها أعربت حملاً على نظيرتها «بَعْض» وعلى نقيضها «كُلّ».

الفصل الثاني

في المقيس

وهل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا؟

قال المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعضَ فَقِسْت عليه غيرَه، فإذا سمعت: «قَامَ زَيْدٌ» أجزت «ظَرُفَ بِشْرٌ» و«كَرُمَ خَالِدٌ». قال أبو علي: وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق اللام ما شئت، كقولك: «خَرْجَجَ» و«دَحْلَلَ» و«ضَرْبَبَ» من «خَرَجَ» و«دَخَلَ» و«ضَرَبَ» على مثال: «شَمْلَلَ» و«صَعْرَرَ». قال ابن جنّي: وكذلك تقول في مثال صَمَحْمَحٍ من الضرب: «ضَرَبْرَبٌ»، ومن القتل: «قَتَلْتَلٌ»، ومن الشرب: «شَرَبْرَبٌ»، ومن الخروج: «خَرَجْرَجٌ»؛ وهو من العربية بلا شك، وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف. قال: فإن قيل: فقد منع الخليل لما أنشد:

[الرّجز]

(تَرَافَعَ العِزُّ بِنَا فَأَرْفَنْعَعَا)[١]

قياساً على قول العجاج:

[الرجز]

(تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا)[٢]

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية، فالجواب أنه إنما أنكر ذلك لأنه في ما لَامُهُ حرفٌ حَلْقِيّ، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامه حرفُ حَلْق،

(١) الخصائص: ١/ ٣٦٠.
(٢) الخصائص: ١/ ٣٦٠.

خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم مستثقل. قال: فثبت إذاً أن كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج[١] ورؤبة: إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأتِ به مَنْ قَبلهما، قال: وذكر أبو بكر[٢] أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها وهذا تثبيت اللغة بالقياس. وقال في موضع آخر من «الخصائص»: من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، نحو قولك في بناء مثل جعفر من ضرب: «ضَرْبَب»، وهذا من كلام العرب. ولو بنيت منه: «ضَوْرَبَ» أو «ضَيْرَبَ» لم يكن من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً[٣]. انتهى.

(١) هو أبو الشعثاء، عبداللَّه بن رؤبة التميمي، المعروف بالعجّاج: راجز مجيد، متين السبك. ولد ونشأ بالبصرة، وعدّه الجاحظ أرجز الناس. (الشعر والشعراء: ٢/ ٤٩٣؛ البيان والتبيين: ١/ ٣٥٦؛ معجم الشعراء في لسان العرب: ٢٣٦).

(٢) هو أبو بكر بن السراج، وقد سبق التعريف به.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٥٧.

الفصل الثالث

في الحكم

فيه مسألتان:

الأولى: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب؛ وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟ ظاهر كلامهم نعم، وقد ترجم عليه في «الخصائص» باب الاعتلال بأفعالهم. قال: من ذلك أن تقول إذا كان الاسم الفاعل، على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو له، صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يتحمل الضمير، فما ظنُّك بالصفة المشبهة بالاسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات.

الثانية: قال ابن الأنباري: اختُلِفَ في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فأجازه قوم لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون، لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً؟ وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرع لشيء أصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة، وكذلك «لات» فرع على «لا»، و«لا» فرع على «ليس»، فـ «لا» أصلٌ لـ «لات» وفرع على «ليس»، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة. ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أنَّ «إلَّا» تنصب المستثنى فتقول: حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ «يا» في النداء، فإن إعمال «يا» في النداء مختلف فيه فمنهم من قال: إنه العامل، ومنهم من قال: فعل مُقدَّر.

الفصل الرابع

في العلة

وفيها مسائل:

الأولى: قال صاحب «المستوفى»: إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوامِّ من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع. ولا بُدَّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كُلَّها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلّ وعلا، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب. وقال ابن جنِّي في «الخصائص»: اعلم أن علل النحويين أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي إعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كُلَّه أو غالبه مما تُدْرَكُ علته، وتظهر حكمته؛ قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[1]. انتهى.

نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة. قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبّدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع.

وفي موضع آخر من «الخصائص»: لا شك أن العرب قد أرادت من العلل

(١) الخصائص: ١/ ٤٨.

والأغراض ما نسبناه إليها، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لبٍّ أن يعتقد أن هذا كلّه اتفاق وقع، وتواردٌ اتجه؟ فإن قلت: فلعله شيء طُبِعوا عليه من غير اعتقاد لعلَّة، ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم، بل لأن آخر منهم حذا على ما نهج للأول فقام به، قيل: إن اللَّه إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة الوضع فيه، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها؛ فإن قلت: كيف تدّعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر، ألا ترى إلى الخلاف في «ما» الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟ قيل: هذا القدر والخلاف لقلته مُحْتَقَرٌ غير مُحْتَفَلٍ به، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه. وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم، وكلٌّ منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئاً منها، فهل ذلك إلَّا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون؟ ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلَّته إلّا وله وجه من القياس يُؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً وحثواً مهيلاً[١] لكثر خلافها، وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحروف الجزم، وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي[٢].

الثانية: في أقسام العلل: قال أبو عبداللَّه الحسين بن موسى الدينوري الجليس[٣] في كتابه «ثمار الصناعة»: اعتلالات النحويين صنفان: علَّة تطَّرِدُ على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلَّة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تَدَاولاً، وهي واسعة الشُّعَب إلَّا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: عِلَّةُ سماع، وعِلَّةُ تشبيه، وعلَّة استغناء، وعلَّة استثقال، وعلَّة فرق، وعلَّة توكيد،

(١) الحَشْوُ (من الكلام): الفضل الذي لا خير فيه. مكيل: من كال الشيءَ: حدَّد مقداره بكيلةٍ، أو مكيال. الحَثْوُ: من حثا التراب ونحوه حَثْواً: هاله. المهيل: ما يُهال من رملٍ ونحوه؛ وقد هال فلان الرمل: دفعه وأرسله دون أن يرفع عنه يده، أو حرّك أسفله فتساقط من أعلاه.

(٢) الخصائص: ١/ ٢٣٧.

(٣) وردت ترجمته سابقاً.

وعلَّة تعويض، وعلَّة نظير، وعلَّة نقيض، وعلَّة حمل على المعنى، وعلَّة مشاكلة، وعلَّة معادلة، وعلَّة قرب ومجاورة، وعلَّة وجوب، وعلَّة جواز، وعلَّة تغليب، وعلَّة اختصار، وعلَّة تخفيف، وعلَّة دلالة حال، وعلَّة أصل، وعلَّة تحليل، وعلَّة إشعار، وعلَّة تضادّ، وعلَّة أَوْلَى.

وشرح ذلك التاجُ بن مكتوم[1] في «تذكرته» فقال: قوله علَّة سماع مثل قولهم: «امرَأَةٌ ثَدْيَاءُ» ولا يقال: «رَجُلٌ أَثْدَى»، ليس لذلك علَّة سوى السماع؛ وعلَّة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف؛ وعلَّة استغناء كاستغنائهم بـ «ترَكَ» عن «وَدَعَ»؛ وعلَّة استثقال كاستثقالهم الواو في «يَعِدُ» لوقوعها بين ياء وكسرة؛ وعلَّة فرق وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى؛ وعلَّة توكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه؛ وعلَّة تعويض مثل تعويضهم الميم في «اللَّهُمَّ» من حرف النداء؛ وعلَّة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره؛ وعلَّة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ «لا» حملاً على نقيضها «إنَّ»؛ وعلَّة حمل على المعنى مثل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ذَكَّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حَمْلاً لها على المعنى وهو الوعظ؛ وعلَّة مشاكلة مثل قوله: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا﴾ [الإنسان: ٤]؛ وعلَّة معادلة مثل جرِّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم؛ وعلَّة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وضمّ لام للَّه في: «الْحَمْدُ للَّه» لمجاورتها الدال، وعلّة وجوب وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه؛ وعلَّة جواز وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها؛ وعلَّة تغليب مثل: ﴿وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]؛ وعلَّة اختصار مثل باب الترخيم و«لَمْ يَكُ»؛ وعلَّة تخفيف كالإدغام؛ وعلَّة أصل كـ «اسْتَحْوَذَ» و«يُؤَكْرِمُ» وصرف ما لا ينصرف؛ وعلَّة أَوْلَى كقولهم: إن الفاعل أَوْلَى برتبة التقديم من المفعول؛ وعلَّة

---

(١) هو أبو محمد، تاج الدين، أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي، الحنفي، المعروف بابن مكتوم: لغوي، نحوي، مشارك في بعض العلوم. توفي سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م. من آثاره: «شرح الكافية لابن الحاجب في النحو»، و«شرح الهداية في الفقه». (الدرر الكامنة: ١/ ١٧٥؛ شذرات الذهب: ٦/ ١٥٩).

دلالة حال كقول المستهلِّ: «الهِلَالُ» أي: «هذا الهِلَالُ» فحذف لدلالة الحال عليه؛ وعلَّة إشعار كقولهم في جمع موسى: مُوسَوْنَ بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنَّ المحذوف ألف؛ وعلَّة تضادّ مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدَّمَتْ وأُكِّدَتْ بالمصدر أو بضميره: لَمْ تُلْغَ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد؛ قال ابن مكتوم: وأمَّا عِلَّة التحليل فقد اعتاصَ عَلَيَّ شرحها وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيه شيء. وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ[١]: قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية «كَيْفَ» بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى. انتهى.

وأما الصنف الثاني فلم يتعرَّض له الجليس ولا بيَّنه، وقد بيَّنه ابن السراج في الأصول فقال: اعتلالات النحويين ضربان: ضربٌ منهما هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوعٌ، وكلُّ مفعول منصوب، وضربٌ يسمى عِلَّةَ العِلَّةِ مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.

وقال ابن جنّي في «الخصائص»: هذا الذي سمَّاه عِلَّة العلَّة إنما هو تَجوُّزٌ في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة؛ ألا ترى أنه إذا قيل: فلِمَ ٱرْتَفَعَ الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه؛ ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا «قَامَ زَيْدٌ»: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مُغنياً عن قوله: إنما ارتفع لأنه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رُفِعَ الفاعل[٢].

في العلّة الموجبة والعلّة المجوزة:

الثالثة: قال في «الخصائص»: أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها كنصب

---

(١) هو أبو عبداللَّه، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، الحنفي، المعروف بابن الصائغ: أديب، ناثر، ناظم، لغوي، نحوي، فقيه، مُحدِّث. توفي سنة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م. من آثاره: «الثمر الجني في الأدب السني»، و«مجمع الفرائد ومنبع الفوائد»، و«شرح الألفية لابن مالك»، وغيرها. (الدرر الكامنة: ٣/ ٤٩٩؛ شذرات الذهب: ٦/ ٢٤٨؛ هدية العارفين: ٢/ ٩٩).

(٢) الخصائص: ١/ ١٧٣.

الفضلة أو ما شابهها، ورفع العمدة وجر المضاف إليه وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب. وضرب آخر يسمى علَّة وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّزُه ولا يوجبه، من ذلك أسباب الإمالة فإنها علَّة الجواز لا الوجوب، وكذا علة قلب واو وُقِّتَتْ همزة وهي كونها انضمت ضمًّا لازماً، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً فَعِلَّتُها مُجَوِّزَةٌ لا موجبة، قال: وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوزُ جعله بدلاً وحالاً، وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ» و«رَجُلاً صَالِحاً»، فإن علَّته لجواز ما جاز لا لوجوبه[1]. انتهى.

فظهر بهذا الفرق بين العلَّة والسبب، وأنَّ ما كان موجباً يُسمّى علَّةً وما كان مجوِّزاً يُسمَّى سبباً.

وقال في موضع آخر: اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومنصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل فإنها وإن تقدمت علل الفقه فأكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق، فلو تكلف مكلّفٌ نقضَها لكان ذلك ممكناً وإن كان على غير قياس مستثقلاً، كما لو تكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد ونصب الفاعل ورفع المفعول، وليست كذلك علل المتكلمين، لأنها لا قدرة على غيرها، فإذاً علل النحويين متأخرة عن علل المتكلِّمين، متقدمة على علل المتفقهين؛ إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان: واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين، والآخر ما يمكن تحمله لكن على استكراه وهذا لاحق بعلل الفقهاء. فالأول ما لا بد للطبع منه كقلب الألف واواً للضمة قبلها وياء للكسرة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدَّتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلَّا مفتوحاً، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن، والثاني ما يمكن النطق به على مشقة، كقلب الواو ياء بعد الكسرة إذ يمكن أن تقول في عصافير: عَصَافُور ولكن يكره.

قلت: ومن الأول تقدير الحركات في المقصور ومن الثاني تقدير الضمة والكسرة في المنقوص.

---

(١) الخصائص: ١/ ١٦٤.

وقال في موضع آخر: اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب مُحمَّد بن الحَسَن[١]، وجمعوها منها بالملاطفة والرفق.

إثبات الحكم بالنص أم بالعلة؟

الرابعة: قال ابن الأنباري: اختلفوا في إثبات الحكم في محل النص بماذا ثبت بالنص أم بالعلَّة؟ فقال الأكثرون بالعلَّة لا بالنص، لأنه لو كان ثابتاً به لا بها لأدى إلى إبطال الإلحاق وسدّ باب القياس، لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، فإذا فُقِدَت العلَّة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقتبساً من غير أصل وذلك محال؛ ألا ترى أنَّا لو قلنا: إن الرفع والنصب في نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» بالنص لا بالعلَّة لبطل الإلحاق بالفعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز. وقال بعضهم: ثبت في محل النص بالنص، وفيما عداه بالعلَّة، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلَّة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستدل لذلك بأن النص مقطوع به، والعلَّة مظنونة؛ وإحالة الحكم على المقطوع به أَوْلى من إحالته على المظنون. ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلَّة معاً لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة مُحالٌ. وأجيب عن هذا الاستدلال بأن الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلَّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظنُّ أنَّ العلَّة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظنُّ لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل هما متغايران فلا منافاة. انتهى كلام ابن الأنباري.

العلَّة إما بسيطة وإمّا مركّبة

الخامسة: العلَّة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك، وقد تكون مركبة من عدة

---

(١) هو أبو عبداللَّه، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، الحنفي: فقيه، مجتهد، مُحدِّث. ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وأقام ببغداد، وتوفي في الريّ سنة ١٨٩هـ/ ٨٠٥م. من آثاره: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، وكلاهما في الفقه الحنفي. (تاريخ بغداد: ٢/ ١٧٢؛ وفيات الأعيان: ٤/ ١٨٤؛ شذرات الذهب: ١/ ٣٢١).

أوصاف اثنين فصاعداً كتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلَّة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جداً. وقد يُزاد في العلَّة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح.

وقال ابن النحاس في «التعليقة»: علَّل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم بعلَّة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلَّا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من هند بنت عاصم على لغة من صرف هنداً وإن لم يَلْتَقِ هنا ساكنان، وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله. ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلَّة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما عُلِّلَ به أوَّلاً.

ومن العلل المركبة قولُ الزمخشري[1] في «المُفصَّل» في «الذي»: ولاستطالتهم إياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا: اللَّذِ بحذف الياء، ثم اللَّذْ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجْتَزَوْا بلامِ التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في التي.

وقال ابن النحاس: إنما التزموا الفصل بين «أَنْ» إذا خُفِّفَتْ وبين خبرها إذا كان فعلاً لعلَّة مركبة من مجموع أمرين: وهما العِوَض من تخفيفها وإيلاؤها ما لم يكن يليها.

من شرط العلَّة
أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه

السادسة: من شرط العلَّة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثم خطَّأَ ابن مالك البصريين في قولهم: إنَّ علَّة إعراب المضارع مشابهتُهُ

---

(١) هو أبو القاسم، جار اللَّه، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري: محدِّث، متكلم، نحوي، مفسِّر، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ناثر. ولد بزمخشر (من قرى خوارزم)، وتفقَّه ببغداد، وجاور بمكة، وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ٥٣٨هـ/ ١١٤٤م. من آثاره: «الكشاف عن حقائق التنزيل»، و«أساس البلاغة»، و«الفائق في غريب الحديث»، وغيرها. (شذرات الذهب: ٤/ ١١٨؛ وفيات الأعيان: ٥/ ١٦٨؛ النجوم الزاهرة: ٥/ ٢٧٤؛ إيضاح المكنون: ١/ ٦٧).

للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها إلّا الإعراب؛ تقول: «مَا أَحْسَن زَيْدٌ» فيتحملُ النفيَ والتعجُّب والاستفهام؛ فإن أردتَ الأول رفعت زيداً أو الثاني نصبته أو الثالث جررته. فلا بد أن تكون هذه العلَّة هي الموجبة لإعراب المضارع فإنك تقول: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ» فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط، والثاني مستأنف. ولا يُبيِّن ذلك إلّا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول، وتنصبه إن أردت الثاني، وترفعه إن أردت الثالث.

هل يعلّل بالعلّة القاصرة؟؟

السابعة: قال ابن الأنباري: اختلفوا في التعليل بالعلَّة القاصرة: فجوَّزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلَّة في قولهم: «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ» و«عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»؛ فإنَّ «جَاءَتْ» و«عَسَى» أُجريا مجرى «صار» فَجُعِلَ لهما اسمٌ مرفوع وخبرٌ منصوب، ولا يجوز أن يجريا مجرى صار في غير هذين الموضعين، فلا يقال: «مَا جَاءَتْ حالَتُكَ» أَي صارت، و«لا جَاءَ زَيْدٌ قَائِماً» أيْ صارَ زيدٌ قائماً، وكذلك لا يقال: «عَسَى الغُوَيْرُ أَنْعُماً» ولا «عَسَى زَيْدٌ قائِماً» بإجرائه مجرى صار، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإحالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكن ذلك علماً للصحة فلا أقلَّ من أن لا يكون علماً على الفساد؛ وقال قوم: إنها علَّة باطلة لأن العلَّة إنما تراد للتعدية وهذه العلَّة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها، لأنها لا ضرورة لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها. وأجيب بأنّا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية فإن العلَّة إنما كانت علَّة لإحالتها ومناسبتها لا لتعديتها، ولا نسلم أيضاً عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه، وتفيد أنه ممتنعٌ ردُّ غير المنصوص عليه، وتفيد أيضاً أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلَّة. انتهى كلام ابن الأنباري.

وقال ابن مالك في شرح «التسهيل»: عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات في ما هو ككلمة واحدة، وهذه العلَّة ضعيفة لأنها قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي

«كانْطَلَقَ» و«انْكَسَرَ» ولا تتوالى فيه والسكون عام في الجميع. انتهى. فمنع العلَّة القاصرة.

التعليل بعلتين

الثامنة: قال في الخصائص: يجوز التعليل بعلتين، ومن أمثلة ذلك قولك «هؤُلَاءِ مُسْلِميَّ» فإن الأصل «مُسْلِمويَ» فقلبت الواو ياء لأمرين كلٍّ منهما موجب للقلب: **أحدهما** اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون، **والآخَرُ** أن ياء المتكلم أبداً يكسر الحرف الذي قبلها، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها ليمكن كسر ما تليه. ومن ذلك قولهم «سيٌّ» في «لَا سِيَّمَا» أصله «سِوْيٌّ» قلبت الواو ياء إن شئت لأنها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة، وإن شئت لأنها ساكنة قبل ياء، فهاتان علَّتان إحداهما كعلَّة قلب «مِيزَان» والأخرى كعلَّة «طَيّ» و«لَيّ» مصدري طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ، وكلٌّ منهما مُؤَثِّرة[1].

وقال في موضع آخر: قد يكثر الشيء فيسأل عن علَّته كرفع الفاعل ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء وآخرون إلى غيره، فيجب إذاً تأمل القولين واعتقادُ أقواهما ورفض الآخر، فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين. انتهى.

وقال ابن الأنباري: اختلفوا في تعليل الحكم بعلَّتين فصاعداً، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز لأن هذه العلَّة مشبهة بالعلَّة العقلية، والعلَّة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلَّا بعلَّة واحدة، فكذلك ما كان مُشَبَّهاً بها، وذهب قوم إلى جوازه، وذلك مثل أن يدلّ على كون الفاعل منزلاً منزلة الجزء من الفعل بعلل كونه يسكن لام الفعل في نحو «ضَرَبْتُ»، وبمنع العطف عليه إذا كان ضميراً متصلاً، ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة، واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وقولهم في النسب إلى كنت: «كُنْتيّ»، وقولهم «حَبَّذا» بالتركيب «لَا أُحَبِّذُهُ» أي لا أقول: «حَبَّذَا»، وقولهم في «مَحَصْتُ»: «مَحَصْطُ» بالإبدال طاء لتجانس الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتين، فهذه ثماني علل. واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلَّة ليست موجبة، وإنما هي أمارة ودلالة على

(١) الخصائص: ١/ ١٧٤.

الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل؛ وأجيب بأنه إن كان المعنى أنها ليست موجبة كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلّا بالحركة، والعالمية لا تُعلَّل إلّا بالعلم فَمُسَلَّمٌ، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع، فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية ينبغي أن تجرى مجراها. انتهى.

تعليل حكمين بعلَّة واحدة

التاسعة: يجوز تعليل حكمين بعلَّة واحدة، قال في «الخصائص»: سواءٌ لم يتضادا أو تضادا كقولهم: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» فإنه يستدل به على أن الجارَّ معدودٌ من جملة الفعل، ووجه الدلالة منه أن الباء فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو: «أَمْرَرْتُ زَيْداً». فكما أن همزة أفعل موضوعة فيه كائنة من جملته فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يُعَدَّ من جملته لمعاقبة ما هو من جملته؛ ويستدل به أيضاً على ضدِّ ذلك، وهو أن الجارَّ جارٍ مجرى بعض ما جَرَّهُ بدليل أنه لا يفصل بينهما، فهذان تقديران مختلفان مقبولان في القياس، مُتَلقّيان بالبشر والإيناس. وقال في موضع آخر: باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه. هذا باب ظاهره التدافع وهو مع استقرائه صحيح واقع وذلك كقولهم: «القَوَدُ» و«الحَوَكَةُ» فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأنَّ فعَلاً فَعَال. فكما صح «جَوَابٌ وَهُيَامٌ» صح باب القَوَدِ والغَيَبِ ونحوه. فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ[1]. انتهى.

في دور العلّة

العاشرة: في دور العلَّة، قال في «الخصائص»: هو نوع ظريف. ذهب المبرّد في وجوب إسكان لام نحو: ضَرَبْتُ إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير لئلا تتوالى أربع حركات. وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك إلى أنها لسكون ما قبله، فاعتل لهذا بهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا، قال: وهو نظير ما أجازه سيبويه في جرِّ

(١) الخصائص: ٣/ ٥١.

الوجه من قولك: «الحَسَنُ الوجهِ»، وأنه جعله تشبيهاً «بالضَّارِبِ الرَّجُلِ» مع أنه جرَّ الرجل تشبيهاً بالحَسَنِ الوَجْهِ. إلَّا أن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرَّد لأن الشيء لا يكون علَّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكونَ عِلَّة علّته أبعد[١].

في تعارض العلل

الحادية عشرة: قال في «الخصائص»: هو ضربان: **أحدهما** حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر، **والآخر** حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان. فالأول ذُكِرَ في التعليل بعلَّتين، والثاني كإعمال أهل الحجاز «ما» وإهمال بني تميم لها. فالأولون لمَّا رأَوْها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إياها، أجْرَوْها في الرفع والنصب مُجْراها، والآخرون لمَّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقبلة بنفسها، ومباشرة كل واحد من جزأيها، أَجْرَوْها مجرى هَلْ؛ ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياساً من الحجاز، وكذلك «لَيْتَمَا» من ألغاها ألحقها بأخواتها ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها «ما»، وفرق بينها وبين أخواتها بأنها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف، وكذلك «هلُمَّ» ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات، وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتباراً لأصل ما كانت عليه[٢].

التعليل بالأمور العدمية

الثانية عشرة: يجوز التعليل بالأمور العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك.

خاتمة: علل النحو مستنبطة وهي تعليمية وقياسية وجدليَّة. قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب «إيضاح علل النحو»: القول في علل النحو: أقول أولاً: إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييسَ، وليست كالعلل الموجبة إلا المعلومة لها ليس من تلك الطريق. وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: **علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.**

---

(١) الخصائص: ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) الخصائص: ١/ ١٦٦.

فأمَّا **التعليمية** فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعليم كلام العرب. لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا «قامَ زَيْدٌ فَهوَ قَائِمٌ» و«رَكِبَ عَمْروٌ فَهُوَ رَاكِبٌ»، فعرفنا اسم الفاعل، قلنا: «ذَهَبَ فَهُوَ ذَاهِبٌ»، و«أَكَلَ فَهُوَ آكِلٌ»، ومن هذا النوع من العلل قولنا: «إنَّ زَيْداً قائِمٌ»، إنْ قيل: لِمَ[1] نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ «إنَّ» لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، لأنَّا كذلك عُلِّمْناه ونُعَلِّمُه، وكذلك: «قَامَ زَيْدٌ». إنْ قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأمّا **عِلَّته القياسية** فأنْ يقال: لِمَ نُصِبَ زَيْدٌ بـ «إنَّ» في قوله: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ» ولِمَ وَجب أنْ تنصب «إِنَّ» الاسم؟ والجواب في ذلك أنْ نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحُمِلَتْ عليه وأُعْمِلَتْ إعماله لمَّا ضارعته؛ فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: «ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ»، وما أشبه ذلك.

وأما العلل **الجدلية النظرية** فكل ما يُعْتَلُّ به في باب «إِنَّ» بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبَّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبَّهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟ وهلَّا شبَّهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع؟ فأي علَّة دَعَتْ إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات؛ فكل شيء اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر. وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يُعْتَلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقَتْ على سجيتها وطباعها، وعرفَتْ مواقعَ كلامها، وقامَتْ في عقولها عِلَلُهُ، وإنْ لم يُنْقَلْ ذلك عنها، وعلَّلْتُ أنا بما عندي أنه علَّة غير ما ذكرت، فالذي ذكرته محتمل أن يكون علَّة له. ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكم بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة؛ فكلّما وقف هذا الرجل الداخل الدار على

(١) الصواب: «بِمَ»، ودليل صوابه الجواب: قلنا: بـ «إنَّ».

شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعِلَّة، وسبب كذا لِعلَّة سنحت له وخطرت محتملة أن تكون علة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلَّة إلَّا أنَّ ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علَّة كذلك، فإن سنحت لغيري علَّة لما علمته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فلْيَأْتِ بها. وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل. وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار عِلل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجي.

ذكر مسالك العلة

الإجماع:

أحدها: بأن يجمع أهل العربية على أن علَّة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال.

النص:

الثاني: بأن ينص العربي على العلَّة. قال أبو عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ[١]، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال نعم، أليس بصحيفة؟ قال ابن جِنّي: هذا الأعرابي الجِلْف[٢] علَّل هذا الموضع بهذا، لعلَّة، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره. قال: وعن المبرّد أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير[٣] يقرأ ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠] فقلت له: ما تريد؟ قال أردت سابقٌ النهارَ ـ فقيل له: فهلَّا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن. قال ابن جنِّي: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا: **أحدها:** تصحيح قولنا: إن أصل كذا وكذا، **والثاني:** إنها فعلت كذا لكذا. ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن أي أثقل في النفس من قولهم هذا درهم وازن أي ثقيل له

---

(١) لَغُوبٌ: أحمق.

(٢) الجِلْفُ: الكَزُّ الغليظ الجافي، أو الأحمق.

(٣) هو أبو عقيل، عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي، اليربوعي، التميمي: شاعر مُقدَّم فصيح، كان يسكن بادية البصرة، وكان النحويون يأخذون اللغة عنه، وقيل: إن الفصاحة في شعر المحدثين قد ختمت بعمارة بن عقيل. توفي سنة ٢٣٩هـ/ ٧٩٨م. (طبقات ابن المعتز؛ الأغاني: ٢٣/ ٤٢٤؛ تاريخ بغداد: ١٢/ ٢٨٢).

وزن، **والثالث**: إنها قد تنطق بالشيء، غيره في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف. وقال سيبويه: سمعنا بعضهم يدعو: «اللَّهُمَّ ضَبُعاً وَذِئْباً»، فقلنا له ما أردت؟ فقال: أردت: اللَّهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً، كلّهم يفسر ما ينوي. فهذا تصريح منهم بالعلّة[١]. انتهى.

الثالث: كما رُوِيَ أن قوماً من العرب أَتَوا النبي ﷺ قال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّانَ، فقال: أنتم بَنُو رَشْدَانَ، قال ابن جنّي: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان[٢]. ومن ذلك أيضاً ما حكاه غير واحد[٣] أنّ الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق[٤] فقال له: كيف تنشد هذا البيت:

[الطويل]

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّه كُونَا فَكَانَتَا فَعولَانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ[٥]

فقال الفرزدق: كذا أُنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: «فَعُولَيْنِ؟» فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد. قال ابن جِنّي: لو نصب لأخبر أن اللَّه خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أرادهما تفعلان، و«كان» هنا تامةٌ غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال: وعيناه قال اللَّه احدُثا فحدثتا[٦]. انتهى. فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلَّة.

السبر والتقسيم:

الرابع: بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه. قال ابن جنّي: مثاله إذا سُئلت عن وزن «مَرْوان» فتقول لا يخلو إما أن يكون «فَعْلَانَ» أو «مِفْعَالاً» أو «فَعْوَالاً»، هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه «مِفْعَالاً»

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٤٨.

(٢) هنا ينتهي كلام ابن جنّي السابق (الخصائص: ١/ ٢٥١).

(٣) الخصائص: ٣/ ٣٠٢.

(٤) هو عبداللَّه بن أبي إسحاق الزيادي، الحضرمي: نحوي، من أهل البصرة. أخذ عن كبار النحاة بالبصرة، وكان قد فَرَّع النحو وقاسه، وكان أعلم البصريين به. توفي سنة ١١٧هـ/ ٧٣٥م. (الأعلام: ٤/ ٧١).

(٥) الخصائص: ٣/ ٣٠٢، والبيت لذي الرمَّة، وهو في ديوانه: ١/ ٥٥٩.

(٦) الخصائص: ٣/ ٣٠٢.

أو «فَعْوَالاً» بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبقَ إلَّا «فَعْلَان»؛ قال ابن جنّي: وليس لك أن تقول في التقسيم، ولا يجوز أن يكون «فَعْوَانَ» أو «مَفْوَالاً» أو نحو ذلك لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة، بخلاف «مَفْعَالٍ» فإنه ورد قريب منه وهو «مِفْعَالٌ» بالكسر «كمِحْرَابٍ»؛ و«فَعْوَال» ورد قريب منه وهو «فِعْوَالٌ» بالكسر كـ «قِرْوَاشٍ»؛ وكذلك تقول في «أَيْمُنٍ» من قوله:

[الرجز]

(يَـبْـري لـهـا مِـنْ أَيْـمُـنٍ وَأَشْـمُـلِ)[١]

لا يخلو إما أن يكون «أَفْعُلاً» أو «فَعْلَناً» أو «أَيْفُلاً» أو «فَيْعُلاً» لأن الأول كثير «كأَكْلُب» و«فَعْلَن» له نظير في أمثلتهم نحو: «خَلْبَن» و«عَلْجن»[٢]، وأيْفُل نظيره «أَيْنُق»[٣] و«فَيْعَل» نظيره «صَيْرَف»[٤].

ولا يجوز أن يقول ولا يخلو أن يكون «أَيْفُعاً» ولا «فَعْمَلاً» و«أَفْعُماً» ونحو ذلك، لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها. انتهى.

قال ابن الأنباري: الاستدلال بالتقسيم ضربان:

أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله. وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر «لكن»، لم يَخْلُ إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم، بطل أن يكون لام التوكيد لأنها إنما حسنت مع «إنّ» لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد، و«لكن» ليست كذلك، وبطل أن تكون لام القسم لأنها إنما حسنت مع «إنَّ» لأن «إنَّ» تقع في جواب القسم كاللام، و«لكن» ليست كذلك. وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها.

والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها لا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو: «قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْداً»، إما يكون بالفعل المتقدم بتقوية إلّا، أو

(١) الخصائص: ٢/ ١٣٠؛ ونُسِب فيه لأبي النجم العجلي. يبري لها: يعرضُ.
(٢) الخَلْبَنُ: المهزولة، وامرأة خلبن: خرقاء. العلجن: المكتنزة اللحم؛ وامرأة علجن: ماجنة (لسان العرب: علجن).
(٣) أينق: جمع ناقة.
(٤) الصَيْرَفُ: صرَّاف الدراهم، أو المُتصرِّف في الأمور، المُجرِّب لها.

بإلَّا لأنها بمعنى أَسْتَثْنِي، أو لأنها مركبة من «إن» المخففة و«لا»، ولأن التقدير فيه: «إلَّا أنَّ زَيْداً لَمْ يَقُمْ»؛ والثاني باطل بنحو: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» فإن نصب «غَيْرَ» لو كان بإلَّا لصار التقدير: «إلَّا غَيْرَ زَيْدٍ»، وهو يفسد المعنى وبأنه لو كان العامل إلَّا بمعنى أستثني لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب، لأنها فيه أيضاً بمعنى أستثني، ولجاز الرفع بتقدير امتنع لاستوائهما في حسن التقدير، كما أورد ذلك عضد الدولة[١] على أبي علي[٢] حيث أجابه بذلك، والثالث باطل بأنَّ «إن» المخففة لا تعمل، وبأنَّ الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر، والرابع باطل بأن «إنَّ» لا تعمل مقدرة. وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلَّا. انتهى ملخصاً.

وقال أبو البقاء في «التبيين»: الدليل على أنَّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلانِ: السبرُ والتقسيمُ، وذلك أنهما ليسا حرفَيْن بالإجماع وقد دل الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين، **أحدهما**: بناؤهما على الفتح، ولا سبب له ولو كانتا اسمين، لأن الاسم إنما يبنى إذا أشبه الحرف، ولا مشابهة بين نِعْمَ وبِئْس وبين الحرف، فلو كانت اسماً لأعرب، **والثاني**: أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً أو وصفاً، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر، لأنها من «نَعِمَ الرَّجُلُ» إذا أصاب نعمة، والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفاً إذ كانت يظهر الموصوف معها؛ ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسماً ثبت أنها فعل. انتهى.

وقال ابن فلاح[٣] في «المغني»: الدليل على أنَّ «كَيْفَ» اسمٌ السبر والتقسيم؛ فنقول: لا يجوز أن تكون حرفاً لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فعلاً لأنَّ الفعل يليها بلا فاصل، نحو: «كَيْفَ تَصْنَعُ؟»، فلزم أن تكون اسماً لأنه الأصل في الإفادة.

---

(١) هو أبو شجاع، فَنَّاخُسرو الملقب عضد الدولة، ابن الحسن الملقّب ركن الدولة، ابن بويه الديلمي: أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق، ملك فارس، والموصل، وبلاد الجزيرة، وكان شديد الهيبة جبَّاراً عسوفاً، وعالماً بالعربية. توفي سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٣م. (يتيمة الدهر: ٢/ ٢٥٧).

(٢) هو أبو علي الفارسي، وقد سبقت ترجمته.

(٣) هو أبو الخير، منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، تقي الدين: نحوي، من أهل اليمن. توفي سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م. من آثاره: «المغني» في النحو. (كشف الظنون: ١٧٥١).

المناسبة:

الخامس: وتسمى الإخالة أيضاً لأنَّ بها يُخال، أي يُظنُّ، أن الوصف علَّة، ويسمى قياسها قياس علَّة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلَّة التي علق عليها الحكم في الأصل، كَحَمْلِ ما لم يُسَمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، وحَمْلِ المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه. ذكره ابن الأنباري.

واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟ فقال قوم: لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول: فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة، واستدل لعدم الوجوب بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه إلَّا الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة، وليس على المستدل بيانُ الشروط بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط؛ ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها، وذلك لا يجوز.

وقال قوم: يجب، لأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه الإخالة، وأجيب بوجود الارتباط فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى؛ فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة وإنما على المعترض أن يقدح. انتهى.

الشبه:

السادس: قال ابن الأنباري: وهو أن يُحْمَلَ الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس كما تقدم. قال: وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصل كقياس العلة.

الطَّـــرد:

السابع: قال ابن الأنباري: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلّة. واختلفوا في كونه حُجَّة، فقال قوم: ليس بِحُجَّة لأن مجرّد الطرد لا يوجب غلبة الظنِّ، ألا ترى أنك لو عللت بناء «ليس» بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطّراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، لما كان ذلك الطرد يغلب على الظنّ أن بناء «ليس» لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقيناً أن «ليس» إنَّما بني لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب. وإذا ثبت بطلان هذه العلَّة مع اطّرادها عُلِمَ أن مجرد الطرد لا يُكْتَفَى به فلا بد من إخالة أو شَبَه. يدل على أن الطرد لا يكون علَّة أنه لو كان علَّة لأدَّى إلى الدور، ألا ترى أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول: أن أدَّعي أن هذه علَّة في محل آخر، فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علَّة في محلٍّ آخر؟ فيقول: دعواي أنها علَّة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه! فإذا قيل له: ما الدليل على أنها علَّة في الموضعين معاً؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علَّة في الموضعين معاً؟ فإذا قيل له: إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلَّة، فما الدليل على أن الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه؟ فيقول: كونها علَّة. فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علَّة؟ فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه فيصير الكلام دوراً. وقال قوم: إنه حجة واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلَّة أن يكون هو العلَّة، بل ينبغي أن يثبتوا العلَّة ثم يدلوا على صحتها بالطرد لأن نظر ثان بعد ثبوت العلَّة[١]. ورد الثاني بأن العجز عن تصحيح العلَّة عند المطالبة دليل على فسادها، ورد الثالث بأنه تمسك بالطرد في إثبات الطرد فإن ما فيه إخالة أو شَبَه لم يكن حجة لكونه قياساً لقباً وتسمية، بل لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن، وليس ذلك موجوداً في الطرد فوجب أن يكون حجَّة. انتهى.

إلغاء الفارق:

الثامن: إلغاء الفارق وهو: بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلَّا فيما لا يؤثر

(١) في الجملة الأخيرة نقص واضطراب.

فيلزم اشتراكهما. مثاله قياس «الظرف على المجرور في. . .»[١] بجامع أن لا فارق بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة.

ذكر القوادح في العلَّة

منها **النقض**؛ قال ابن الأنباري في جدله: وهو وجود العلَّة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلَّة. وقال في أصوله: الأكثرون على أن الطرد شرط في العلَّة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كلِّ ما أسند إليه الفعل في كلّ موضع لوجود علَّة الإسناد، ونصب كل مفعولٍ وقع فضلة لوجود علَّة وقوع الفعل عليه، وإنما كان شرطاً لأن العلَّة العقليَّة لا تكون إلّا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلَّة النحوية. وقال قوم: ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص لأنها دليل على الحكم يجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه. وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص فكذلك بالعلَّة المخصوصة، وعلى الأول قال في الجدل: مثال النقض أن يقول: إنما بنيت «حَذَام» و«قَطَام» و«رَقَاشِ» لاجتماع ثلاث علل وهي: التعريف والتأنيث والعدل؛ فيقولَ هذا ينتقض «بآذربيجان» فإن فيه ثلاث عللٍ بل أكثر وليس بمبنيٍّ. قال والجواب عن النقض: أن نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقص أو ندفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ، فالمنع مثل أن يقول: إنما جاز النصب في نحو: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفَ» حملاً على الموضع لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم، فيقال هذا ينتقض بقولهم: «يَا أَيُّها الرَّجُلُ» فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب، ويمنع على مذهب من يرى جوازه؛ والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ: كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً، فيقال: هذا ينتقض بقولهم: «إذَا زَيْدٌ جَاءَني أَكْرَمْتُهُ» فزيدٌ قد تعرَّى من العوامل اللفظية ومع هذا فليس بمبتدأ، فنقول: قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض لأني قلت لفظاً أو تقديراً وهو إن تعرّى لفظاً لم يتعرَّ تقديراً فإن التقدير: «إذا جاءَنِي زَيْدٌ»، والدفع بمعنى في اللفظ، مثل أن يقول: إنما ارتفع بـ «كتب» في نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَتَبَ» فإنه فعل قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع، فنقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً وهو الفعل المضارع، نحو: «يَكْتُبُ»،

(١) فراغ في الأصل.

و«كَتَبَ» فعل ماضٍ والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب، فلما لم يستحقّ شيئاً من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنَّا قلنا: هذا النوع المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب، أما على من يرى تخصيص العلَّة فإن النقض غير مقبول.

ومنها: **تخلف العكس**، بناء على أن العكس شرط في العلَّة، وهو رأي الأكثرين، وهو انتفاء الحكم عند عدم العلَّة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً؛ وقال قوم: إنه ليس بشرط لأن هذه العلَّة مشبهة بالدليل العقلي، يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه. مثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ أَمَامَكَ»: إنه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدَّر بل حذف الفعل واكْتُفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

ومنها **عدم التأثير**، وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، قال ابن الأنباري: الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقضٍ أو غيره، بل هو حشو في العلَّة، وذلك مثل أن تدل على ترك صرف حبلى فتقول: إنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فَذِكْرُ المقصورة حشوٌ لأنه لا أثر له في العلَّة لأن ألفَ التأنيث لا تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضاً؟ فوجب عدم الجواز لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً، وإذا لم يكن دليلاً لم يَجُزْ إلحاقه بالعلَّة. وقال قوم إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حَشْواً لأن الأوصاف في العلَّة تفتقر إلى شيئين: **أحدهما** أن يكون لها تأثير، **والثاني** أنَّ فيها احترازاً، فكما لا يكون ما لَهُ تأثير حشواً فكذلك لا يكون ما فيه احترازٌ حشواً. وقال ابنُ جنِّي في «الخصائص»: قد يزاد في العلَّة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كقولهم: همز «أَوَائِل» أصله «أَوَاوِل» فلما اكتنف الألف واوان، وقربت الثانية منها من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهاً على غيره من المغيرات في معناه، وليس هناك ياء قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثَقُلَ ذلك فأبدلت الواو همزة فصار «أَوَائِل»؛

فهذه علَّة مركبة من خمسة أوصاف يحتاج إليها إلَّا الخامس، فقولك: ولم يؤثر إلى آخره احتراز من نحو قوله:

[الرجز]

(تَسْمَعُ مِنْ شُذَّانِها عَوَاوِلا)[١]

وقولك: وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله:

[مشطور الرجز]

(وَكَحَّلَ العَيْنِينِ بِالعَواوِرِ)[٢]

لأن أصله عواوير، وقولك: وكانت الكلمة جمعاً غير محتاج إليه لأنك لو لم تذكره لم يُخِلَّ ذلك بالعلة، ألا ترى أنك لو بنيت من قلت وبعت واحداً على «فَوَاعِل» أو «أَفَاعِل» لهمزت كما تهمز في الجمع، لكنه ذكر تأنساً من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو: «حِقِيّ» و«دِلِيّ»[٣] فذكر هنا تأكيداً لا وجوباً. قال ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع طلحة من نحو: «جَاءَني طَلْحَةُ» إنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو عَلَم فَذِكْرُ التأنيث والعلمية لَغْوٌ لا فائدة له. انتهى.

ومنها **القول بالموجب**، قال ابن الأنباري في جدله: وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجباً للعلة مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: «راكِباً جَاءَ زَيدٌ» فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال، فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً، والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب بأن يقول

---

(١) الرجز في الخصائص: ١/ ١٩٤؛ ولسان العرب: (عول) من دون نسبة. وقال ابن منظور في شرحه: «فإنّه جمع عِوَّالاً مصدر عَوَّل، وحذف الياء ضرورةً، والاسم العَوْلُ والعَويلُ والعَوْلَة، وقد تكون العَوْلَةُ حرارةَ وجدِ الحزين والمحبِّ من غير نداءٍ ولا بكاء». شُذَّان الناس: ما تفرَّق منهم، وشذَّان: جمع شاذّ.

(٢) الرجز في «كتاب» سيبويه: ٤/ ٣٧٠؛ والخصائص: ١/ ١٩٥؛ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٨٥. ويُنسب لجندل بن المثنى الطهوي.

(٣) حِقِيٌّ: جمع حِقْو، وهو الكشح (الخصر)، أو معقد الإزار. دِلِيٌّ: جمع دَلْو، وهو الوعاء المعروف.

عنيت ما وقع الخلاف فيه وعزمته بالألف واللام فتناوله وانصرف إليه، وله أن يقول: هذا قول بموجب العلَّة في بعض الصور مع عموم العلَّة جميعاً فلا يكون قولاً بموجبها.

ومنها **فساد الاعتبار**، قال ابن الأنباري: وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب، كأن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوَّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدَّى ذلك إلى أن نردَّه عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياساً على مدّ المقصور، فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة، والجواب الطعن في النقل المذكور إما في إسناده وذلك من وجهين:

أحدهما أن يطالبه بإثباته، وجوابه أن يسنده ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثاني القدح في راويه، وجوابه أن يبدي له طريقاً آخر. وإما في متنه وذلك من خمسة أوجه:

١ ـ **أحدها**: التأويل بأن يقول الكوفي: الدليل على ترك صرف المنصرف قوله:

[الهزج]

وَمِـــمَّـــنْ وَلَـــدُوا عَـــامِـــرُ ذو الـــطُّـــولِ وَذو الـــعَـــرْضِ[١]

فيقول له البصري: إنما لم يصرف لأنه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

٢ ـ **الثاني**: المعارضة بنصٍّ آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول، كأن يقول الكوفي: الدليل على أن إعمال الأول في باب التنازع أوْلى قول الشاعر:

[الوافر]

(وقَـدْ نَـغْـنَـى بِـهـا وَنَـرَى عُـصُـورَا)[٢]

(١) البيت لذي الإصبع العدواني، وهو في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٠١.
(٢) لم يرد لقائله ذكرٌ في ما توافر لنا من كتب اللغة والأدب.

فيقول له البصري: هذا معارض بقول الآخر:

[الطويل]

وَلـكـنَّ نـصْـفـاً لَـو سَـبَـبْـتُ وَسَـبَّـنـي بنو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنافٍ وَهاشِمِ[١]

٣ ـ والثالث: اختلاف الرواية، كأن يقول الكوفي: الدليل على جواز مدّ المقصور قوله:

[الوافر]

سَـيُـغْـنِـيـنـي الـذي أَغْـنَـاكَ عَـنِّـي فَـلا فَـقْـرٌ يَـدُومُ ولا غِـنَـاءُ[٢]

فيقول البصري: الرواية «غَنَاءُ» بفتح الغين وهو ممدود.

٤ ـ الرابع: منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس، كأن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه يسمى مصدراً، والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل (وإلا) لما سمي مصدراً، فيقول الكوفي: هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه إنما يسمى مصدراً لأنه «مصدور عن» كما يقال مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب ومشروب.

ومنها **فساد الوضع**؛ قال ابن الأنباري: وهو أن يعلق على العلَّة ضدّ المقتضى كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، فيقول له البصري: قد علقت على العلَّة ضدّ المقتضى، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يَجُزْ مما كان فرعاً لملازمته المحل فَلأَنْ لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أَوْلَى، والجواب أنْ يبين عدم الضدّية أو يسلمَ له ذلك، ويُبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجهٍ آخر.

ومنها **المنع للعلَّة**؛ قال ابن الأنباري: وقد يكون في الأصل والفرع، **فالأول** كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو فاعل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، فيقول له الكوفي: لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ، **والثاني** يقول

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٧؛ وفي ديوانه: ٢/ ٢٤٩؛ وفيه: «وَلكنَّ عَدْلاً».

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٤٧ (الشاهد: ٤٥٦)؛ أوضح المسالك: ٤/ ٢٣٣ (الشاهد: ٥٣٥). ولم يُنسب البيت فيهما لأحدٍ.

البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني لأن «دَرَاكِ» و«تَرَاكِ» ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنه مبنيٌّ وإلَّا لما بني ما قام مقامه، فيقول له الكوفي: لا نسلم أن نحو: «دَرَاكَ» إنما بُني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر، والجواب عن منع العلَّة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

ومنها **المطالبة بتصحيح العلَّة**؛ قال ابن الأنباري: والجواب أن يدل على ذلك بشيئين: التأثير وشهادة الأصول، **فالأول** وجود الحكم لوجود العلَّة وزوالُه لزوالها، كأن يقول: إنما بنيت «قَبْلُ» و«بَعْدُ» على الضمّ لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلَّة؟ فيقول: التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلَّة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب فإذا اقتطع عنها بني، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب، **والثاني** كأن يقول: إنما بُنِيَتْ «كَيْفَ» و«أَيْنَ» و«مَتَى» لتضمنها معنى الحرف، فيقول: وما الدليل على صحة هذه العلَّة؟ فيقول: إن الأصول تشهد وتدلُّ على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً.

ومنها **المعارضة**، قال ابن الأنباري: وهو أن يعارض المستدل بعلَّة مبتدأة، والأكثرون على قبولها لأنها دفعت العلَّة؛ وقيل: لا تقبل لأنها تَصَدٍّ لنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل، مثالها أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمال الأول أَوْلَى لأنه سابق وهو صالح للعمل فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به. فيقول البصري: هذا مُعَارَضٌ بأن الثاني أقرب إلى الاسم وليس في إعماله نقص مَعْنًى، فكان إعماله أَوْلَى.

تنبيه: في ترتيب الأسئلة

قال ابن الأنباري: ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة بل له أن يوردها كيف يشاء، لأنه جاء مستفهماً مستعلماً. وقال آخرون: يجب ترتيبها فعلى هذا أول الأسئلة فساد الاعتبار وفساد الوضع، لأن المعترض يدَّعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لأنه تبين أنه لم يدل في محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة، لأن المنع إنكارٌ للعلَّة والمطالبة إقرارٌ بالعلَّة، والإقرار بعد الإنكار يقبل، والإنكار

بعد الإقرار لا يقبل، ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحية العلَّة لو سلمت من النقض، فكان تأخيره عن المطالبة أوْلى، لأن المطالبة لا تتوجه على علَّة منقوضة، ثم المعارضة لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال.

تذنيب: كيف ينبغي أن يكون السؤال والجواب؟

قال ابن الأنباري: السؤال طلب الجواب بأداته ومبناه على سائل ومسؤول به ومسؤول عنه، فالسائل ينبغي له القصد قصد المستفهم، ولهذا قال قوم: إنه ليس له مذهب، والجمهور على أنه لا بد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام فتذهب فائدة النظر، وأن يسأل عما يثبت فيه الاستبهام، فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صحَّ عنه الاستفهام، كأن يسأل عن حدِّ النحو وأقسام الكلام، فإن سأل عن وجود النطق والكلام كان فاسداً، وأن لا يسأل إلَّا عمّا يلائم مذهبه فإن سأل عمَّا لا يلائم مذهبه لم يسمع منه، كأن يسأل الكوفي عن الابتداء: لِمَ كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة، وأن لا ينتقل من سؤال إلى سؤال، فإن انتقل عُدَّ منقطعاً؛ والمسؤول به أدوات الاستفهام المعروفة، وليكن مفهوماً غير مبهم كأن يقول: ما تقول في اشتقاق الاسم؟ فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحق الجواب كأن يقول: ما تقول في الاسم؟ لأنه لا يُدرى أسأل عن حده أم اشتقاقه أم غير ذلك؟ والمسؤول منه كونه أهلاً بأن يكون من أهل فن السؤال كالنحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف. وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإن سكت بعده كان قبيحاً، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً كان قبيحاً، ولم يُعدَّ منقطعاً لاحتمال أن يكون سكوته لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدلّ على الغرض. وقيل: يُعدُّ منقطعاً لأنه تصدى لنصب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل مُعدًّا في نفسه. والمسؤول عنه ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه كأنواع الحركات، فإن كان لا يمكن، كإعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً لتعذر إدراكه، فلا يستحق الجواب عنه. والجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان؛ فإن كان السؤال عامّاً وجب أن يكون الجواب عامّاً. وقال قوم: يجوز الفرض في بعض الصور كأَنْ يسأل عن جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فله أن يفرض في المفرد، وله أن يفرض في الجملة لأن من سأل عن الكلّ فقد سأل عن البعض؛ وقال آخرون لا يجوز في الجواب وإنما

يجوز في الدليل لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال. انتهى.

مسألة الدور

قال في «الخصائص»: وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغيير فإن أنت غيَّرتَ صِرْتَ إلى مراجعة مثل ما منه هَرَبْتَ. فحينئذٍ يجب أن تقيم على أول رتبة، وذلك كأن تبني من «قَوِيت» مثل «رِسَالَةٍ» فإنك تقول «قِوَاءَة»، ثم تكسرها على «قِوَاء»، ثم تبدل من الهمزة الواو لتطرفّها بعد ألف ساكنة فتقول: «قِوَاو»، فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف. فإن أنت فررت من ذلك وقلت: أهمزة كما همزت في أوائل لزمك أن تقول قواء كما كان أولاً وتصير هكذا تبدل من الهمزة واواً، ثم من الواو همزة إلى ما لا نهاية له، فإذا أدَّت الصنعة إلى نحو هذا وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها.

مسألة
في اجتماع ضدين

قال في «الخصائص»: اعلم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ ويزول الأول، وذلك كـ «لامِ» التعريف إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه لأن «اللامَ» للتعريف، و«التنوين» للتنكير فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم للطارئ وهو اللام، وهذا جارٍ مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن تطرأ عليه الحركة، وكذلك أيضاً حذف التنوين للإضافة، وحذف تاء التأنيث لياء النسب.

مسألة
في التسلسل

قال الأندلسي في شرح «المُفَصَّل»: من قال بأن العامل في الصفة مُقدَّر أجاز الوقف على «زيد» من قولك: «جَاءَني زَيْدٌ العاقِلُ» وابتداء «العاقل» لأن تقديره عنده: «جَاءني العاقلُ» فكان جملة، والجملة مستقلة فوجب أن يوقف ويبتدأ بها،

وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قدر «جَاءَني العاقلُ»، والصفة لا بد لها من موصوف فيكون التقدير: «جَاءَني زَيْدٌ العاقلُ»، ثم يقدر أيضاً «جَاءَني العاقل» ويكون التقدير أيضاً: «جَاءَني زَيدٌ العاقلُ»، وهكذا أبداً متى أُولِي العامل الصفة قُدِّرَ بينهما موصوف، ومتى استقل العامل بموصوف قُدِّرَ مع الصفة عامل آخر، إلى ما لا يتناهى وذلك محال، فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة. انتهى.

مسألة

في القياس الجليّ والخفيّ

القياس جليّ وخفيّ: فمن الأول قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيه فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني، قال أبو حيّان: وقياس المثنى على الجمع قياس جليّ[١].

خاتمة

في اجتماع الأدلّة

قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة؛ قال في «شرح التسهيل»: الباء في خبر «ما» التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري، ويدل عليه السماع والقياس والإجماع؛ أما السماع فلوجود ذلك في أَشعار بني تميم ونثرهم، وأما القياس فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفياً لا لكونه منصوباً، بدليل دخولها بعد «ما» المكفوفة وبعد «هَلْ»، وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار[٢].

---

(١) لم يُورد المؤلف شيئاً عن القياس الخفيّ الذي ذكره.

(٢) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري، البطليوسي، المعروف بالصفَّار: نحوي، من آثاره: «شرح كتاب سيبويه». توفي سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م. (معجم المؤلفين: ٨/ ١٠٧؛ كشف الظنون: ١٤٢٨).

الكتاب الرابع

في الاستصحاب

قال ابن الأنباري: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، قال: وهو من الأدلة المتغيرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب. وقال في «الإنصاف»: أجمع البصريون على عدم تركيب «كم» بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل؛ واستصحابُ الحال أحد الأدلة المعتبرة[١]. وقال في موضع آخر منه: احتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف، بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد ها هنا فبقي في ما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة[٢]. انتهى.

وقال ابن مالك: من قال إنَّ «كان وأخواتها» لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلَّا بدليل. قلت: والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًّا لا تحصى كقولهم: الأصل في البناء السكون إلَّا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

وقال الأندلسي في «شرح المُفصَّل»: استدل الكوفيون على أن الضمير في

(١) يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٠٠ (المسألة الأربعون).
(٢) يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٩٦ (المسألة السابعة والخمسون).

«لولاك» ونحوه مرفوع بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب.
وقال ابن الأنباري في «أصوله»: استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم. وقال في جدله: الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب بأن يذكر دليلاً يدل على زواله كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه، والمضارع قد أشبه الأسماء وزال عنه استصحاب البناء وصار معرباً بالشبه، فكذلك فعل الأمر، والجواب أن يبين أن ما توهمه دليلاً لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحاً.

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

قال ابن الأنباري: اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر.

منها **الاستدلال بالعكس**، كأن يقول: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً، لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن منصوباً دل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني.

ومنها: **الاستدلال ببيان العلة**؛ قال ابن الأنباري: وهو ضربان: **أحدهما** أن يبين علَّة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم، **والثاني** أن يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم؛ فالأول كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً، والثاني كأن يستدل من أبطل عمل «إنَّ» المخففة من الثقيلة فيقول إنما عملت «إنَّ» الثقيلة لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا تعمل.

ومنها **الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه**؛ قال ابن الأنباري: وهذا إنما يكون في ما إذا ثبت لم يَخْفَ دليله فتستدل بعدم الدليل على نفيه، كأن تستدل على نفي أن الكلمات أربعة وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة فتقول لو كانت الكلمات أربعة وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دلّ على أنه لا دليل فوجب أن لا تكون الكلمات أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة، قال: وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه وليس كذلك لأن الحكم بالنفي لا يكون إلَّا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلَّا عن دليل؛ فكما يجب الدليل على المثبت يجب أيضاً على النافي.

ومنها **الاستدلال بالأصول**؛ قال ابن الأنباري: كأن يُسْتَدلَّ على إبطال أنَّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم بأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول، لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضاً على أن الرفع قبل الجزم لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم، فإن قيل: فهَبْ أنَّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال فَلِمَ قلتم: الرفع في الأفعال قبل الجزم؟ قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع، لأن الفرع يتبع الأصل.

ومنها **الاستدلال بعدم النظير**؛ ولم يذكره ابن الأنباري، وذكره ابن جنِّي[(١)]. وهو كثير في كلامهم وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات؛ وقد استدلّ المازني ردًّا على من قال: إن السين وسوف ترفعان الفعل المضارع، بأنّا لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه اللام وقد قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥]، قال في «الخصائص»: وإنما يستدل بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يُلْتَفَتْ إليه لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به لا للحاجة إليه، مثاله «أَنْدَلُسٌ» فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه «أَنْفَعُلٌ»، وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا لأن النون زائدة لا محالة، إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على «فَعْلَلٌ»، فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال واللام والسين، وفي أولها همزة ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلَّا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو «مُدَحْرِج» وبابه؛ فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن «أَنْفَعُلٍ» وإن كان مثالاً لا نظير له، فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية كنون «عَنْبَر»، فالدليل يقتضي كونها أصلاً لأنها مقابلة لعين جعفر والنظير موجود وهو «فَعْلَل»[(٢)]. انتهى.

---

(١) الخصائص: ١/ ١٩٧.

(٢) الخصائص: ١/ ١٩٨.

وقال الخضراوي: إذا ورد شيء حُمِلَ على القياس، وإن لم يُوجدْ له نظير.

ومنها **الاستحسان**؛ قال في «الخصائص»: دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلَّا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، من ذلك تركك الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو: «الفَتْوَى» و«التَّقْوَى»، فإنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير علة قوية بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وقد شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها، من ذلك قولهم في تكسير حَسَن: «حِسَانٌ»، فهذا كـ «جَبَلٍ» و«جِبَالٍ» وفي غفور: «غُفُر» كـ «عمود» و«عُمُد». ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علَّة، فليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول لأنه لو كان واجباً لجاء في جميع الباب مثله[١].

ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه نحو: «اسْتَحْوَذَ»، «وأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ»[٢] و«مَطْيَبَةً لِلنَّفْسِ»، ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته، كقولك:

[الطويل]

(ولَا تَسْأَلِ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ)[٣]

فإن الشائع في جمع ميثاق مواثق بِردِّ الواو إلى أصلها لزوال العلَّة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلَّة، من حيث إن الجمع غالباً تابع لمفرده إعلالاً وتصحيحاً؛ قال ابن جنِّي: قياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال مُيَيْثِيق[٤]؛ ومنه ما ذكره صاحب «البديع» قال: إذا اجتمع التعريف العلمي والتأنيث السماعي أو العجمة في ثلاثي ساكن الوسط كهند ونوح فالقياس منع الصرف، والاستحسان الصرف لخفته.

---

(١) الخصائص: ١/ ١٣٣.

(٢) هذا من قول عمر بن أبي ربيعة:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

(ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٢/ ٢٣٥).

(٣) عجز بيتٍ ورد في الخصائص: ٣/ ١٥٧، وصدره: «حِمًى لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلَّا بإذْنِنا». وينسب البيت لعياض بن درَّة الطائي.

(٤) الخصائص: ٣/ ١٥٧.

وقال ابن الأنباري: اختلفوا في الأخذ بالاستحسان فقال قوم: إنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وقال آخرون: إنه مأخوذ به واختلفوا فيه؛ فقيل هو ترك قياس الأصول لدليل، وقيل: هو تخصيص العلَّة؛ فمثال ترك قياس الأصول ما تقدم في الكلام على رفع المضارع، ومثال تخصيص العلَّة أن تقول: إنما جمعت «أَرْض» بالواو والنون فقيل «أَرَضُون» عوضاً من حذف تاء التأنيث لأن الأصل أن تقول في أرض: أَرْضَةٌ، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلَّة غير مُطَّردة لأنها تُنْقَضُ «بشَمْسٍ» و«دارٍ» و«قِدْرٍ» فإن الأصل فيها: «شمسة» و«دارة» و«قدرة» ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون.

ومنها **الاستقراء**؛ استدلوا به في مواضع منها انحصار الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف.

ومنها: **الدليل المسمى بالباقي**؛ كقولنا: الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب لكون الأصل فيه البناء لعدم العلة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلَّة اقتضت ذلك، فبقي الجرُّ على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع.

الكتاب السادس

في التعارض والترجيح

إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما

فيه مسائل: **الأولى:** قال ابن الأنباري: إذا تعارض ثقلان أخذ بأرجحهما؛ والترجيح في شيئين أحدهما: الإسناد، والآخر المتن؛ فأما الترجيح بالإسناد فبأَنْ يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ «كما» إذا كانت بمعنى «كَيْمَا» بقول الشاعر:

[البسيط]

اسْمَعْ حَديثاً كَمَا يَوْماً تُحَدِّثُهُ مِنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا مَا سَائِلٌ سَأَلَا[١]

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية كما يوم «تُحَدِّثُهُ» بالرفع ولم يَرْوِهِ أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة[٢]، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر فكان الأخذ بروايتهم أَوْلَى. وأما الترجيح في المتن فبِأَنْ يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال «أَنْ» مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

[الطويل]

(أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى)[٣]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٨٢ (الشاهد: ٣٨٢)، وَيُنسب البيت فيه لعدي بن زيد العبادي.

(٢) هو أبو طالب، المفضل بن سلمة بن عاصم: لغوي، عالم بالأدب، كان من خاصّة الفتح بن خاقان وزير المتوكل. توفي نحو سنة ٢٩٠هـ/ نحو ٩٠٣م. من آثاره: «الفاخر في الأمثال»، و«غاية الأرب». (تاريخ بغداد: ١٣/ ١٢٤).

(٣) هذا صدر بيت لطرفة بن العبد؛ وعجزه: «وأَنْ أَشْهدَ اللذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخَلِدي». (ديوان طرفة بن العبد: ٣٢)؛ وفيه: «ألا أيهذا اللَّائمي».

فيقول له البصري قد رُوِيَ «أَحْضُرُ» بالرفع أيضاً، وهو على وفق القياس فكان الأخذ به أَوْلَى، وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عِوَض.

ترجيح لغة على أخرى

الثانية: قال في «الخصائص»: اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال «ما» ولغة تميم في تركه، كلٌّ منهما يقبلها القياس، فليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحقّ بذلك من الأخرى، لكنَّ غاية مالَكَ في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ أُنْساً بها؛ فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ: «نزل القُرآن بِسَبْعِ لُغَاتٍ كُلُّها شَافٍ كَافٍ»، هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء ومتقاربتين، فإن قلَّت إحداهما جدًّا وكثرت الأخرى جدًّا أخذت بأوسعهما روايةً وأقواهما قياساً؛ ألا ترى أنك لا تقول: «المالُ لِكَ» و«لَا مَرَرْتُ بَكَ» قياساً على قول قُضَاعَة: «المالُ لِهِ» و«مَرَرْتُ بَهُ»؛ ولا «أَكْرَمْتُكِشْ» قياساً على قول من قال: «مَرَرْتُ بِكِشْ»؛ فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم ولا منكر عليه[1]. انتهى.

وفي «شرح التسهيل» لأبي حيَّان: كلُّ ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ عليه.

إذا تعارض شذوذ ولغة ضعيفة

الثالثة: إذا تعارض ارتكابٌ شاذٌّ ولغةٌ ضعيفةٌ فارتكاب اللغة الضعيفة أَوْلَى من الشاذّ. ذكره ابن عصفور.

إذا تعارض قياسان

الرابعة: قال ابن الأنباري: إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ما وافق

(١) الخصائص: ٢/ ١٠ ـ ١٢.

دليلاً آخر من نقل أو قياسٍ، فأما الموافقة للنقل فكما تقدم، وأما الموافقة للقياس فكأن يقول الكوفي: «إنَّ» تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها، فيقول البصري: هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل في الخبر الرفع، فما ذهبتَ إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز.

إذا تعارض القياس والسماع

الخامسة: قال في «الخصائص»: إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره نحو: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩] فهذا ليس بقياسٍ، لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعدُ لا تقيس عليه غيره، فلا تقول في استقام: اسْتَقْوَمَ، ولا في استباع: اسْتَبْيَعَ[١].

إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال

السادسة: قال في «الخصائص»: إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّم ما كثر استعماله، ولذلك قُدِّمَتِ اللغة الحجازية على التميمية لأن الأُولى أكثر استعمالاً ولذا نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياساً. فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم أو تأخير أو نقض النفي فزعتَ إذ ذلك إلى التميمية[٢].

في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر

السابعة: قال في «الخصائص»: باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أَنَقْطَعُ بظاهره أم نتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله؟ قال: وذلك نحو «عَنْبَرٍ» فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل لوقوعها موضع الأصل مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها كما ورد في «عَنْسَلٍ»[٣] ما قطعنا

(١) الخصائص: ١/ ١١٧.
(٢) الخصائص: ١/ ١٢٥.
(٣) العَنْسَلُ: الناقة السريعة القوية؛ قال الأعشى:

وقَدْ أقطعُ الجَوْزَ جَوْزَ الفَلا ... ةِ بالحُرَّةِ البازلِ العَنْسَلِ

(ديوانه: ٤٦١؛ اللسان: عنسل).

به على زيادة نونه؛ وكذلك ألف «ءاء»[١] حملها الخليل على أنها منقلبة عن واو حملاً على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء.

وقال في موضع آخر: باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره حتى يرد ما يبين خلاف ذلك، إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه بخلافه، ولذلك حمل سيبويه سَيِّداً على أنه مما عينه ياء فقال في تحقيره: «سُيَيْدٌ» عملاً بظاهره مع توجُّه كونه فعلاً مما عينه واو كريح وعيد[٢].

في تعارض الأصل والغالب

الثامنة: إذا تعارض أصل وغالب في مسألة جرى قولان والأصح العمل بالأصل كما في الفقه. ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب «الإفصاح»: إذا وجد «فُعَلُ» العَلَمُ ولم يُعْلَمْ أَصَرَفوه أم لا؟ ولم يُعْلَمْ له اشتقاقٌ ولا قام عليه دليل، ففيه مذهبان: مذهبُ سيبويه، صرفه حيث يثبت أنه معدول لأن الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح، ومذهبُ غيره المنعُ لأنه الأكثر في كلامهم.

ومنها ما ذكره أبو حيّان في «شرح التسهيل»: إن «رَحْمَان» و«لَحْيَان» هل يُصْرَفُ أو يُمْنَعُ؟ مذهبان، والصحيحُ صرفُهُ لأنَّا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف فوجب العمل به، ووجه مقابله أن ما يوجد من «فعلان» الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل فكان الحمل على الغالب أَوْلَى، هذه عبارته.

في تعارض أصلين

التاسعة: قال في «الخصائص»: والحكم في ذلك مراجعة الأقرب دون الأبعد، فمن ذلك قولهم في ضمّة الذال من قولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُذُ اليوم» فإن أصلها السكون، فلما حُرِّكت لالتقاء الساكنين ضَمُّوها ولم تكسر لأن أصلها الضم في «مُنْذُ» وإنما ضممت فيها لالتقاء الساكنين اتباعاً لضمة الميم فأصلها الأول وهو

(١) الآءُ: ضرب من الثمر.
(٢) الخصائص: ١/ ٢٥١.

الأبعد السكون، وأصلها الثاني وهو الأقرب الضمّ فَضُمَّت ذال «مُذ» عند التقاء الساكنين ردًّا إلى الأصل الأقرب، وهو ضَمُّ «مُنْذُ» دون الأبعد الذي هو سكونها قبل أن تحرك المقتضى مثله لِلكسر لا للضَّمِّ.

ومن ذلك قولهم: «بِعْتُ» و«قُلْتُ» هذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، لأن أصلهما فَعَلَ بفتح العين، ثم نُقِلا منه إلى فَعُل وفَعِل، ثم قُلبت الواو والياء في «فَعَلْتُ» فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة ألفاً ولام الفعل فَحُذِفت العين لالتقائهما، ثم نُقلت الضمّة والكسرة إلى الفاء مراجعة إلى الأصل الأقرب. ولو رُوجع إلى الأبعد لقيل: «قَلْتُ» و«بَعْتُ» بفتح الفاء، لأن أول أحوال هذه العين إنما هي الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر.

تعارض الاستصحاب مع دليل آخر

العاشرة: إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به، قاله ابن الأنباري في كتابه.

في تعارض قبيحين

الحادية عشرة: قال في «الخصائص»: إذا حضر عندك ضرورتان لا بد من ارتكاب إحداهما فَأْتِ بأقربهما وأقلهما فحشاً، وذلك كواو «وَرَنْتَلٍ»[١] أنت فيها بين ضرورتين: إما أن تدَّعي كونها أصلاً والواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلَّا مُكرَّرة كالوَصْوَصَةِ والوَحْوَحَةِ[٢]، وإما أن تدّعي كونها زائدة والواو لا تزاد أوّلاً فَجَعْلُها أصلاً أَوْلَى من جعلها زائدة لأنها تكون أصلاً في ذوات الأربعة في حالة ما وهي حالةُ التكرير وكونها زائدة أولاً لا يوجد بحال. وكذلك إذا قلت: «فيها قائِماً رَجُلٌ» لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة، على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالاً من النكرة وهو على قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت.

---

(١) الوَرَنْتَلُ: الداهية أو الخَطْبُ الجَلَلُ.

(٢) الوَصْوَصَةُ: أن تدني المرأة نقابها إلى عينيها، ويقال: وَصْوَصَت الجارية: لم يُرَ من قناعها إلّا عيناها. الوَحْوَحَةُ: صَوْتٌ مع بَحَحٍ.

إذا تعارضَ مُجْمَعٌ عليه ومُخْتَلَفٌ فيه

الثانية عشرة: إذا تعارض مُجْمَعٌ عليه ومُخْتَلفٌ فيه، فالأوَّل أَوْلَى، مثال ذلك إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود أو مدّ مقصور، فارتكاب الأوَّل أَوْلَى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين للثاني.

إذا تعارض المانع والمقتضى

الثالثة عشرة: إذا تعارض المانع والمقتضى قُدِّمَ المانع، من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها لا يجَوِّزُ إمالته، و«أي» وُجِدَ فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف ومَنَعَ منه لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء فامتنع البناء، والمضارع المؤكد بالنون وُجد فيه سبب الإعراب ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال، واسم الفاعل إذا وُجد شرط إعماله وهو الاعتماد وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل امتنع إعماله.

في القولين لعالم واحد

الرابعة عشرة: قال في «الخصائص»: إذا ورد عن عالم في مسألة قولان فإن كان أحدهما مرسلاً والآخر معللاً أخذنا بالمعلل، ونُؤَوِّلُ المرسل كقول سيبويه في غير موضع في التاء من «بنت» و«أخت»: إنها للتأنيث. وقال في باب ما لا ينصرف إنها ليست للتأنيث، وعلَّله بأنَّ ما قبلها ساكن وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلَّا أن تكون ألفاً كـ «فتاة» و«قناة» و«حصاة» والباقي كله مفتوح كـ «رُطَبة» و«عِنَبَة» و«عَلَّامَة» و«نَسَّابة»، قال: فلو سمَّيْتَ رجلاً بـ «بنت» و«أخت» لصرفته، قال ابن جنِّي: فمذهبه الثاني وقوله إنها للتأنيث محمول على التجوُّز لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث وتذهب بذهابه لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث بل أصل، كتاء «عفريت» و«ملكوت» فإنها بدل لام «أخ» و«ابْنٍ» إذ أصلهما «أَخُو» و«بَنُو»؛ وإن لم يعلل واحداً منهما نظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه فيُعْتَمَدُ ويُتَأَوَّل الآخر إن أمكن كقول سيبويه: «حتَّى» الناصبة للفعل وقوله: إنها حرف جر فإنهما متنافيان إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد عد الحروف الناصبة للفعل ولم يذكر فيها «حتَّى»، فعلم بذلك أنَّ «أَنْ» مضمرة عنده بعد «حتى» كما تضمر مع اللام الجارة في نحو: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾

[الفتح: ٢]؛ وإن لم يمكن التأويل فإنْ نصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم رأيه والآخر مطروح، وإن لَمْ يَنُصّ بُحِثَ عن تاريخهما وعُمِلَ بالمتأخر، والأول مرجوعٌ عنه، فإن لم يُعْلَم التاريخُ وجب سَبْرُ المذهبين والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نُسِب إليه أنه قوله إحساناً للظنِّ به، وأن الآخر مرجوع عنه، وإن تساويا في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلّاً منهما؛ وكان أبو الحسن الأخفش يقع له ذلك كثيراً حتى إن أبا علي كان إذا عرض له قول عنه يقول لا بد من النظر في إلزامه إياه لأن مذاهبه كثيرة. وكان أبو علي يقول في «هيهات»: أنا أُفتي مرة بكونها اسماً للفعل كـ «صَهْ» و«مَهْ» وأُفتي مرة بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني في الحال، قال أبو علي: وقلت لأبي عبداللَّه البصري يوماً: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ومغيبه أخرى وهذا يدل على أنه من عند اللَّه إلَّا أنه لا بد من تقديم النظر. انتهى كلام الخصائص مُلخّصاً[1].

في ما رُجِّحَتْ به لغة قريش على غيرها

الخامسة عشرة: قال الفرَّاء: كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحجُّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ.

فمن ذلك الكَشْكَشَةُ وهي في ربيعةَ ومُضَر يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً فيقولون: «رَأَيْتُكِشْ» و«بِكِشْ» و«عَلَيْكِشْ»، فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً، ومنهم من يجعلها مكان الكاف ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف فيقول: «مِنْشْ» و«عَلَيْشْ».

ومن ذلك الكَسْكَسَةُ في ربيعة ومُضر يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سيناً على ما تقدم وقصدوا بذلك الفرق بينهما.

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٠٠.

ومن ذلك العَنْعَنَةُ وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتميم تجعل الهمزة المبدوء بها عيناً فيقول في أنَّكَ: «عَنَّكَ»، وفي أسلم: «عَسْلَم»، وفي أُذُن: «عُذُن».

ومن ذلك الفَحْفَحَةُ في لغة هذيل يجعلون الهاء عيناً.

ومن ذلك الوَكْمُ في لغة ربيعة وقوم من كَلْب يقولون «عَلَيْكِمْ» و«بِكِمْ» حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة.

ومن ذلك الوهم في لغة كلب يقولون «مِنْهِمْ» و«عَنْهِمْ نَبِّئْهِمْ» وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة.

ومن ذلك العَجْعَجَةُ في قُضَاعَةَ يجعلون الياء المشددة جيماً يقولون في تميميّ: «تَمِيمِجّ».

ومن ذلك الاسْتِنْطَاءُ لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء كـ «أَنْطَى» في «أَعْطَى».

ومن ذلك الوَتْمُ في لغة اليمن تجعل السين تاء كـ «النَّاتِ» في الناس.

ومن ذلك الشَّنْشَنَةُ في لغة اليمن تجعل الكاف شيناً مطلقاً كـ «لَبَّيْشَ اللَّهُمَّ لَبَّيْشَ» أي لَبَّيْكَ.

ومن العرب من يجعل الكاف جيماً كـ «الجَعْبَةِ» يريد الكَعْبَة، أورده ياقوت في معجم الأدباء.

في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين

السادسة عشرة: اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية، قال ابن جنِّي: الكوفيون علَّامون بأشعار العرب مُطَّلعون عليها. وقال أبو حيَّان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار الذي يختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، قال: ولسنا مُتَعَبَّدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل. وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه بخلاف البصريين، قال:

ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: نحن نأخذ اللغة من حَرَشَةِ الضباب[١] وأكَلَةِ اليرابيع[٢] وأنتم تأخذونها عن أكلة الشَّوَاريزِ[٣] وباعة الكواميخ[٤].

(١) الضِّبابُ: جمع الضَّبّ: حيوان من جنس الزواحف، من رتبة العَظَاء، غليظ الجسم خشنه، وله ذنبٌ عريضٌ حرشٌ أعقد. الحرشة: جمع حارش، وحارش الضبّ: الذي يهيجه ليصيده.

(٢) اليرابيع: جمع اليربوع: حيوان صغير على هيئة الجرذ، وله ذنب طويل ينتهي بخصلة من الشعر، وهو قصير اليدين والرجلين.

(٣) الشواريز: جمع شراز، وهو اللبن الرائب.

(٤) الكواميخ: جمع كامخ، وهو ما يُؤتدم به من الطعام، أو هو المُخلَّلات المُشهِّية.

الكتاب السابع

في أول من وضع النحو والتصريف

في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه.

فيه مسائل:

الأولى: في أول من وضع النحو والتصريف.

اشتُهِرَ أنَّ أوَّل من وضع النحو علي بن أبي طالب[١] رضي اللَّه عنه لأبي الأسود[٢]. قال الفخر الرازي في كتابه «المحرر في النحو»: رسم علي رضي اللَّه عنه لأبي الأسود باب إنَّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة؛ ثم صنف أبو الأسود باب العطف، وبات النعت، ثم صنّف باب التعجب، وباب الاستفهام؛ وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود، وأنه أخذه أوَّلاً عن عليٍّ رضي اللَّه عنه. واتفقوا على أنَّ مُعاذاً الهَرَّاء[٣] أوَّل مَنْ وضع التصريف، وكان تخرَّج بأبي الأسود، ثم خَلَفَ أبا الأسود خمسة: عنبسة الفيل[٤]، وميمون الأقرن[٥]، ويَحْيَى بن يَعْمُر[٦]، وابنا أبي الأسود عَطَاء وأبو حَرْب. ثم خَلَفَ هؤلاء عبداللَّه بن

---

(١) هو الإمام على بن أبي طالب كرَّم اللَّه وجهه: صهر الرسول ﷺ، وابن عمه، وخليفته الرابع. توفي سنة ٤٠هـ/ ٦٦١م. (الأعلام: ٤/ ٢٩٥).

(٢) هو أبو الأسود، ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكِنَاني: واضع علم النحو، فقيه، أمير، شاعر، فارس. توفي سنة ٦٩هـ/ ٦٨٨م. (وفيات الأعيان: ٢/ ٥٣٥).

(٣) هو أبو مسلم، معاذ بن مسلم الهرَّاء: أديب، نحوي، شاعر، من أهل الكوفة، عُرِف بالهرَّاء لبيعه الثياب الهروية المصنوعة بهراة. توفي سنة ١٨٧هـ/ ٨٠٣م. (وفيات الأعيان: ٥/ ٢١٨).

(٤) هو عنبسة بن معدان الفيل الميساني: أحد الذين أخذوا النحو عن أبي الأسود، ولم يُعرف تاريخ مُحدَّد لوفاته.

(٥) من تلامذة أبي الأسود الدؤلي، وعدّه الزبيدي في الطبقة الثانية من نحاة البصرة.

(٦) هو أبو سليمان، يحيى بن يعمر الوَشْقي، العدواني: أول من نقط المصاحف. ولد=

أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عَمْرو بن العلاء، ثم خَلَفهم الخليل ففاق من قبله ولم يدركه أحد بعده، أخذ عن عيسى وتخرَّج بابن العلاء، ثم أخذ عنه سيبَويْه، وجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه فجاء كتابه أحسن من كلّ كتاب صنّف فيه إلى الآن.

وأما الكِسَائي فقد تقدّم أبا عَمْرو بن العَلاء نحواً من سَبْعَ عشرةَ سنة لكنه لاختلاطه بأعراب الأُبُلَّةِ فسد علمه، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش، وهو مع ذلك إمام الكوفيين؛ وما ظنّك برجل غلامُه الفرّاءُ.

ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصريةً وكوفيةً. انتهى.

وقال في أماليه: قال أبو المنهال[1]: أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عَمْرو بن العَلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويُونُس بن حَبيب، وأبو زيد الأنصاري، وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب، سمعته يقول: ما أقول: قالت العرب إلّا إذا سمعته من عَجُزِ هوازن ـ وفي رواية أخرى: إلّا إذا سمعته من هؤلاء: بَكْر بن هَوَازن، وبني كِلَاب، وبني هِلَال، أو من عالية السفلة، أو من سافلة العالية، وإلَّا لمْ أَقُلْ: قالتِ العربُ.

شرط المستنبط

الثانية: شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العرب، محيطاً بكلامها، مطلعاً على نثرها ونظمها، ويكفي في ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب وأن يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك إليهم لئلَّا يدخل عليه شعرٌ مولَّدٌ أو مصنوع، عالماً بأحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره، وبإجماع النحاة كي لا يحدث قولاً زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك.

= بالأهواز، وسكن البصرة، وكان من علماء التابعين، عارفاً بالفقه والحديث ولغات العرب. توفي سنة ١٢٩هـ/ ٧٤٦م. (الأعلام: ٨/ ١٧٧).

(١) هو أبو المنهال، عيينة بن عبد الرحمن المهلبي: لغوي، راوية للأخبار والأمثال والأنساب. أخذ عن الخليل بن أحمد، وأدَّب الأمير عبدالله بن طاهر بن الحسين، وتوفي بنيسابور نحو سنة ١٧٠هـ/ نحو ٧٨٦م. من آثاره: «الأبيات السائرة»، و«الأمثال السائرة»، و«كتاب النوادر»، وغيرها. (معجم الأدباء: ٦/ ١٢١؛ إيضاح المكنون: ١/ ١٢٥).

طريقة ابن مالك

الثالثة: لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذّ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر. وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذّ أو ضرورة، كقوله في التمييز:

[الرجز]

(وَالـفِـعْـلُ ذُو الـتَّـصْـرِيـفِ نَـزْراً سُـبِـقَـا)[١]

وقوله في مد المقصور:

[الرجز]

(والْـعَـكْـسُ فـي شِـعْـرٍ يَـقَـعْ)[٢]

قال ابن هِشَام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقين.

إذا أدّاك القياس إلى شيء ثم سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيء آخر

الرابعة: قال في «الخصائص»: إذا أدَّاكَ القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنتَ عليه. انتهى. وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه: نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه.

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٦٦٩ (باب التمييز)؛ وصدره:

«وَعَـامِـلَ الـتَّـمـيـيـزِ قَـدِّمْ مُـطْـلَـقَـا»

(٢) لم يرد هذا الشطر في الألفية، وإنما ورد عند الحديث عن قصر الممدود قول ابن مالك:

وَقَـصْـرُ ذي الـمَـدِّ اضْـطِـراراً مُـجْـمَـعُ عَـلَـيْـه، والـعَـكْـسُ بِـخُـلْـفٍ يَـقَـعُ

(شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٤٠).

فهارس الكتاب

ـ فهرس الآيات القرآنية
ـ فهرس الأحاديث النبوية
ـ فهرس الأعلام.
ـ فهرس الأشعار
ـ فهرس الأرجاز
ـ فهرس أنصاف الأبيات
ـ فهرس المصادر والمراجع
ـ فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقمها	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	٢	﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾	٣١	٢٨
		﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾	٦٢	٤١
		﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾	٢٧٥	٨٩
النساء	٤	﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	١	٤٠
		﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	٦٤	٤١
الأنعام	٦	﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	١٣٧	٤٠
التوبة	٩	﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ﴾	٣٢	٣٩
يونس	١٠	﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾	٥٨	٤٠
طه	٢٠	﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٦٣	٤١
الحج	٢٢	﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾	١٥	٤٠
العنكبوت	٢٩	﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾	١٢	٤٠
يٰسٓ	٣٦	﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾	٤٠	٩٩
الزخرف	٤٣	﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	٤٠
الفتح	٤٨	﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾	٢	١٢٦
المجادلة	٥٨	﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾	١٩	١٢٣
التحريم	٦٦	﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾	١٢	٨٩

السورة	رقمها	الآية	رقمها	الصفحة
القيامة	٧٥	﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰٓ﴾	٤٠	٧٨
الإنسان	٧٦	﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَاۗ﴾	٤	٨٩
الضحى	٩٣	﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾	٥	١١٨

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
ـ أَرْشِدوا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ	٥٤
ـ إنَّ لِلَّه مَلائِكةً يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلائِكَة باللَّيْلِ وَمَلائِكَةَ بالنهار.	٤٥
ـ خُذْهَا بما مَعَكَ.	٤٣
ـ زَوَّجْتكَها بِما مَعَكَ مِنَ القُرآن.	٤٣
ـ كادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً.	٤٦
ـ ما مِنْ أيامٍ أَحَبُّ إلى اللَّه فيها الصوم منه في عَشْرِ ذي الحِجَّة	٤٥
ـ نَزَلَ القرآنُ بِسَبْعِ لُغاتٍ كُلُّها شَافٍ كافٍ.	١٢٢
ـ يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكةٌ باللَّيْلِ وَملائِكَةٌ بالنَّهار.	٤

فهرس الأعلام

حرف الهمزة

ـ آدم (عليه السلام): ٢٨، ٢٩.
ـ أحمد بن حنبل: ٤٨.
ـ أحمد بن غالب: ٤٨.
ـ أحمد بن يحيى = ثعلب، أبو العباس.
ـ ابن أحمر الباهلي: ٦٣.
ـ الأخفش: ٢٩، ٣٠، ٧١.
ـ ابن أبي إسحاق: ١٠٠، ١٣١.
ـ أبو الأسود الدؤلي: ١٣١.
ـ ابن أشته: ٤١.
ـ الأشعري: ٢٨.
ـ الأصبهاني: ٦٢، ٦٣.
ـ الأصمعي: ٥٥، ٥٦، ٦٢، ٦٣.
ـ ابن الأعرابي: ٦٧.
ـ امرؤ القيس: ٤٧.
ـ ابن الأنباري: ٢٢، ٥٧، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٨٥، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥.
ـ الأندلسي: ١١٢، ١١٥، ١٢٨.
ـ الأندلسي:

حرف الباء

ـ البخاري: ٤٤.
ـ البزار: ٤٥.
ـ بشار بن برد: ٥٦.
ـ البصري، أبو عبدالله: ١٢٧.
ـ أبو البقاء، عبدالله بن الحسين الضرير: ٧١، ١٠٢.
ـ بهاء الدين بن النحاس = ابن النحاس.

حرف التاء

ـ أبو تمام: ٥٦.

حرف الثاء

ـ ثعلب (أبو العباس): ٥٦، ٦٩.

حرف الجيم

ـ جبرئيل: ٢١.

ـ جرير: ٤٧.
ـ جعفر بن محمد: ٤٨.
ـ جعفر بن محمد بن الحجاج (أبو بكر): ٥١.
ـ ابن جماعة (بدر الدين): ٤٤.
ـ ابن جنّي: ٢٢، ٢٩، ٣١، ٣٥، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦٣، ٦٤، ٧١، ٧٦، ٨٣، ٩٠، ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١١٨، ١٢٨.
ـ الجوهري (إسماعيل بن حماد): ٨٠.

حرف الحاء

ـ ابن أبي حاتم: ٢٨.
ـ ابن الحاج (أحمد بن محمد): ٢٧.
ـ حازم القرطاجني: ٣٤.
ـ حبيب بن أوس = أبو تمام.
ـ أبو حرب (ابن أبي الأسود): ١٣١.
ـ الحريري: ٥٠.
ـ أبو الحسن: ٧٧.
ـ الحسين بن موسى الدينوري الجليس: ٨٨.
ـ الحطيئة: ٣٤.
ـ ابن أبي حفصة = مروان بن أبي حفصة.
ـ حمَّاد الراوية: ٥٢.
ـ حمزة (القارئ): ٤٠ـ أبو حيَّان الأندلسي: ٣٢، ٣٥، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥٩، ٧٩، ١٢٤.

حرف الخاء

ـ ابن خروف: ٤٥.
ـ ابن الخشاب: ٧٠، ٩٠.
ـ الخضراوي: ٢٧، ٣٢، ١١٩.
ـ خلف الأحمر: ٥٠.
ـ الخليل بن أحمد: ٣٠، ٤٢، ٥٨، ٦٢، ٨٣، ١٣٢.

حرف الدال

ـ ابن دريد: ٦٧.

حرف الراء

ـ الرازي = الفخر الرازي.
ـ رؤبة بن العجاج: ٥٣، ٦٣، ٨٤.
ـ الرسول = محمد ﷺ

حرف الزاي

ـ الزجاجي (أبو القاسم): ٩٧، ٩٩.
ـ زكريا بن يحيى الساجي: ٤٨.
ـ الزمخشري: ٩٣، ١١٣.
ـ زهير بن أبي سلمى: ٤٧، ٧٦.
ـ أبو زيد الأنصاري: ٥٠، ٥٨، ١٣٢.
ـ أبو زيد: ٦٧.

حرف السين

ـ ابن السراج: ٢٨، ٥٨، ٨٤، ٩٠.
ـ سفيان الثوري: ٤٣.
ـ ابن سلام (أبو عبيد، القاسم): ٤١.
ـ سليمان (عليه السلام): ٣٥.
ـ السهيلي: ٤٥.
ـ سيبويه: ٣٠، ٤٢، ٤٥، ٥٠، ٥٦، ٥٨، ٦٣، ٦٩، ٧١، ٧٧، ٧٩، ١٠٠، ١٢٦، ١٣٢.
ـ ابن سيرين: ٥١.

حرف الشين

ـ الشافعي (الإمام) ٤٨، ٦٤.
ـ ابن شاكر: ٤٨.

حرف الصاد

ـ ابن الصائغ (شمس الدين): ٩٠.
ـ الصفار (أبو جعفر، قاسم بن علي): ١١٣.

حرف الضاد

ـ ابن الضائع (أبو حسن): ٤٥.

حرف الطاء

ـ ابن الطراوة: ٣٧.
ـ الطرماح: ٤٧.

حرف العين

ـ عائشة (أم المؤمنين): ٤١، ٤٢.
ـ عاصم (القارئ): ٤٠.
ـ ابن عامر (القارئ): ٤٠.
ـ ابن عباس: ٢٨.
ـ عبد الأعلى بن عبداللَّه بن عامر: ٤١.
ـ عبداللَّه بن أبي إسحاق = ابن أبي إسحاق.
ـ عبدالواحد الطواح: ٥٨.
ـ عثمان بن عفان: ٤٠، ٤١، ٤٢.
ـ العجاج: ٨٣، ٨٤.
ـ عروة بن مسعود (الصحابي): ٤١.
ـ عزّ الدين بن عبدالسلام: ٤٩.
ـ ابن عصفور: ٢٧، ٣٥، ٣٦، ٩٣.
ـ عضد الدولة: ١٠٢.
ـ عطاء بن أبي الأسود: ١٣١.
ـ العكبري = أبو البقاء.
ـ أبو علي الفارسي: ٢٩، ٣٠، ١٠٢، ١١٣.
ـ علي بن مبارك الأحمر: ٤٣.
ـ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير: ٩٩.
ـ عمر بن الحسن الحراني: ٤٨.
ـ عمر بن الخطاب: ٥١، ٥٤.

ـ أبو عمرو بن العلاء: ٤٢، ٥٢، ٥٩، ٦٢، ٩٩، ١٣٢.
ـ عنبسة الفيل: ١٣١.
ـ ابن عون: ٥١.
ـ عيسى بن عمر: ٤٢، ١٣٢.

حرف الفاء

ـ الفارابي (أبو نصر): ٤٦.
ـ الفارسي = أبو علي.
ـ الفخر الرازي: ٦٠، ١٣١.
ـ الفرَّاء: ٤٣، ٥٤، ١٢٧.
ـ الفرزدق: ٤٧، ٧٠، ١٠٠.
ـ الفضل بن الحباب: ٥١.
ـ ابن فلاح: ١٠٢.

حرف القاف

ـ القاسم بن سلام = ابن سلام.
ـ قاسم بن علي البطليوسي = ابن الصفار.
ـ القرافي: ٦٤.

حرف الكاف

ـ الكسائي: ٤٣، ١٣٢.

حرف اللام

ـ لبيد بن ربيعة: ٣٤.

حرف الميم

ـ المازني: ٦٣، ٦٤، ٧١، ٨٣.
ـ مالك: ٦٤.
ـ ابن مالك: ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥٩، ٩٤، ١١٥، ١٣٣.
ـ المُبرّد: ٦٣، ٩٦.
ـ محمد ﷺ: ٢١، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٤، ٦١، ٦٤، ١٠٠.
ـ محمد بن أحمد الهروي: ٤٨.
ـ محمد بن الحسن: ٩٢.
ـ المختار بن أبي عبيد: ٥٢.
ـ المرزباني: ٥٠، ٥٦.
ـ مروان بن أبي حفصة: ٧٦.
ـ مسلم (الإمام):
ـ معاذ بن مسلم الهرّاء: ١٣١.
ـ المفضل بن سلمة: ١٢١.
ـ أبو مكتوم (التاج): ٨٩.
ـ أبو المنهال: ١٣٢.
ـ ميمون الأقرن: ١٣١.

حرف النون

ـ ابن النحاس: ٥٠، ٥٧، ٦٧، ٩٣.
ـ النعمان (الملك): ٥٢.

حرف الهاء

ـ ابن هرمة، إبراهيم: ٥٦.
ـ هشام الضرير: ٤٣.
ـ ابن هشام (جمال الدين): ٤٩، ٥٧، ١٣٣.

حرف الياء

ـ ياقوت الحموي: ١٢٨.
ـ يحيى بن يعمر: ١٣١.
ـ يونس بن حبيب: ٥٨، ٧١، ١٣٢.

فهرس الأشعار

القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
	قافية الهمزة		
غناءُ	-	الوافر	١٠٩
	قافية الراء		
الخمرُ	ذو الرمة، أو الفرزدق	الطويل	١٠٠
بشرُ	الفرزدق	البسيط	٧٠
	قافية الضاد		
العرضِ	ذو الإصبع العدواني	الهزج	١٠٨
	قافية العين		
بلقعِ	-	الطويل	٥٧
	قافية الغين		
يَبْغي	-	الطويل	٥٩
	قافية اللام		
سَأَلا	عدي بن زيد	البسيط	١٢١

القافية	الشاعر	البحر	الصفحة
قافية الميم			
وهاشمِ	-	الطويل	١٠٩
قافية النون			
فَاطَّعنَّا	-	مجزوء الرمل	٥١
قافية الهاء			
واديها	-	البسيط	٥٤

فهرس الأرجاز

القافية	الراجز	عدد الأسطر	الصفحة
حرف الهمزة			
العلاءِ	ـ	٥	٥٧
حرف التاء			
مَسْلَمَتْ	أبو النجم	١	٧٨
زفراتِها	ـ	١	٣٣
حرف الراء			
العوادرِ	جندل بن المثنى	١	١٠٧
حرف السين			
فَاقْعُنَسَا	العجاج	١	٨٣
الضاد			
البياضِ	رؤبة؟	٢	٥٩
حرف العين			
يَقَعْ	ابن مالك	١	١٣٣
فَارْفَنْعَعَا	ـ	١	٨٣

القافية	الراجز	عدد الأسطر	الصفحة
حرف القاف			
القَرِقْ	-	١	٧٨
سُبِقا	ابن مالك	١	١٣٣
تَملَّقِ	رؤبة؟	١	٧٨
حرف اللام			
عَواوِلا	-	١	١٠٧
حرف النون			
ظبيانا	-	٢	٥٠

فهرس أنصاف الأبيات

الصدر	الشاعر	البحر	الصفحة
الصدور			
حرف الألف			
ـ ألا أيّها الزاجري أحضر الوغى	طرفة بن العبد	الطويل	١٢١
ـ إنما النحو قياسٌ يُتَّبَعْ	الكسائي	الرمل	٧٣
ـ اضربْ عنك الهموم طارقها	ـ	المنسرح	٧٥
ـ درس المنا بمتالعٍ فأبانِ	لبيد بن ربيعة	الكامل	٣٤
ـ صَدَدْتِ فَاطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	١١٩
ـ له زجلٌ كأنه صوتُ حادٍ	ـ	الوافر	٧٥
ـ ومنْ يَتَّقْ فإنَّ اللَّه مَعْهُ	ـ	الوافر	٧٨
الأعجاز			
حرف الدال			
ـ ولكنني من حبِّها لعميدُ	ـ	الطويل	٥٧
حرف الراء			
ـ وقد تَغْنَى بها ونرى عصورا	ـ	الوافر	١٠٨
ـ ألّا يجاورنا إلّاكِ دَيَّارُ	ـ	البسيط	٧٩
ـ من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ	ـ	البسيط	٣٤

الصدر	الشاعر	البحر	الصفحة
ـ قد ضمنت إياهمُ الأرض من دهرِ دهاريرِ	ـ	البسيط	٧٩

حرف القاف

ـ ولا نسأل الأقوام عَقْدَ المياثقِ	عياض بن درَّة	الطويل	١١٩

حرف اللام

ـ ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها	عامر بن جوين	المتقارب	٦٠
. . . . . طأطأت شيمالي	امرؤ القيس	الطويل	٣٤

حرف الميم

ـ فقلتُ أهي سَرَتْ أَمْ عادني حُلُمُ	زيادة بن حمل	البسيط	٧٨
ـ جدلاء مبهمة من صنع سلَّامِ	الحطيئة	البسيط	٣٥

فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

ـ **الأعلام**: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٦م.

ـ **الأغاني**: أبو الفرج الأصفهاني. تحقيق لجنة من الأدباء. دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣.

ـ **إنباه الرواة على أنباء النحاة**: جمال الدين القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف**: ابن الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م.

ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام المصري. تحقيق محمود مصطفى حلاوي بالاشتراك. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: إسماعيل البغدادي. دار الفكر، ١٩٨٢م.

ـ **البداية والنهاية**: ابن كثير الدمشقي. تحقيق د. أحمد أبو ملحم وغيره. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: محمد بن علي الشوكاني. دار المعرفة، بيروت، لاتا.

ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس**: ابن عميرة الضبي. تقديم وشرح د. صلاح الدين الهواري. المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

ـ **تاريخ آداب اللغة العربية:** جرجي زيدان. دار ومكتبة الحياة، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.

ـ **تاريخ الأدب العربي:** عمر فروخ. دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٤م.

ـ **تاريخ الأدب العربي:** كارل بروكلمان. تعريب د. عبدالحليم النجار وغيره. دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٧م.

ـ **تاريخ بغداد:** الخطيب البغدادي (أحمد بن علي). دار الكتاب العربي، بيروت، لاتا.

ـ **خزانة الأدب:** عبدالقادر البغدادي. دار صادر، بيروت، لاتا.

ـ **الخصائص:** ابن جنّي. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت، لاتا.

ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** ابن حجر العسقلاني. دار الجيل، بيروت، لاتا.

ـ **ديوان امرئ القيس:** تقديم وشرح د. صلاح الدين الهواري. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

ـ **ديوان الحطيئة:** تحقيق نعمان أمين طٰه. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٨م.

ـ **ديوان الفرزدق:** تقديم وشرح د. صلاح الدين الهواري. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

ـ **ديوان لبيد بن ربيعة العامري:** دار صادر، بيروت، لاتا.

ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** ابن العماد الحنبلي. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ـ **شذور الذهب:** ابن هشام المصري. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. مطبعة السعادة بمصر، ط١٠، ١٩٦٥م.

ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة التجارية بمصر ـ مطبعة السعادة، ط١٤، ١٩٦٤م.

ـ **الشعر والشعراء:** ابن قتيبة الدينوري. دار الثقافة، بيروت.

ـ **طبقات الشعراء:** ابن سلام الجمحي. شرح محمد شاكر. مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.

ـ **طبقات الشعراء:** ابن المعتز العباسي. تقديم وشرح د. صلاح الدين الهواري. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

ـ **الكتاب:** سيبويه. تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٧م.

ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** حاجي خليفة. دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.

ـ **لسان العرب:** ابن منظور المصري الإفريقي. جروس برس، طرابلس، لبنان، لاتا.

ـ **مجمع الأمثال:** أبو الفضل الميداني. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار القلم، بيروت.

ـ **معجم الأدباء:** ياقوت الحموي. تحقيق د. عمر الطباع. مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

ـ **معجم الشعراء في لسان العرب:** د. ياسين الأيوبي. دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.

ـ **معجم المؤلفين:** عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.

ـ **المؤتلف والمختلف:** الحسن بن بشر الآمدي. تحقيق د. صلاح الدين الهواري. المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

ـ **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة:** ابن تغري بردي. المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

ـ **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل البغدادي. دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.

ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** ابن خلكان الإربلي. تحقيق د. إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

فهرس المحتويات

مقدمة ٥
ترجمة المؤلف ٩
حياته وأخباره ٩
آثاره ١٠
في علوم القرآن الكريم: ١٢
في علوم الحديث النبوي الشريف ١٢
في الفقه والتصوُّف ١٤
في اللغة والنحو والبلاغة ١٥
في التاريخ والتراجم والسِّير ١٦
منزلته وأقوال النقَّاد والمؤرِّخين فيه ١٧
مقدمة المؤلف ٢١
الكلام في المقدمات ٢٥
أصول النحو ٢٥
حدود النحو ٢٦
حدّ اللغة ٢٨
تنبيهان ٢٩
في مناسبة الألفاظ للمعاني ٣٠
الدلالات النحوية ٣١
أقسام الحكم النحوي ٣٢
الرخصة وغيرها من أقسام الحكم النحوي ٣٣
قد يتعلَّق الحكم بشيئين ٣٥
هل بين العربي والعجمي واسطة؟ ٣٦
أقسام الألفاظ ٣٧

الكتاب الأول: في السَّمَاع ٣٩
الاستدلال بالقرآن ٣٩
تنبيه: في ما عيب من قراءة حمزة وغيره ٤٠
الاحتجاج بالحديث النبوي ٤٢
ما يُحْتَجُّ به من كلام العرب ٤٦
السماع مطرد وشاذّ ٤٨
الاحتجاج بأقوال الكفّار ٤٩
المسموع الفرد ٥١
اللُّغاتُ كلّها حُجّة ٥٣
عِلَّة امتناع الأخذ عن أهل المَدَر ٥٣
العربي الفصيح ينتقل لسانه ٥٤
تداخل اللغات ٥٤
لا يُحْتَجُّ بكلام المولدين ٥٦
فائدة ٥٦
الاحتجاج بشعرٍ أو بنثرٍ لم يُعرف قائله ٥٧
إذا قال: حدّثني الثقة ٥٨
الشاذُّ لا يُهْتَمُّ بتأويله ٥٨
لا يُتَأَوَّلُ ما كان لغة طائفة ٥٩
إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال ٥٩
تُروى الأبيات على وجوه ٦٠
إشكالات للإمام الرازي وجوابها ٦٠
خاتمة ٦٧
تنبيه ٦٧
الباب الثاني: في الإجماع ٦٩
مسألة إجماع العرب حُجَّة ٧٠
في تركيب المذاهب ٧٠
مسألة الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث ٧١
الكتاب الأول: في القياس ٧٣
أركان القياس ٧٤

الفصل الأول: في المقيس عليه ٧٥
من شرط المقيس عليه أن لا يكون شاذًّا ٧٥
لا يقاس على الشاذِّ تَرْكاً ٧٦
ليس من شرطه الكثرة ٧٦
أقسام القياس ٧٧
هل يجوز تعدّد الأصول؟ ٨١
الفصل الثاني: في المقيس ٨٣
الفصل الثالث: في الحكم ٨٥
الفصل الرابع: في العلة ٨٧
في العلّة الموجبة والعلّة المجوزة: ٩٠
إثبات الحكم بالنص أم بالعلة؟ ٩٢
العلَّة إما بسيطة وإمّا مركّبة ٩٢
من شرط العلَّة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ٩٣
هل يعلّل بالعلّة القاصرة؟؟ ٩٤
التعليل بعلتين ٩٥
تعليل حكمين بعلَّة واحدة ٩٦
في دور العلّة ٩٦
في تعارض العلل ٩٧
التعليل بالأمور العدمية ٩٧
ذكر مسالك العلة ٩٩
الإجماع ٩٩
النص ٩٩
السبر والتقسيم ١٠٠
المناسبة ١٠٣
الشبه ١٠٣
الطَّد ١٠٤
إلغاء الفارق ١٠٤
ذكر القوادح في العلَّة ١٠٥
تنبيه: في ترتيب الأسئلة ١١٠

تذنيب: كيف ينبغي أن يكون السؤال والجواب؟ ١١١
مسألة الدور ١١٢
مسألة في اجتماع الضدين ١١٢
مسألة في التسلسل ١١٢
مسألة في القياس الجليّ والخفيّ ١١٣
خاتمة: في اجتماع الأدلّة ١١٣
الكتاب الرابع: في الاستصحاب ١١٥
الكتاب الخامس: في أدلة شتى ١١٧
الكتاب السادس: في التعارض والترجيح ١٢١
إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما ١٢١
ترجيح لغة على أخرى ١٢٢
إذا تعارض شذوذ ولغة ضعيفة ١٢٢
إذا تعارض قياسان ١٢٢
إذا تعارض القياس والسماع ١٢٣
إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال ١٢٣
في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر ١٢٣
في تعارض الأصل والغالب ١٢٤
في تعارض أصلين ١٢٤
تعارض الاستصحاب مع دليل آخر ١٢٥
في تعارض قبيحين ١٢٥
إذا تعارضَ مُجْمَعٌ عليه ومُخْتَلَفٌ فيه ١٢٦
إذا تعارض المانع والمقتضى ١٢٦
في القولين لعالم واحد ١٢٦
في ما رُجِّحَتْ به لغة قريش على غيرها ١٢٧
في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين ١٢٨
الكتاب السابع: في أول من وضع النحو والتصريف ١٣١
شرط المستنبط ١٣٢
طريقة ابن مالك ١٣٣
إذا أدّاك القياس إلى شيء ثم سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيء آخر ١٣٣

فهارس الكتاب ١٣٥
فهرس الآيات القرآنية ١٣٧
فهرس الأحاديث ١٣٩
فهرس الأعلام ١٤٠
فهرس الأشعار ١٤٥
فهرس الأرجاز ١٤٧
فهرس أنصاف الأبيات ١٤٩
فهرس المصادر والمراجع ١٥١
فهرس المحتويات ١٥٤